



الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت (الدانمرك)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٥.

خطاب السيد روزن بليفنيليف، رئيس جمهورية بلغاريا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب

رئيس جمهورية بلغاريا.

اصطحب السيد روزن بليفنيليف، رئيس جمهورية

بلغاريا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني

أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد روزن بليفنيليف،

رئيس جمهورية بلغاريا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بليفنيليف (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنيكم،

سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها

السبعين. كما أود أن أعرب عن امتناني الصادق لمعالي السيد

سام كوتيسا على الأعمال التي اضطلع بها بصفته رئيس

الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

واليوم، نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لمنظمتنا الفريدة.

ونتفكر في العمل الذي أنجزناه، ولكننا نتفكر أيضا في الأعمال

التي لم نرتق إلى مستوى إنجازها. وهو أيضا وقت لرسم

الطريق نحو المستقبل. فقد أعلن الأمين العام موضوع "أمم

متحدة قوية من أجل عالم أفضل" شعارا للذكرى السنوية

هذا العام. فهل نحن أقوياء كمجتمع؟ وهل نقوم ببناء عالم

أفضل لأطفالنا؟ فنحن نعيش في عالم مضطرب. ووصلت

الأزمات في جميع أرجاء العالم إلى عدد قياسي مع الدول

الفاشلة والتراعات المجردة والحروب والإرهاب الذي ينشئ

انعدام الأمن في جميع أنحاء أوروبا. ويشعر مواطنو بلداننا

بعدم الاستقرار ذاك. وهم يتوقعون من السياسيين أن يتصرفوا

بشجاعة وأن يحلوا الأزمات لا أن يعمقوها.

وتهدد التزاعات الدائرة في سورية والشرق الأوسط

وشمال أفريقيا حياة الملايين. ويمثل الإرهاب المتزايد الذي

لا يمكن لأي حدود أن تحتويه تهديدا خطيرا للمجتمع الدولي.

واضطرت تدهور الحالة الإنسانية في مناطق نزاع عديدة ملايين

الأشخاص لمغادرة ديارهم وحزم كل حياتهم في حقبة

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات

الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية.

وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:

Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U - 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد

إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



بتنفيذ الخطة. وللمرة الأولى في تاريخ البشرية، يكمن الناس في صميم خطة للتنمية لا تخلف أي أحد وراءها. وتعكس هذه الخطة القدرة على التغيير حقا تعقيد التحديات التي نواجهها في الوقت الحالي. وهي تراعي حق الجميع في الحياة في جو من الكرامة والازدهار وتكفل مشاركة جميع قطاعات المجتمع على قدم المساواة.

ويشكل تغير المناخ مشكلة خطيرة. ولا تزال آثاره تسبب العديد من حالات التفاوت والتراعات.

ووصلت مفاوضات تغير المناخ إلى مرحلة بالغة الأهمية. فعام ٢٠١٥ عام تاريخي - إذ تناح لنا فرصة لوضع حد لعقدين من المفاوضات المكثفة بشأن تغير المناخ وبدء عهد جديد باعتماد بروتوكول عالمي وملزم قانونا في باريس في كانون الأول/ديسمبر. وسيسهم بلدي في استكمال تلك العملية بشكل ناجح.

ولا تزال مشاركة النساء في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية تحديا رئيسيا في العديد من أجزاء العالم. ولن تكون التنمية مستدامة حقا على الإطلاق ولن يتحقق السلام الدائم إطلاقا، إذا كان نصف سكان العالم مستبعدا. فالمساواة بين الجنسين ضرورة أكيدة للاحترام الكامل لحقوق الإنسان ولسير العملية الديمقراطية على نحو سليم.

وفي الوقت الحالي، يواجه المجتمع الدولي بيئة أمنية دولية آخذة في التدهور وتتسم بازدياد عدد الحروب الأهلية، وزيادة التطرف وارتفاع عدد الأزمات الإنسانية. وتقوم حاجة إلى تجديد التركيز على منع نشوب النزاع. ففي الأعوام الخمسة منذ بداية النزاع في سوريا، أصبح النزاع يمثل تهديدا رئيسيا للسلام والأمن الدوليين. وأصبح وجود تنظيم داعش عقبة رئيسية أمام التوصل إلى تسوية سلمية في سوريا وخطرا جديا على استقرار العراق وسلامة أراضيه. وأظهرت أحدث الهجمات

والشروع في رحلة مخوفة بالمخاطر، بل وفي بعض الأحيان مميتة، بحثا عن الأمان. ويقف مئات الآلاف من الأشخاص على عتبات أبواب أوروبا، ويسعون لمن يمد لهم يد المساعدة ويكافحون ويقاتلون من أجل الحق في الحياة. ونتيجة لذلك، اغتنمت الفرصة الأحزاب القومية المتطرفة التي تغذي مخاوف الناس وهي آخذة في اكتساب الزخم. فخطاب الكراهية والعنصرية وكره الأجانب والشعوبية والترعة القومية العدوانية آخذة في الازدياد مرة أخرى.

وكل تلك التحديات تتجاوز الحدود الوطنية وتتطلب منا العمل بعزم على نطاق عالمي. وأكد روبرت شومان، ويدعي "أبا أوروبا"، باعتباره أحد الآباء المؤسسين للاتحاد الأوروبي وهو أكبر مشروع للسلام يشهده العالم في التاريخ، في إعلان شومان الصادر في ٩ أيار/مايو ١٩٥٠: "لا يمكن ضمان السلام العالمي بدون بذل جهود خلاقة تتناسب مع الأخطار التي تهدده". وينبغي ألا ننتظر ظهور الأزمات على شاشات تلفزيوناتنا لكي نندفع إلى العمل. وحن الوقت لنعمل معا لمعالجة أسباب الأزمات، وليست آثارها.

ولا يعني السلام مجرد عدم نشوب الحرب. فالسلام هو حقوق الإنسان. والسلام يعني سيادة القانون. والسلام قواعد تطبق على الجميع، بما في ذلك القوى الإقليمية. والأمن والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون قيم مترابطة وتعزز كل واحدة منها الأخرى. وهي ركائز الأمم المتحدة. ويمكن تعقب كل الأزمات إلى مرحلة أولية انتهك فيها أحد ما القانون وحقوق الإنسان. ولمنع نشوب الأزمات في المستقبل، يلزم إنشاء الأمم المتحدة لنظام للإنذار المبكر لكشف الأزمات بغية حماية سيادة القانون وحقوق الإنسان.

ويشكل الفقر وحالات عدم المساواة والتدهور البيئي مسائل تتطلب اهتمامنا. وترحب بلغاريا باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) وهي ملتزمة التزاما تاما

الاتحاد الأوروبي أكبر منطقة تتمتع بحقوق الإنسان والسلام والديمقراطية في العالم. وهو أسرة تقف صفا واحدا.

وشعر المجتمع الدولي بصدمة بالغة من تدمير الإرهابيين المتعمد لمواقع التراث الثقافي العالمية في سوريا والعراق. وتلك ليست مأساة ثقافية فحسب، بل هي ضربة موجعة للحضارة الإنسانية. ولا يوجد أي مستقبل للمجتمعات بدون أخلاقيات وقيم، وبدون آداب وثقافة. وفي ذلك الصدد، أود أنؤكد على الدور الهام الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) لحماية مواقع التراث الثقافي في حالات النزاع المسلح ومنع الاتجار غير القانوني بالتحف اليدوية الثقافية.

وتقوم حاجة واضحة إلى تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط. وتدعم بلغاريا بشكل كامل المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيوكلاي ملادينوف، في مهمته البالغة الصعوبة. ويعيد بلدي التأكيد على موقفه الذي مفاده أن الصيغة التي تقودها الأمم المتحدة، وهي الحل القائم على وجود دولتين، طريقة واقعية وعادلة ودائمة لتسوية النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

لقد دعمت بلغاريا باستمرار الدبلوماسية باعتبارها السبيل الوحيد لتسوية مسألة البرنامج النووي الإيراني. ونرحب بخطة العمل الشاملة المشتركة ونأمل أن تنفذ تنفيذا كاملا جميع التدابير المتفق عليها في الخطة بطريقة حسنة التوقيت.

وهذا العام نحتفل بمرور ٧٠ عاما على نهاية الحرب العالمية الثانية. ونتذكر جميع الأرواح البريئة التي أزهقت في معسكرات الموت في محرقة اليهود. وسيكون هناك دائما أشخاص سيحاولون تبرير قتل الأبرياء باسم قضية يعتبرونها وجيهة. وينبغي ألا ننسى أننا جميعا ولدنا متساوين، وولدنا في جو من السلام لنعيش بسلام ولكي نسعى جاهدين لإحلال السلام. وأذكر عبارات شاب مسلم من مالي، هو لاسانا

التي وقعت في مصر وتونس والكويت وتركيا أن التطرف العنيف والتزوع إلى التطرف يتجاوزان الحدود الوطنية.

ويكتسي العمل المشترك من جانب المجتمع الدولي في مكافحة التطرف العنيف أهمية بالغة، والأمم المتحدة أفضل منبر لإدارة الجهود الدولية وتنسيقها. ويلزم الحكومات ومؤسسات إنفاذ القانون أن تتعاون بشكل وثيق مع المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية ووسائل الإعلام والقطاع الخاص من أجل ضمان التوصل إلى حلول دائمة ولديها مقومات البقاء. وعلى الصعيد الوطني، ينبغي أن تتخذ سياسات وتدابير يمكنها منع نزوع الفئات المهمشة إلى التطرف وكفالة إدماجها بشكل أفضل في المجتمع.

وما دام النزاع في سوريا مستمرا، لن تخف حدة أزمة اللاجئين. وينبغي تركيز جهود المجتمع الدولي بأسره على إنهاء أعمال القتال في مناطق النزاع ودعم بناء المؤسسات وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ويكتسي دور الدول المجاورة أيضا أهمية كبيرة.

إن أوروبا تركز حاليا على إنشاء مشروع للتضامن يمكن من نقل اللاجئين وإعادة توطينهم بشكل منصف فيما بين جميع الدول الأعضاء. ونحن بحاجة إلى إنشاء آلية مناسبة يمكنها التمييز بين المحتاجين ومن يبحثون عن حياة أفضل. وتشكل أزمة المهاجرين شاغلا أمنيا. فإلى جانب الخوف من تسلل المتطرفين إلى الأرض الأوروبية، أثبتت مرة أخرى مسألة الاتجار غير القانوني بالبشر، التي تتطلب اهتمامنا العاجل وعملنا المتضافر.

وبالنظر للتدفق المهاجرين غير المسبوق نحو أوروبا، يتعين على الاتحاد الأوروبي إبداء التضامن والتحلي بالمسؤولية. ونحن في الاتحاد الأوروبي لا يلزمنا أن نعالج الأزمة فحسب، بل يلزمنا حل الأزمة بطريقة تسترشد بالوحدة الأوروبية ورغبتنا المشتركة في بناء أوروبا التي تنعم بالسلام والحرية. ويمثل

إن رئاسة بلغاريا الحالية لعملية تعاون بلدان جنوب شرق أوروبا ستعمل على اعتماد إعلان مشترك للتأكيد على مبدأ حرمة الحدود الوطنية. فنحن لا نريد تغيير الحدود، بل نريد إلغائها. وهدفنا في نهاية المطاف هو تعزيز التعاون الإقليمي والاندماج الأوروبي لجميع بلدان المنطقة.

وضمن الأمناء العامين الثمانية للأمم المتحدة، وكلهم رجال، لم يعين إطلاقاً أي مواطن من مجموعة دول أوروبا الشرقية. ويشدد القرار ٣٢١/٦٩ الذي اتخذ مؤخراً على ضرورة كفالة التوزيع المتساوي والمنصف القائم على التوازن الجنساني والجغرافي - السياسي، وفي الوقت نفسه تلبية أعلى المتطلبات الممكنة لانتخاب الأمين العام. وأن الأوان لكي يوكل إلى امرأة من أوروبا الشرقية أرفع منصب في الأمانة العامة. وحالما تبدأ رسالة مشتركة من رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن، على النحو الذي يتوخاه القرار، العملية الرسمية لطلب تقديم المرشحين لمنصب الأمين العام، فإن بلغاريا مستعدة لتقديم المرشح الذي سيكون الأنسب لشغل المنصب. وذلك سيكون شخصاً للامتياز وذا خبرة واسعة في العلاقات الدولية ومهارات كبيرة في التعامل مع الآخرين ومديراً وإعلامياً كفواً، وقائداً حقيقياً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بلغاريا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد روزن بليفنيليف، رئيس جمهورية بلغاريا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد خوان كارلوس فاريلو رودريغيز، رئيس جمهورية بنما

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية بنما.

باثيلي، الذي أنقذ أرواح الأبرياء خلال أزمة الرهائن التي وقت في وقت سابق هذا العام في باريس:

”نحن أشقاء. والمسألة لا تتعلق باليهود أو المسيحيين أو المسلمين. فنحن جميعاً في مركب واحد ويتعين أن يساعد بعضنا بعضاً“.

ونحن اليوم بحاجة إلى مواطنين فعالين يهتمون بحقوق الإنسان. وبصفتي الرئيس، فإنني أقف إلى جانب المجتمع المدني البلغاري في مطالبه بأن تكون مؤسسات الدولة شفافية وكفؤة. وأنا فخور بالمثال الذي قدمه المجتمع المدني البلغاري في عام ١٩٤٣ بإنقاذ جمع اليهود البلغاريين البالغ عددهم ٤٨.٠٠٠ من المعسكرات النازية. وللأسف، لم تكن بلغاريا في موقف يمكنها من القيام بالعمل نفسه للسكان اليهود في شمال اليونان وأجزاء من يوغسلافيا، إذ أنهم لم يكونوا من مواطني بلغاريا. ونشعر بالأسى العميق لخسارة أرواحهم، وأيضاً أرواح ضحايا محرقة اليهود، الذين سنتذكرهم دائماً.

إن معابد لأديان مختلفة - كنسية أرثوذكسية ومسجد ومعبد يهودي ودير كاثوليكي - تقع قبالة مكنتي، في قلب العاصمة البلغارية، صوفيا. وقد تعايشت في جو من السلام، وبعضها لقرون. وذلك نموذج هام للتسامح والحكمة واحترام التنوع. ويجب علينا جميعاً أن نبني العالم الذي نعيش فيه بالتسامح والروح الإنسانية.

لقد كان ضم القرم انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ومبادئه. وتقف بلغاريا بقوة مع سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. وبالنسبة لنا، القرم هي أوكرانيا، وأوكرانيا هي أوروبا. ويدين بلدي أي محاولات لزيادة زعزعة استقرار أوكرانيا. والتنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك أمر ضروري. ونناشد جميع أصحاب المصلحة الانخراط بصورة بناءة في حوار سياسي من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل.

وإنني أهنئ حكومتَي كولومبيا وفنزويلا على التقدم المحرّز في كيتو على صعيد تطبيع العلاقات بينهما، بغية ضمان رفاه شعبيهما وتعزيز الوحدة بينهما، كجزء من الأسرة الكبيرة التي ننتمي إليها جميعاً، والتي نتوق إلى تجاوز أية خلافات داخلها من خلال الحوار. وأؤكد دعمنا للعملية السلمية الكولومبية والترحيب بالاتفاقات التي تمّ التوصل إليها هناك مؤخراً. ونطلب تطبيق ذات العزيمة والتصميم اللذين مارستهما حكومة كولومبيا في جهودها السلمية، التي دعمناها جميعاً، في تفكيك هياكل إنتاج المخدرات، التي جاءت بهذا العنف إلى ذلك البلد وإلى البلدان التي تُستخدم قنوات لنقل المخدرات إلى الأسواق الاستهلاكية الرئيسية.

ولضمان رفاه جميع البلدان ورعايها، يجب أن تنتهي النزاعات المسلحة والنزاعات الإقليمية. وإننا ندين الإرهاب بقوة. فمن غير المقبول في القرن الحادي والعشرين إحراق البشر أحياء أو قطع رؤوسهم على أساس دينهم. ولا بدّ للمجتمع الدولي من رصّ الصفوف لحماية البشرية وتعزيز الحوار والتسامح، بصفته الآلية الوحيدة لتحقيق السلام. وستبقى بنما ثابتة في الاعتقاد أننا معاً يمكننا مواكبة تلك التحديات. ونحن ندعو القوى العظمى، التي توحّدت قبل أكثر من ٧٠ عاماً لإنهاء الحرب العالمية الثانية، إلى مواصلة العمل مع جميع الدول الأعضاء على خريطة طريق لدحر الإرهاب وإحلال سلام دائم في جميع بلدان العالم.

إنّ السلام يرتكز بالاعتراف بالتطلعات المشروعة لجميع الشعوب. وفي هذا الصدد، واعترافاً من بنما بأمل شعب فلسطين بأن يصبح دولة، فإنها تدعو دولة إسرائيل وتدعو فلسطين إلى التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يتيح تعايش دولة إسرائيل اليهودية ودولة فلسطين. ومستقبل البشرية يعتمد على القدرة الهيكلية لدى كل دولة على معالجة مشاكل شعبها، بحيث لا يعتدي أحد على الآخر.

اصطحب السيد خوان كارلوس باريا رودريغيث، رئيس جمهورية بنما، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خوان كارلوس باريا رودريغيث، رئيس جمهورية بنما، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس باريا رودريغيث (تكلم بالإسبانية): هذه هي السنة الثانية التي أحضر فيها إلى الجمعية العامة بصفتي رئيس بنما، ممثلاً شعباً مسالماً وسلمياً ونبيلاً، أوجّه إليه تحياتي من هذه المنصة، كما أحيي أيضاً بقية شعوب العالم.

وعلى غرار البني اللامع ريكاردو ج. ألفارو، الذي شارك في المؤتمر الدولي في سان فرانسيسكو، حين صيغ ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، أقف هنا اليوم لكي أؤكد مجدداً التزامنا بحقوق الإنسان وبالسلم والأمن الدوليين. وأودّ أن أغتنم هذه الفرصة للتنبؤ بجهود آلاف رجال هذه المنظمة ونسائها، ولا سيما أولئك الذين قدموا أرواحهم لتحقيق أهداف الأمم المتحدة.

إنني أترأس حكومة تركز سياستها الخارجية على الحوار وتوافق الآراء، فضلاً عن استنادها إلى السعي المتواصل إلى السلام الاجتماعي والخير العام. وقد اتضح ذلك أثناء مؤتمر القمة التاريخي للأمريكتين، الذي عُقد في بنما في نيسان/أبريل، والذي أصبح المسرح للتقارب مؤخراً بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، اللتين هُنتى شعبيهما وحكومتاهما معاً على اتخاذ تلك الخطوة الهامة. ونأمل لعملية تطبيع العلاقات بينهما أن تتوّج بنهاية مُنصفة وعادلة للحصار الاقتصادي على كوبا. وسيكون تحدياً كبيراً لأمريكا اللاتينية الحفاظ على روح الأخوة التي سادت في بنما خلال ذلك المؤتمر، لكننا عازمون على القيام بذلك.

علينا مواصلة كفاحنا المشترك لحل المشاكل التي تجعل أشقاءنا وشقيقاتنا يهاجرون من بلدانهم.

وإنني مقتنع بأن السبيل الأكثر فعالية لمكافحة عدم المساواة والسعي إلى أيام أفضل للبشرية، هو عبر الإدارة التريهة لموارد بلداننا لصالح شعوبنا. وفي عالم لديه هذه الثروة الواضحة، ليس هناك أي مبرر للفقر الذي يصيب الملايين من مواطنيه. فيجب على رؤساء الدول ومعاونيهم أن يدركوا أن السياسة شكل من الخدمة، وأنا الأوصياء المؤقتين على الموارد العائدة إلى شعوبنا، والتي نحن مسؤولون عنها.

وفي عالم اليوم، تعاني المرأة بشكل غير متناسب آثار عدم المساواة، والفقر، والحرب، والتشريد القسري أثناء النزاع، والاتجار بالبشر والفرص غير المتكافئة.

لذلك، فإن لرؤساء الدول والحكومات والأمم المتحدة دوراً بالغ الأهمية في حماية حقوق المرأة وحرّياتها والنهوض بها. وأكرر النداء الذي سبق أن وجهته خلال اجتماع قادة العالم المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومفاده أن على البلدان أن توفر المزيد من الموارد لمكافحة قتل الإناث والاتجار بالأشخاص وجميع أعمال العنف ضد المرأة.

إننا نواجه تحديات كبيرة، كما أن لدينا فرصاً هائلة لتغيير المسار وضمان كوكب أفضل للأجيال القادمة. وفي ضوء مؤتمر القمة القادم المعني بتغير المناخ الذي يعقد في باريس، ندعو جميع البلدان للتوصل إلى اتفاق محدد وعالمي وشامل يمكننا من أن نعالج وبصورة مشتركة الأضرار التي لحقت بكوكبنا، الذي تضرر بدرجة كبيرة نتيجة لممارساتنا التي لا تكفل الاستدامة.

ويضم الائتلاف من أجل بلدان الغابات المطيرة قرابة ٥٢ بلداً عضواً، وبمنا رئيسه المشارك. ويقترح الائتلاف تضمين الاتفاق التزام بخفض الانبعاثات، التي تفاقمت جراء

والعالم اليوم يواجه نوعين مختلفين من الحرب: النزاعات المسلحة والحروب المستمرة التي تُشن على الفقر، عدم المساواة، فقدان الفرص والجريمة المنظمة، التي تولد انعدام الأمن والعنف، مما يجعل العديد من الشباب يشعرون بأنهم مستبعدون، ويقعون فريسة الجريمة المنظمة والإرهاب. والوسيلة الفضلى لمعالجة تلك الآفات هي صياغة سياسات حكومية تتيح لشبابنا تعليمًا أفضل، فرصاً أكثر ووظائف لائقة، وتسمح لهم بأن يترعرعوا في مناطق ومجتمعات محلية مأمونة ذات هياكل أساسية عامة كافية. وتلك مهمة تستدعي مشاركة الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني.

وفي هذا العهد من الاتصالات السلوكية واللاسلكية وشبكات التواصل الاجتماعي، ندرك بنما أن تبادل المعلومات والاستخبارات بين الحكومات أساسي. ومع تطوّر الاتصال الجوي والبحري، يجب أن تكون الحكومات ووكالاتها الأمنية قادرة على التمييز بين سائح أو مسافر للعمل وعناصر الجريمة المنظمة. وبمنا ندرك مسؤوليتها بصفتها بلد عبور، وهي تتحرك نحو إنشاء مركز أمني إقليمي لمكافحة الجريمة بأسلوب أكثر تنسيقاً، ودعم البلدان الأخرى في المنطقة في هذا الجهد.

إن بلدنا ليس محصناً ضد التدفق غير القانوني للمهاجرين الهاربين من الحرب والساعين إلى مستقبل أفضل. وإننا نؤكد التزامنا بمعاملتهم بكرامة وتقديم المساعدة الإنسانية لهم. ونحن نتخذ التدابير المناسبة في هذا الصدد، ونبني الهياكل الأساسية الضرورية في بلدنا. وبمرور عشرين عاماً منذ إنشاء مكتبنا، نحن نعلمهم مهاجرون من الأفارقة وشعوب أمريكا اللاتينية، تاركين وراءهم أسرهم وأبناءهم في رحلات يمكن أن تستغرق فترات تصل إلى سنتين. وحين سألت مؤخراً مهاجراً لماذا ترك بلده، أجاب أنه ببساطة كان يسعى إلى مكان فيه سلام. فعلياً جميعاً واجب تجاه المهاجرين. ومثلما تضافرت تماماً جهودنا لمكافحة فيروس الإيبولا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يتعين

التنمية، الذي عقد في أديس أبابا مؤخراً، يسرني أيما سرور أن أعلن أن بنما قطعت على نفسها التزاماً بزيادة تعاونها الدولي في مجال الشفافية المالية.

ونعلن التزامنا أيضاً بتحقيق مزيد من التقدم في مجال تبادل البيانات والمعلومات عن المسائل الضريبية على المستوى الثنائي تلقائياً، أسوة بشركائنا التجاريين الرئيسيين. ويتوقف هذا التبادل على حق كل بلد في اتخاذ التدابير التي تتناسب مع قدراته والظروف الوطنية والواقع الجيوسياسي الدولي. ولكل بلد الحق في اتخاذ التدابير اللازمة في مجال التبادل التلقائي للبيانات والمعلومات التي ينبغي أن تستخدم من أجل الصالح العام. وينبغي أن تضمن تلك التدابير ألا تستخدم هذه المعلومات في أي أغراض من شأنها أن تضر القدرة التنافسية لبعض البلدان أو أن تكون على حساب الآخرين. ونقترح إدراج مناقشة تلك القضايا تحديداً في جدول الأعمال العادي للأمم المتحدة، كيما يتسنى للبلدان مناقشة مثل هذه المبادرات على قدم المساواة. وموقعنا الجغرافي المتميز يسهم إلى حد كبير في تنمية اقتصادنا ومواطنينا. ولدينا أيضاً رؤية عالمية للتنمية يعكسها شعار بلدنا، "Pro Mundi Beneficio" – أو "لصالح العالم".

وتعزيز منظومة الأمم المتحدة من مسؤوليتنا أيضاً. ولا بد لنا من إعادة النظر في الهيكل الإداري للأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، من أجل تحقيق مزيد من الشفافية والتمثيل الجغرافي. ولذلك، تشارك بنما بنشاط في عملية الإصلاح الجارية في مجلس الأمن وتعمل على تحقيق تقارب في المواقف القطرية. ومنذ إنشاء المنظمة، ما فتئنا نؤكد التزامنا بالعمل جنباً إلى جنب مع جميع البلدان سعياً للصالح العام ولبناء عالم أفضل. لذلك، ومن هذه المنصة ذاتها حيث دعا قداسة البابا فرانسيس الملايين من الكاثوليك إلى دعم الأمم المتحدة في الذكرى السنوية السبعين لهذه المنظمة السامية (انظر

إزالة الغابات وتدهورها، وآليات التمويل كوسيلة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وإن لنا جميعاً الحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة، وهذا هو أحد التحديات الرئيسية التي تواجه حكوماتنا. وحماية مواردنا المائية ومحيطاتنا، واستعادة غاباتنا، والتوسع في إنتاج وتوزيع المياه الصالحة للشرب للجميع في بلداننا، وتوفير معالجة النفايات الصلبة بالشكل المناسب، كل هذه أولويات على جدول أعمالنا أيضاً.

ويحتاج مواطنونا للحصول على سكن لائق ونظام حديث وكفؤ للنقل العام، وهذا أمر ضروري لتحسين نوعية الحياة، والحياة الأسرية على وجه الخصوص. ومن واجب كل الدول أن تكفل تمكن مواطنيها من الوصول إلى نظم التعليم والصحة العامة. وفي بلدنا، نستثمر بكثافة في بناء المدارس والمستشفيات وإعادة هيكلتها وتجهيزها، وفي توفير التدريب المناسب للموارد البشرية. ولذلك، فإننا نتخذ خطوات إيجابية وحاسمة للغاية تحقيقاً لتلك الأهداف. واقتصادنا ينمو باطراد، ونحرز تقدماً في تنفيذ خططنا للبنية التحتية الاجتماعية والعامية. ومشاريع البنية التحتية الكبيرة تلك، إلى جانب نظام مالي دولي قوي، من شأنهما تمكين اقتصادنا القائم على الخدمات من النمو والمساعدة على تهيئة فرص عمل جديدة وأفضل لشبابنا.

وفي عام ٢٠١٦، ينتهي العمل في توسيع قناة بنما. ويمثل ذلك المشروع، إلى جانب توسيع الموانئ والمطارات ونظامنا المالي، أهم ركائز اقتصادنا القائم على الخدمات. وتقع على عاتقنا مسؤولية حماية نظمنا المالية واللوجستية للتأكد من أنها لا تستخدم إلا في أغراض مشروعة. ولذلك، فإننا نعزز التعاون في مجالي الأمن والاستخبارات مع الحكومات الأخرى. وقمنا بإنفاذ قوانين مهمة واتخذنا خطوات إصلاحية من شأنها أن تحمي نظامنا المالي من أي ممارسات سلبية. ووفقاً للنتائج التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل

الأمم المتحدة لديها الآن سجل متميز يمتد عمره إلى ٧٠ عاماً. ونحن في الأمم المتحدة نشارك باستمرار في هذه المهمة ذات المسؤولية والصعوبة المتمثلة في العمل من أجل ضمان السلام والأمن والتنمية على الصعيد العالمي خلال تلك الأعوام السبعين الماضية. ومع ذلك، فإنني أدرك أن تحديات مماثلة لا تزال ماثلة أمامنا. وعندما ترك السيد تريغفي لي، أول أمين عام، منصبه في ذروة الأزمة الكورية في عام ١٩٥٣، وصف منصب الأمين العام بأنه "أكثر الوظائف استحالة في العالم".

وليس سرا أن جميع الأمناء العامين، خلال فترات ولاياتهم، أسهموا بقدر كبير في تعزيز الطابع العالمي للأمم المتحدة وفي جعلها منظمة قادرة على أن تخدم البشرية لفترة طويلة في المستقبل. كما أن الأمين العام الحالي، معالي السيد بان كي - مون، أسهم إسهاماً متميزاً للمنظمة. وأرجو بكل احترام أن يقبل امتناني له وامتنان شعب بلدي على الخدمة التي أسداها.

وما فتئت سري لانكا عضواً في الأمم المتحدة لفترة ٦٠ عاماً. وباعتبارنا دولة عضواً، اضطلعنا بدور فعال للغاية ومسؤول في المنظمة. وسري لانكا دولة تحترم أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وأحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة إقرار حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها. ولا تزال سري لانكا ملتزمة بالوفاء بمسؤوليتها. ونعزم تنفيذ برنامج جديد وخطة عمل في سري لانكا للنهوض بحقوق الإنسان.

واضطلعت سري لانكا بدور متعدد الأوجه في الأمم المتحدة. وتستمر مساهمتنا في بعثات حفظ السلام، التي بدأت في ستينيات القرن الماضي. وتتطلع سري لانكا إلى زيادة تعزيز مساهمتنا الملتزمة في حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في المستقبل.

وأطل عهد جديد للديمقراطية في سري لانكا في ٨ كانون الثاني/يناير، محققاً العدالة والحرية والمساواة. ويقوم نهجنا نحو

(A/70/PV.3)، فإنني، كرئيس دولة، أؤكد مرة أخرى التزام بنما بضممان وضع قدراتنا في خدمة المجتمع الدولي والعمل مع جميع الدول جنيًا إلى جنب، لكي يتسنى لنا المضي قدماً نحو عالم أكثر عدلاً وإنصافاً يسوده السلام والحوار دائماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية بنما على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد خوان كارلوس فاريلار رودريغز، رئيس جمهورية بنما، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد مايتريالا سيريسنا، رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليقه رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية.

اصطحب السيد مايتريالا سيريسنا، رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد مايتريالا سيريسنا، رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس سيريسنا (تكلم بالسنيالية؛ والنص الإنكليزي قدمه الوفد): إن بلدي عضو في الأمم المتحدة منذ فترة طويلة، وإنه لشرف واعتزاز بالنسبة لي حقاً، كرئيس لجمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية الذي انتخب مؤخراً، لمخاطبة الجمعية العامة في مناقشتها العامة السنوية. وباسم حكومة سري لانكا وشعبها، أود أن أقدم بتهنئة حارة إليكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها السبعين. أود أيضاً أن أعرب عن امتناني للرئيس السابق، معالي السيد سام كوتيسا، الذي أسهم كثيراً في إنجازات الدورة السابقة.

منح تحقيق المصالحة الاهتمام ذا الأولوية في بلدي. وبالفعل اتخذت حكومة التوافق الجديدة، في ظل رئاسي، عدة خطوات لإجراء وتنفيذ الإصلاحات الدستورية والمؤسسية المطلوبة للإسراع بتحقيق تلك الأهداف. وسري لانكا بلد عانى من النزاع. ومع أن النزاعات تسبب تدمير أي مجتمع، فإن بالإمكان استخلاص العديد من الدروس خلال النزاعات وبعدها.

وتشكل جميع أشكال الحرب والإرهاب وصمة في جبين الإنسانية. وتسلم ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن تناسي حقوق الإنسان وازدراءها ينجم عنهما أعمال همجية وفي نهاية المطاف التمرد. وأيا كانت الأسباب الجذرية، فإن التحدي في هذا العصر هو إيجاد سبل ووسائل لدحر الوحشية المرتكبة بحق البشرية. ويمكن أن تنشأ المشاكل من كل من اللجوء إلى الإرهاب باعتباره وسيلة لرفع الظلم، ومن الإجراءات التي تتخذ للقضاء على الإرهاب. ونجحت سري لانكا في القضاء على الإرهاب الذي لا يزال يقلق مضاجع البلدان النامية الأخرى من آسيا إلى أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

لقد دحرنا أحد أقسى مشاريع الإرهاب في العالم. وإضافة إلى ذلك، فإن تجاربنا لفترة ما بعد انتهاء النزاع كانت ذات مغزى. ونعتقد أن بالإمكان تبادل جميع تلك التجارب بشكل مثمر مع البلدان النامية الأخرى المتضررة من الإرهاب. وسري لانكا على استعداد للانخراط في حوار أكثر فعالية مع تلك البلدان وهي ستواصل إدانة الإرهاب والدعوة إلى مكافحته.

وفي ذلك السياق أود أن أتناول موضوع هذه الدورة. ونحن جميعاً نعلم أن الأمم المتحدة أنشئت بهدف منع تكرار الماسي الإنسانية التي وقعت في النصف الأول من القرن العشرين وأحدثت آثاراً سلبية على البشرية. ويمكن في صميم موضوع هذا العام "إحلال السلام وتحقيق الأمن وإعمال حقوق الإنسان". وذلك الموضوع يحفزنا على أن نستعرض ما إذا كنا، خلال العقود السبعة الماضية، نرتقي إلى مستوى التوقعات الأولية للأمم المتحدة. وأعتقد أنه، إذا أريد للتنمية

التنمية الاجتماعية والبشرية على أساس التعددية والمصالحة والتنمية المستدامة. وتستند رؤية حكومة بلدي للتنمية للأعوام الخمسة المقبلة إلى المبادئ نفسها. ولذلك فإن موضوع هذه الدورة - "الأمم المتحدة في سنتها السبعين: السبيل إلى إحلال السلام وتحقيق الأمن وأعمال حقوق الإنسان" - تتوافق إلى حد كبير مع رؤية حكومة بلدي. وعلاوة على ذلك، تلتزم حكومة بلدي بوضع برنامج استباقي وعملي في سري لانكا لكفالة المزيد من إحلال السلام وتحقيق الأمن وإعمال حقوق الإنسان.

وفي الأشهر الثمانية الماضية، وفي عمليتين انتخابيتين متعاقبتين - انتخب شعب سري لانكا رئيساً جديداً وحكومة جديدة. وفي أشهرها الستة في السلطة، أدخلت حكومتى بلدي تعديلات أساسية على الدستور من أجل تعزيز الديمقراطية في سري لانكا. ووطدت تلك التعديلات أسس الحكم الرشيد من خلال الإصلاحات الدستورية التي تعزز التعددية والديمقراطية. وبمشاركة وتيسير مني شخصياً، نقلت بعض السلطات التنفيذية المخولة للرئيس إلى البرلمان والمؤسسات المستقلة الأخرى.

وبعد إجراء الانتخابات العامة في آب/أغسطس، تمكنت من توحيد الحزبين السياسيين الرئيسيين في سري لانكا بغية إنشاء تحالف للحكم بتوافق الآراء في البلد، مما غير ثقافة المجاهمة السياسية التي كانت سائدة هناك لستة عقود. وتشمل رؤيتنا الجديدة للبلد بلوغ الهدفين التوأمين المتعلقين بتحقيق التنمية المستدامة والمصالحة. وأحد المتطلبات الأساسية في ذلك السياق هو التعامل مع الماضي بصدق وبناء دولة سري لانكا الحديثة. وفي التعامل مع الماضي، سنتبع عملية للبحث عن الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار.

ومن الضروري أن نتخذ سري لانكا نهجاً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً جديداً، لكي تتمكن من أن ترتقي إلى مستوى تحديات القرن الحادي والعشرين. وفي ذلك الصدد،

وإنساني. وفهمي للتنمية المستدامة هو ألا تهدف إلى تحقيق نموذج للتنمية المنعزلة التي تقتصر على قطاعات أو مجموعات معينة، بل ينبغي أن تكون تنمية شاملة وقادرة على رفع معايير التنمية ومستوياتها عالمياً. ولذلك، أود أن أشدد على الحاجة إلى اعتماد نهج عالمي جديد.

وإذ نستوحي الروح البوذية المتأصلة في الثقافة السريلانكية، هناك ثلاثة أنواع من الصراع البشري. أولاً، الصراع بين البشر والطبيعة، الذي نخرط فيه باستمرار من أجل التمتع بالراحة المادية في حياتنا. وفي هذا السياق، يحاول البشر اليوم استغلال الموارد الطبيعية على نطاق واسع باسم التنمية. ثانياً، الصراع بين البشر. وتحدث تلك الصراعات بين الأفراد والمجتمعات والأمم، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان يؤكد حدوث تلك الصراعات عندما لا تكون حقوق الإنسان محمية بحكم القانون. أما النوع الثالث من الصراع فهو ما يحدث داخل الإنسان. ويحدث النوع الأول والثاني عندما نخسر المعركة في داخلنا كبشر، وبالتالي فإن النوع الثالث هو السبب الجذري لكل الصراعات.

والتطرف والاستهلاك المفرط والاستغلال التعسفي للبيئة وانتهاكات حقوق الإنسان والتفاوت الشديد في الدخل، كل هذه نتائج عجزنا عن التغلب على نوازعنا. وهي تتسبب في انعدام الأمن والتراعات وانتهاكات الحقوق والاستغلال، في جملة مشاكل أخرى. ولذلك، ينبغي أن يُبنى صرح التنمية المستدامة على أساس من الانضباط الذاتي والإنصاف. ولو استطعنا أن نمارس ذلك على المستويين الشخصي والمجتمعي وعلى الصعيدين الوطني والعالمي، ستكون قفزة هائلة للبشرية إلى الأمام. وأقترح علينا، كقادة وطينيين، أن نأخذ ذلك النهج القائم على الانضباط الذاتي والإنصاف في الاعتبار لدى وضع خطط العمل ذات الصلة للمستقبل.

العالمية أن تكمل بالنجاح، من الأهمية بمكان إجراء حوار فيما بين بلدان الجنوب بنفس قدر الحوار بين الشمال والجنوب. وبوسع بلدي، الذي يقع في الجنوب، أن يسهم بقدر هائل في رعاية ذلك الحوار فيما بين بلدان الجنوب.

وتأتي سري لانكا في صدارة الديمقراطيات التمثيلية القديمة في منطقة جنوب آسيا. وكان الحظ حليفنا في تمكينا من المحافظة على الروح الديمقراطية في بلدنا بالرغم من النزاع المطول. وبالرغم من العديد من العوامل التي تعوق المحافظة على معدل نمو اقتصادي عال، فإننا نجحنا في مواصلة سياسات الدولة للرعاية الاجتماعية المرحلة من وقت الاستقلال. ولم تتنازل إطلاقاً عن تلك السياسات، التي تشمل توفير التعليم المجاني للجميع وتقديم الرعاية الصحية المجانية للجميع والقضاء على الفقر. وبالسير على طريق الديمقراطية الاجتماعية، نجحت سري لانكا في إحراز درجات أداء عالية في مؤشر التنمية البشرية، حتى خلال أعوام النزاع.

ويشهد ذلك النجاح على التزامنا ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

والتنمية ينبغي أن تساعد على تمكين المرأة والشباب وضمان الأمن للأطفال. فالإحباط في صفوف الشباب يؤدي عادة إلى النزاع. ومع ذلك، فإن الشباب هم القوة الدافعة لتحقيق التنمية المستدامة، ولذلك، علينا أن نعمل على تحويلها إلى قوة عاملة على درجة عالية من الكفاءة كيما يمكنها النجاح في عالم القرن الحادي والعشرين القائم على المعرفة. وينبغي أن يكون ذلك عنصراً رئيسياً في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ التي اعتمدت في شكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

وعلىنا أيضاً أن نطلق برنامجاً وطنياً لتمكين المرأة، وبالتالي تعزيز مساهمتها في التنمية. كما أن البرامج الخاصة لحماية الأطفال وضمان حقوقهم عامل أساسي في إقامة مجتمع فعال

وإذ نحتفل بمرور ٧٠ عاماً على إنشاء الأمم المتحدة، لا يسعني إلا أن أتأمل في السنوات الثلاث والعشرين الماضية، بدءاً من عام ١٩٩٢، عندما انضمت كرواتيا إلى الأمم المتحدة وراحت بعد ذلك تسهم في تراث المنظمة وإنجازاتها لما يقرب من ثلث عمرها. وفي غضون تلك السنوات الثلاث والعشرين، تحولت كرواتيا من متلقٍ لمساعدات الأمم المتحدة وبنءٍ في جدول أعمال مجلس الأمن إلى عضو نشط يدعم عمل منظمتنا في مجالات عدة. فقد عملت كرواتيا في مجلس الأمن، وتولت رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأسهمت بشكل فعال وجوهري في قضيتنا المشتركة، سواء في بعثات حفظ السلام أو جهود بناء السلام، وتحديد الأسلحة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، وتعزيز الهيكل القانوني الدولي، أو إصلاح الجمعية العامة. ويمكن للأمم المتحدة أن تطمئن إلى أن كرواتيا ستواصل جهودها وإسهاماتها.

هل يمكن أن نقول عن حق إننا نبذل جهوداً كافية لضمان السلام والأمن وحقوق الإنسان؟ وهل نفعل ما يكفي لحماية كوكبنا، الذي ليس لنا سواه؟ ينبغي ألا يغيب عن بال الدول الأعضاء الـ ١٩٣ كافة مدى أهمية العضوية ولا مدى أهمية الالتزامات التي قطعناها من أجل ضمان السلم والأمن العالميين. تعزيز دور الأمم المتحدة والعلاقات الدولية والنظام الاقتصادي أمر في مصلحة جميع الدول. وهذه ليست عبارة جوفاء، بل هي حقيقة ويجب ألا تغيب عن بالنا في أي وقت.

يجب أن نسأل أنفسنا عما إذا كنا نلبي في الوقت الراهن التوقعات التي تنتظرها الشعوب في جميع أنحاء العالم من الأمم المتحدة ومنا نحن كأعضاء. الجواب واضح، ولا مجال للتملق. فلا يزال العديد من النزاعات المسلحة محتدماً، وما زالت أعداد كبيرة من البشر محرومين من حقوق الإنسان الأساسية، ولا يزال الكثير من الأطفال يخلدون إلى النوم كل ليلة وهم جوعى، والكثير من النساء والفتيات يُخذلن. إننا نشهد انهياراً

ختاماً، أود أن أعرب عن التزامي الصارم والتفاني من أجل إعلاء شأن بلدي الأم الحبيب سري لانكا وشعبها إلى المستوى الذي يليق بواحدة من أعظم وأنبلى أمم العالم، والإسهام في تحرير البشرية جمعاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد مايتريالا سيرييسنا، رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة كولندا غرابار - كيتاروفيتش، رئيسة جمهورية كرواتيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية كرواتيا.

اصطحبت السيدة كولندا غرابار - كيتاروفيتش، رئيسة جمهورية كرواتيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة كولندا غرابار - كيتاروفيتش، رئيسة جمهورية كرواتيا، وأدعوها لمخاطبة الجمعية.

الرئيسة غرابار - كيتاروفيتش (تكلمت بالإنكليزية):

أود أن أهنتكم على انتخابكم، سيدي الرئيس، وأشكر معالي السيد سام كوتيسا على حسن قيادته خلال الدورة السابقة. إن لدينا توقعات كبيرة لهذه الدورة، إذ نسلم بأن هناك حاجة ملحة للعمل بشأن قضايا كثيرة جداً وفي أنحاء عديدة من العالم. ومع إقرارنا بالتحديات التي تنتظرنا، يحدونا أمل وطميد في أن تتمكن، من خلال عملنا معاً، من تحويل تلك التحديات إلى فرص وإحراز تقدم كبير في بلوغ بعض أهدافنا المشتركة.

تسعينات القرن الماضي، نحن فخورون بأن نكون الدولة الثالثة عشرة التي تصدّق على تعديلات كمبالا بشأن جريمة العدوان.

إن كل شيء تقريبا يمكن منعه. وسوف يقرر الزمن، كما الحال دائما، من كان على حق ومن كان على خطأ، ولكن هل هذا هو البديل الوحيد لإدراكنا المتأخر؟ في أغلب الأحيان، يتعين علينا أن نتحمّل العواقب المترتبة على تقاعسنا عن العمل. وفي أغلب الأحيان، بدلا من حل المشاكل في مهدها، والتصدي لأسبابها الجذرية في مرحلة مبكرة، نصرف المزيد من الوقت والموارد على الأزمات بعد السماح لها بالخروج عن نطاق السيطرة. والسبب هو أننا تجاهلنا دلالاتها المبكرة، أو لمجرد أنه لم يكن لدينا الوقت أو الشجاعة لمواجهتها. يجب علينا أن نغيّر هذا النهج. ويجب علينا أن نتصرف في الوقت المناسب، بعزم وبنموذج كافية. وليس هذا هو الصواب فحسب، بل إنه التصرف الحكيم. وأزمة المهاجرين التي غمرت العديد من الدول الأوروبية، هي حالة نموذجية تبيّن الثمن الباهظ الذي يجري تسديده نتيجة التقاعس عن العمل.

والتحدي المتمثل في الهجرة ليس جديدا. لقد كان جزءا من وجود الإنسان منذ فجر البشرية. ومع ذلك، وبوجود ٦٠ مليون مهاجر يتنقلون في جميع أنحاء العالم، فإن الجديد هو الافتقار إلى مبادئ توجيهية واضحة وسياسات شاملة. ونحن بحاجة إلى حلول قانونية واجتماعية، واقتصادية، وإنسانية، ولوجستية سليمة. ومشكلة المهاجرين واللاجئين الحالية لها جوانب وطنية وإقليمية وعالمية. فلا يمكن التصدي لها - بل وحلّها - من جانب دولة واحدة بمفردها. إنها مشكلة متعددة الأبعاد تتطلب حلولاً متعددة الأطراف، من حيث الحماية من الإرهاب، والدبلوماسية الوقائية، والتنمية السليمة. ومن يتجنب هذه المشكلة، أو يتظاهر بأنها غير موجودة، فلن يكون، بكل بساطة، قادرا على المساعدة في حلها.

في الحوكمة الأساسية وزيادة في اليأس الاقتصادي في أنحاء كثيرة من العالم، وهناك أكثر من بليون طفل على مستوى العالم يعيشون في فقر. ومن المفجع أن نقرأ أن ٢٢ ٠٠٠ طفل يموتون كل يوم بسبب الفقر - حسب اليونيسيف.

والالتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ (انظر القرار ١/٧٠) ليس ضروريا فحسب، ولكن تنفيذه ربما تأخر. والروح التي سادت مؤتمر قمنا في الأسبوع الماضي شكلت مصدر إلهام لي، وآمل أن تتجسد بسرعة فتتحول إلى أعمال وإنجازات هادفة.

إننا نعيش في عالم غني جدا بالإمكانات والجمال الطبيعي والجمال الذي هو من صنع الإنسان على حد سواء، ومع ذلك، نشهد ارتكاب الفظائع الواحدة تلو الأخرى. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية لحوادث مأساوية عديدة، نذكر من بينها الذكرى المئوية للمأساة الأرمينية التي يعجز وصفها، والذكرى السنوية السبعين لتحرير معسكر أوشفيتز، والذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في سريرينيتسا. وفي ما يتعلق بإحياء الذكرى السنوية، ينبغي أن نسأل أنفسنا عما إذا تشكل أحداثا شخصية تنطوي على الضحايا والناجين فحسب، أم تشكل على وجه العموم تذكرا لنا جميعا بما تغاضينا عنه منذ محاولتنا الأولى للحفاظ على السلام العالمي.

وينبغي للمساءلة أن تكون دائما في صميم أعمالنا. ومكافحة الإفلات من العقاب على جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية ليست مجرد مسألة عدالة، إنما هي أيضا عنصر هام لمنع نشوب الصراعات. فما من جريمة ينبغي أن تمر دون عقاب، ويتعين كفالة أن تكون مقاضاة المسؤولين عنها فعالة. وينبغي ألا ندّخر جهدا من أجل وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب. وتؤيد كرواتيا المحكمة الجنائية الدولية تأييدا قويا. وبوصفنا ضحايا لعدوان ارتكب في

يصبح إلزاميا لجميع الأطفال في سنوات عمرهم الأولى. ونحن نحتاج إلى الوفاء بالعهد تجاه الحق في التعليم.

ويبدو واضحا أن التشريعات ليست كافية. إننا بحاجة إلى تغيير طريقة التفكير والسلوك، وذلك ليس ممكنا إلا من خلال التعليم. ويجب أن نعزز التعليم الذي يغرس في النفوس التسامح، والثقة، والرحمة، والسلامة، والحقيقة، واحترام كرامة الفرد، والمساواة بين الجنسين. الأطفال لا يولدون مع الكراهية، والتعصب، والعنصرية، والتحيز الجنسي، والانحياز أو القوالب النمطية في قلوبهم وعقولهم. فلديهم الكثير ليعلمونا إياه.

إن المنصة أمامي تحمل شعارا أصبح رمزا قبل ٧٠ عاما، وهو ليس إنشاء الأمم المتحدة فحسب، بل تحقيق العالم الأفضل الذي كنا نصبو إليه آنذاك لأنفسنا. ومنذ ذلك الحين، تم إحراز تقدم في بعض المجالات، بينما حدثت تطورات مثيرة للقلق في مجالات أخرى. ويحدوني الأمل في أن سعيانا إلى عالم أفضل، وأكثر أمنا، وأكثر ازدهارا لم ينته بعد.

ولا يسعنا أن نتجاهل بعد الآن أثر تغير المناخ والاحترار العالمي على الاقتصاد، والتنمية، والأمن، والاستقرار السياسي، وحقوق الإنسان في جميع البلدان، وهذا مثال واحد على الاخطار التي نواجهها. ومثلما نرى بأم العين، يبين شعار الأمم المتحدة العالم من منظور الدائرة القطبية الشمالية، والمحزن أن فصل الشتاء في العام الماضي كان واحدا من أكثر فصول الشتاء دفئا من أي وقت مضى. وبينما يذوب جليد القطب الشمالي وتصبح المحيطات أكثر دفئا، هل ندرك حقا التأثير الكامل الذي يخلفه ذلك بالفعل على كوكبنا؟

لا يمكننا أن نتنبأ بالأثر النهائي لهذه التغيرات. إننا في جميع أنحاء العالم، وفي كرواتيا أيضا، نسجل تغيرات في درجة حرارة البحر، ونشهد تغيرات لم يسبق لها مثيل في النظام الإيكولوجي. فقد بدأنا في بحر كرواتيا الأدرياتيكي الجميل بتوثيق وصول أنواع سمكية جديدة من المياه الاستوائية. وهذا

ومنذ منتصف أيلول/سبتمبر، ومع دخول نحو ٨٠ ٠٠٠ شخص كرواتيا، انضم بلدي إلى قائمة البلدان في الاتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة في جنوب شرقي أوروبا التي تنوء تحت وطأة الأزمة الحالية. ويتعين على كرواتيا أن تنظر إلى هذه المسألة من وجهة نظرها الخاصة، مع مراعاة الاتجاهات السياسية العالمية تاريخيا وآتيا ومستقبلا. أمّا أصعب مهمة فهي التي تتمثل في إيجاد التوازن الصحيح بين الاعتبارات الوطنية، والإقليمية، والعالمية. ويجب أن نركز على المستويين الجزئي والكلّي في الوقت نفسه، مع مراعاة ما هو حقا على المحك: حياة البشر ومستقبل العديد من الأفراد وأسرهم. هنا، ألتمس توافق الآراء داخل الاتحاد الأوروبي. وهنا، ألتمس الاستجابة العالمية. وهنا، ألتمس تركيزنا على سيادة القانون والاتفاقيات التي أبرمناها في نهاية الحرب العالمية الثانية.

إن أزمة المهاجرين في أوروبا يتعين مواجهتها على أعلى صعيد عالمي من نواح عديدة. فهي مسألة تنطوي على سبل الدفاع ضد الإرهاب الذي، إلى جانب التطرف بجميع أشكاله، يجب منعه وإلحاق الهزيمة به في الصميم. ولكنها هي أيضا مسألة تنطوي على توفير مساعدات مالية ومادية كافية لمخيمات اللاجئين في تركيا، والأردن، ولبنان، وأماكن أخرى في ذلك الجزء من العالم. وهي بالقدر نفسه من الأهمية مسألة تتعلق بضبط الحدود الدولية وإدارتها بكفاءة. أخيرا وليس آخرا، إنها مسألة تنطوي على مكافحة أولئك الذين يستفيدون من الاتجار بالبشر، والقضاء على شبكاتهم.

وأول شيء يتبادر إلى الذهن دائما هو تعليم أطفالنا وأجيالنا المقبلة، والعمل بجد أكبر على تحقيق المواطنة العالمية، والبناء على فكرة الأمم المتحدة المتعلقة بالفصول الدراسية العالمية، مثل مبادرة التعليم العالمية، التي تفتخر كرواتيا بأنها البلد الذي يؤيدها. ومن المهم وضع منهاج تعليمي بشأن المعايير المشتركة للمواطنة العالمية، وهو المناهج الذي ينبغي أن

وفي تنفيذنا لولايات عمليات السلام، نشدد على أهمية إعطاء الأولوية القصوى لحماية المدنيين، ومنع ارتكاب الفظائع، وبخاصة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وحماية الأطفال. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أرحب بالجهود التي بُذلت في عمليتي استعراض آخرين، أي استعراض هيكل بناء السلام وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأنا واثق حقا من أن جميع توصيات الخبراء سوف تجد سبيلا لتنفيذها.

إننا نشهد حالات همسة للسلام والأمن في أجزاء كثيرة من العالم. وفي ظل هذه الظروف، تزداد أهمية الجهود التي نكرسها لتحقيق الاتفاقات الأمنية. لهذا السبب، نأسف لأن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم يسفر عن نتائج تلمس الحاجة إليها كثيرا. وتعتقد كرواتيا أن هذه المعاهدة لا تزال الأداة المتعددة الأطراف الأكثر فعالية لمنع الانتشار النووي وتحقيق نزع السلاح النووي. لذلك، ينبغي ألا نذخر أي جهد لدعم المعاهدة وتعزيزها في المستقبل.

إن انتشار الأسلحة التقليدية بلا ضوابط يمثل تهديدا كبيرا آخر للأمن والاستقرار. وفي هذا الصدد، تفتخر كرواتيا برؤسها المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الذخائر العنقودية، وهي من بين أحدث أنواع الأسلحة لأنها تظل تشكل تهديدا بعد انتهاء الصراع بوقت طويل. وليس من قبيل الصدفة أن المؤتمر انعقد في دوبروفنيك، المدينة التي تعرضت لهجمات بهذه الأنواع من الأسلحة في حرب الوطن.

وبما أن كرواتيا بلد له تراث تاريخي غني يضم سبعة مواقع من التراث العالمي حسب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، فهي تدعو بقوة التدمير المتعمد للتاريخ الثقافي العالمي، وتحث الأمم المتحدة والجميع على بذل المزيد من الجهود لحماية التراث وصونه في المناطق المهتدة بالصراعات والمتطرفين.

المنحى تشهده بلدان عديدة أخرى، ويتعين أن نجد حلا مشتركا له. ومع ارتفاع مستويات البحار، هناك العديد من الدول الساحلية، مثل كرواتيا، سوف تتأثر به تأثيرا جادا، بينما ثمة دول أعضاء مشاهمة لنا سيكون تأثيرها به أكبر، وقد يصبح ضارا لوجودها بالذات.

ومن الحيوي أن تتناول إجراءاتنا العلاقة بين تغير المناخ، والموارد الطبيعية، والرعاة، والأمن. ويتعين علينا أن ندرك تماما كيفية تأثير هذه التفاعلات على رخائنا واستقرارنا وتنميتنا في المستقبل. وفي هذا الصدد، لا بد لنا أن ندرك مدى هشاشة الحياة على هذا الكوكب، وأن الضرر الذي سببناه لا يمكن عكس مساره. ويجب أن نتعلم كيف نغير سلوكنا ونظهر المزيد من الاحترام لكوكبنا.

وتشكل الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فرصة لا يسعنا تفويتها. وينبغي أن نفتخر جماعيا بحقيقة أننا لم نفوت الفرصة التي هيأها المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي انعقد في أديس أبابا. ويجب أن نظل ملتزمين بإيجاد الوسائل الفعالة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الطموحة (القرار ١/٧٠)، ومتابعة خطة عمل أديس أبابا إلى أقصى حد.

والمؤسف أن العالم لا يزال يشعر بالجزع تجاه وحشية العديد من أعمال العنف، ويواجه التهديدات الأمنية المتزايدة التعقيد التي تنطوي على جهات فاعلة من غير الدول. وفي هذا السياق من التحديات الأمنية المتغيرة، يشكل تصاعد الإرهاب خطرا على كل منا، ويستدعي ردا جيد التنسيق. وترحب كرواتيا بعمل الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام وباستعراضه لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونأمل أن يوفر تقريره (A/70/95) التوجيه من أجل زيادة فعالية عمليات السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، بوصفها واحدة من الآليات الرئيسية لكفالة السلام والاستقرار العالميين.

الشعوب، وأبرز العواقب المأساوية للصراعات التي لم تجد حلا لها. وبالنسبة إلى سوريا، والعراق، وليبيا، واليمن ومناطق الأزمات الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تنشاطر الشعور ببالغ القلق إزاء الاتجاه المتواصل والمتنامي للعنف، والتعصب الديني، وأعمال الإرهاب. ففي تلك البلدان، نشهد أفعالا لا توصف من الهمجية والإرهاب، مع أشكال القتل المروعة كقطع الرؤوس، ونشهد العنف الجنسي ضد النساء والفتيات وغيره من الجرائم الشنيعة جدا - ضد الإنسانية، والثقافة، والدين، والكرامة، وحياة البشر، وهي أكثرها إثارة للجزع. إنها أمور صادمة ومقززة، وليس لها علاقة بالإسلام، دين السلام والتسامح والتفاهم.

ونحن نحتاج بشكل عاجل إلى الوقوف معا ومواجهة هذا التحدي الهائل، وتعبئة جميع جهودنا لمكافحة الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام، وجميع أشكال التعصب والتمييز. وفي الوقت ذاته، علينا أن نهيب الفرص لتحقيق حل سلمي لهذه الصراعات، ونمهد السبيل لحياة أفضل. فلا يكفي وضع حد للمعاناة البشرية؛ والمهم بالقدر نفسه توفير الأمل والفرص.

وإننا بحاجة إلى بناء مجتمعات آمنة ومتسامحة ومرنة تقاوم التطرف وتحمش بعض الفئات الاجتماعية، وبخاصة الأكثر ضعفا منها. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن نوسع نطاق الفرص الاقتصادية والتعليمية وغيرها. وبذلك نقضي على الظروف التي تسبق الاصولية والتطرف العنيف، والتي قد تؤدي إلى الإرهاب. وفي هذا الصدد، ندعو إلى القيام في الوقت المناسب بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المعتمدة حديثا.

ليست هناك تنمية بدون أمن. وليس هناك أمن حقيقي بدون العدالة، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والحكم الرشيد. والتنمية المستدامة تقوم على الدعائم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتآزر الإيجابي بينها. وثمة بضعة خطوط مستقيمة تؤدي إلى الهدف النهائي؛ والأصح القول إن هذه

وفي ما يتعلق بالدبلوماسية والعلاقات الخارجية، يمكن أن يشكل هذا العام نقطة تحول في العلاقات الثنائية، وتوجهها نحو السياسات العالمية. وفي هذا الصدد، لا أكون مغاليا في تشديدي على أهمية الثقة، ليس الثقة بين الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية فحسب، ولكن الثقة والحقيقة على كل مستوى.

وفي الجانب الإيجابي، يسرنا أن نلاحظ النتيجة الإيجابية للمفاوضات بشأن البرنامج النووي الإيراني. ونحن نهني الأطراف في المحادثات على تصميمها وإرادتها السياسية لحل مسألة ما فتئت تلقي بثقلها على كاهل العلاقات الدولية لفترة طويلة. إن ذلك انتصار كبير للدبلوماسية. ونتوقع في الأشهر المقبلة أن نرى مدى مساهمة إزالة التهديد النووي في المسألة ذات الأهمية الحيوية، أي تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وما وراءها.

وهناك معلم آخر تم تحقيقه في مجال الأمن الدولي هو بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة. فهذا الصك الملزم قانونا يحدد للمرة الأولى المعايير الدنيا لتجارة الأسلحة التقليدية على المستوى العالمي. وكرواتيا تفتخر بأنها من بين البلدان التي صدّقت على هذه المعاهدة التاريخية وفعلتها.

وتلتزم كرواتيا التزاما كاملا بتعزيز السلام والاستقرار على الصعيد العالمي، وحتى أكثر من ذلك على الصعيد الإقليمي. فنحن نستضيف المركز الإقليمي للمساعدة على التحقق من تحديد الأسلحة وتنفيذه، وهو منظمة تقوم بعمل هام لتعزيز الحوار والتعاون بشأن المسائل الأمنية في جنوب شرق أوروبا، مع التركيز على المواءمة بين المعايير والقواعد، وبالتالي تيسير التقارب مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

أما المسألة الأكثر إثارة للقلق فتتعلق بالتحديات في أوروبا، لا سيما المنطقة الجنوبية منها. والتحدي المتمثل في أزمة المهاجرين قد أوجد، بطريقة ما، صلة بين الجغرافيا ومصائر

الرؤية فحسب، ولكنه يقيد الحجة. وما أن نعبّر ذلك الخط، فإن التاريخ يُعلمنا أن النزاع أمر حتمي. في ما يتعلق بجميع الأزمات الراهنة، لا بد لي من القول بأنه ينبغي إعادة تقييم الدبلوماسية التقليدية الثنائية في ضوء تحول السياسة العالمية.

لا يجوز مطلقاً للمرء أن يحكم على أي بلد، أو أي شخص على أساس الحجم. فلا تنظر إلى الأرقام ولا تقصر نفسك على المفردات والمصطلحات القانونية أو الحدود. فمن حيث الحجم، كرواتيا يأتي ترتيبها ١٢٤ في العالم، ولكننا مصممون على أن يكون وجودنا الدولي وأهميته أكبر بكثير من حجمنا. إن موقعنا الجغرافي يُقينا في الساحة العالمية، وفي بعض الأحيان ضد إرادتنا، ولكن يكون ذلك في معظمه بالاختيار. وأنا من جانبي، لن أبارح مكاني وسأظل أ طرح أسئلة حقيقية. ولا بد للمزيد من القادة أن يدركوا، كما أدركت منذ البداية، أنه ينبغي لنا جميعاً أن نلقي نظرة على التضامن والعضوية في المنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية لكونه امتياز لمواطنينا. عندما نغادر نيويورك ونعود إلى أرض الوطن، نحتاج إلى تقييم مصالحنا وقيمنا الوطنية والدولية. وينبغي لنا أن نتحدث مع الدول الصديقة والخصوم. وينبغي لنا الانخراط في حوار، وطرح أسئلة حقيقية، وبناء الثقة والحفاظ على منظورنا. لذلك، نحن شعوب الأمم المتحدة لدينا الأدوات والوسائل. وقد حان الوقت الآن لإيجاد الإرادة لاستخدام تلك الأدوات والوسائل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية كرواتيا على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطحبت السيدة كولندا غرابار - كيتاروفيتش، رئيسة جمهورية كرواتيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد لويس غييرمو سوليس ريفيرا، رئيس

المهمة دقيقة وهي تتطلب ربط جميع النقاط، كبيرها وصغيرها. والتعقيد الذي تتصف به خطة عام ٢٠٣٠ خير شاهد على هذه الحقيقة. ومع ذلك، إنما السبيل الوحيد إلى الأمام إذا أردنا حقاً الالتزام بالأمر يتخلف أحد وراءنا.

وبالنسبة إلى القارة الأوروبية، يتعين تنفيذ عملية السلام في أوكرانيا والعمل على إدامتها. ويجب احترام وقف إطلاق النار وخطة مينسك للسلام التي تلتزم بها جميع الأطراف. وكرواتيا، إلى جانب شركائها في الاتحاد الأوروبي، تظل ملتزمة بسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وكذلك بمساعدة أوكرانيا ودعمها في مسارها الإصلاحي نحو مستقبل سلمي ومزدهر.

ونشدد على أهمية الاستقرار في منطقة جنوب شرق أوروبا وازدهارها. وما فتئت كرواتيا تلتزم التزاماً قوياً ببذل قصارى جهدها من أجل دعم عمليات التكامل الأوروبي - الأطلسي لجيرانها في المنطقة الجنوبية الشرقية. ونعتقد بقوة أن هذا هو السبيل الأكثر كفاءة وبناءاً لتأمين السلام والاستقرار والازدهار في هذا الجزء من أوروبا.

إننا إذ نقرب على وجه الخصوص من الذكرى السنوية العشرين لإبرام اتفاقات دايتون للسلام، ينبغي لنا جميعاً دعم البوسنة والهرسك بوصفها دولة متحررة سياسياً ويُمكنها أن تتخذ قرارات من أجل تحقيق المنفعة والرخاء على قدم المساواة لشعوبها الثلاثة المؤسسة وغيرها من الجماعات والأفراد.

في كثير من الأحيان ليس التاريخ هو المحك الحقيقي للقيادة. إن الصفة المشتركة بين جميع القادة العظام القدرة على رؤية ما هو وراء الحدود المحيطة بترددهم وخجلهم. كثيراً ما يسمى ذلك بالرؤية أو بعد النظر. وفي أي حال، أعتقد أننا جميعاً نفشل عندما نرغم على التمييز بين الأصدقاء أو الحلفاء أو الخصوم. إن تحديد تلك الاختلافات والانحياز إلى أطراف يؤدي إلى إقامة جدار آخر من حيث السياسة العالمية. ذلك لا يحجب

جمهورية كوستاريكا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كوستاريكا.

اصطُحِب السيد لويس غييرمو سوليس ريفيرا، رئيس جمهورية كوستاريكا إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يُشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد لويس غييرمو سوليس ريفيرا، رئيس جمهورية كوستاريكا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد سوليس ريفيرا (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، تتقدم كوستاريكا بتهنئتك على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السبعين. أكرر التزام بلدي بالعمل معكم، كما نفعل مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق الأهداف التي رسمناها لهذه الدورة وتعزيز الإدارة والتعددية العاليتين. لقد أظهرتم حصافة رائعة في تركيز هذه المناقشة على الاحتفال بالذكرى السبعين لإنشاء المنظمة، ولا سيما العلاقة المشتركة بين السلم والأمن وحقوق الإنسان.

إن مدى خطورة الأحداث التي سبقت هذه الدورة تجعل مناقشتنا ملحة وتجري في الوقت المناسب. إذ يعيش ملايين البشر في ليل أسود دامس. وما يشعرون به من ألم وقنوط وكرب إنما هو اختبار لنا ولصميم إنسانيتنا. فقد وقع بشر في قبضة ظروف قاسية جدا وما مفر لأحد من تلك القبضة، فلنعمل من أجل بزوغ فجر حقبة جديدة لحضارتنا لا أن نشهد انحدارها.

لذلك تحض كوستاريكا على أن نقوم نحن في الجمعية العامة بعمل ملموس ونترجم ما لا يزال حتى الآن مجرد كلمات إلى أفعال، بدلا من الخوض في نفس ممارسة الخطب الرنانة التي نلقيها كل عام وكل عقد، ونكرر ما نعرفه بالفعل.

إن ما نقوله وما نفعله يجب أن يكون متسقاً. فنحن لسنا سجناء مصيرنا بل نحن الذين نرسم مصيرنا. إن أعمالنا مهمة.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس السيد تسفاي (إريتريا)

يجب أن يكون هذا هو الوقت بالنسبة للجمعية العامة للبدء بعمليات طال انتظارها لكي تتخلص من اللامبالاة وأن تتمسك بقوة بتضامن والتزام متجددين. هذا يجب أن يكون الوقت المناسب للجمعية العامة لتظهر أنه بينما نحن مجتمع الأمم، فإننا أيضا نشكل ما هو أكثر بكثير من حاصل جمع مصالحنا الفردية. يجب أن يكون هذا الوقت المناسب للجمعية العامة لترسيخ قيادة الأمم المتحدة بوصفها مركزا للإدارة العالمية ومواصلة العمل على الإصلاحات التي تجعلها أكثر فعالية، وكفاءة، وأكثر قوة، واستباقية ودينامية.

تحقيقا لتلك الغاية، فلنبداً بأكثر بطريقة ديمقراطية ممكنة، ألا وهي انتخاب الشخص الذي سيشغل منصب الأمين العام. منذ عام ١٩٤٦، ما فتئت عملية اختيار أهم منصب في المجتمع الدولي تفتقر إلى الشفافية. وكوستاريكا مصممة على تغيير ذلك. تقود بلدي إلى جانب إستونيا جهودا تشارك فيها تقريبا ثلاثون دولة لإنشاء عملية شفافة، وديمقراطية، ومنصفة، وشاملة بخلاف العمليات التي سبقتها، وستكون متسقة مع ميثاق الأمم المتحدة والعمليات الدولية المماثلة الرفيعة المستوى.

إن كوستاريكا فخورة بكونها أدرجت في القرار ٣٢١/٦٩، الذي اتخذ منذ بضعة أسابيع، دعوة إلى الدول الأعضاء تقترح فيها تقديم مرشحات لمنصب الأمين العام. لقد حان الوقت لكي تشغل هذا المنصب امرأة. فلنعترف بقدرة، وكفاءة والتزام النساء في جميع مناحي الحياة، ولنبعث بإشارة سياسية قاطعة مفادها أننا بينما نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، حري بالمنظمة أن تمارس ما تعظ به من حيث المساواة وتمكين النساء والفتيات.

الشاسعة في التنمية؛ وتفشل في الدفاع عن حق شعوب العالم، بما في ذلك حق شعب إسرائيل، في العيش داخل حدود آمنة. وتقع على عاتق الدول المسؤولية الرئيسية عن تعزيز وحماية وإعمال حقوق الشعوب والحريات الأساسية. ومع ذلك، في حالة تقصير الحكومات في الوفاء بمسؤوليتها عن الحماية، لأنها تفتقر إما إلى الإرادة أو القدرة على حماية حقوق شعبها، فإن الأمر متروك للمجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، للتدخل ونشر المجموعة واسعة النطاق من الموارد والأدوات المتاحة له من أجل تسوية النزاع. وعلى الرغم من تلك الموارد، فإننا لم نقم بما يكفي للحيلولة دون وقوع المأساة الإنسانية الحالية. لم نفعل ما هو ضروري لمنع الآلاف من المجازفة في الخوض في عرض البحر مع أطفالهم.

وإذا أُريدَ للأمم المتحدة توطيد مركزها بوصفها مركز الحوكمة العالمية، فيجب أن تكفل ألا يكون احترام حقوق الإنسان وتعزيزها عرضة للتلاعب. ويجب أن نكون على حذر بالغ من محاولات بعض الدول التلاعب بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في مسعى لمنع الأمم المتحدة من معالجة التحديات العالمية التي أنشئت من أجلها ومن الدفاع بفعالية عن حقوق الأفراد. ويحاول البعض تشويه مقاصد ومبادئ الميثاق بتأكيدهم، على سبيل المثال، على أن انتهاكات حقوق الإنسان لا تتصل بأي حال من الأحوال بصون السلام والأمن الدوليين، أو أن السيادة تحول دون التزام هذه المنظمة بتلك المسائل.

إن السيادة، وهي مفهوم مرتبط بولادة الدولة القومية، لا ينبغي استخدامها بعد الآن ذريعة لتقاعس المجتمع الدولي وصمته إزاء ما يشهده من مسرح لحرب دموية. وكلما قلّ نظرنا إلى السيادة باعتبارها جداراً أو حماية، كنّا أكثر قدرة على الوفاء بالتزامنا بمسؤولية حماية السكان المدنيين. وكما قال الأمين العام:

من أجل تعزيز مكانة الأمم المتحدة في مركز الإدارة العالمية، ينبغي لمجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين، وأن يراعي في إجراءاته حقوق الإنسان وأن يعمل على تحسين عمله في مجال منع نشوب الصراعات. إن تركيز المجلس على منع نشوب الصراعات أمر غير كاف، وعندما يقوم بعمل فكرياً ما يأتي العمل بعد فوات الأوان. ذلك يصدق على حالة ليبيا، ومالي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والصومال، والسودان، وجنوب السودان واليمن.

وإنني أقول ذلك بسبب أعمال العنف الجنسي والجنساني التي ارتكبت ضد الفتيات والفتيان والنساء والرجال في العراق وسورية والشمال الشرقي من نيجيريا. كما أود أن أشير إلى أعمال الإبادة الجماعية في رواندا وسريبرينيتشا والتسامح الذي أظهر إزاء الانتهاكات المرتكبة باستمرار ضد العديد من الشعوب، بما في ذلك الشعب الفلسطيني، وضد الأقليات العنصرية أو العرقية أو الجنسية في أنحاء أخرى من العالم، بما في ذلك في الضفة الغربية. كما أنني أقول ذلك لأجل ملايين السوريين الذين سُردوا بأعداد لم يسجل التاريخ مثيلاً لها، والآلاف غيرهم ممن يخاطرون بأرواحهم في البحر للفرار من الموت الذي أنزلته فيهم الأسلحة الكيميائية والبراميل المتفجرة والذخائر العنقودية، تلك الأسلحة التي تدين كوستاريكا استخدامها إدانة قاطعة.

لم تنشأ أي من تلك الأزمات دون سابق إنذار. فقد تطورت على مر السنوات، وفي بعض الأحيان على مدى عقود، نتيجة الجرائم المرتكبة ضد الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان. وسببها الحكومات والمؤسسات العاجزة أو الفاسدة التي تشارك في أعمال القمع والتمييز والاستبعاد، وهي أفعال تقيد الحريات الأساسية في نهاية المطاف؛ وتحرم الناس من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وتفاقم الفوارق

بوصفها آخر أمل لهم في هذه الحالات المذكورة. ونحن جميعاً متفقون على أهمية تعزيز سيادة القانون لتعزيز المؤسسات التي تحمي السكان المدنيين من أجل معالجة الأسباب الجذرية للزاعات، وتعزيز المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب على الصعيدين الوطني والدولي.

وليس من قبيل الصدفة، إذًا، أن سيادة القانون تغطي بمكانة رئيسية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). ومع ذلك، يقرّ واحد فقط من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بالاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية، وصادق اثنان فقط من هؤلاء الأعضاء على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتهيب كوستاريكا بجميع الدول الالتزام بالصكوك الدولية وتنفيذها من أجل حماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب في مواجهة الجرائم الفظيعة. ومرة أخرى، ندعو جميع الدول إلى التصديق على نظام روما الأساسي، بما في ذلك تعديلات كامبالا لعام ٢٠١٠. وكلما كان عالمنا عالمًا متعدد الأقطاب، زادت ثقتنا في سيادة القانون الدولي في جميع أنحاء العالم.

كما كرر جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التأكيد على الالتزام بصون السلم والأمن الدوليين. ولكنهم، في الوقت نفسه، أكبر المنتجين والمصدرين للأسلحة التقليدية في العالم. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من الحظر الصريح في معاهدة تجارة الأسلحة، تواصل تلك البلدان إجراء عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، بما في ذلك عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبما في ذلك أيضاً إلى مناطق النزاعات. إن السبب وراء وجود هذه المحظورات الصريحة بشأن عمليات نقل الأسلحة التقليدية الواردة في المعاهدة هو منع المعاناة الإنسانية وإنقاذ الأرواح. وهي لم توضع ليتم تجاهلها. وتدعو كوستاريكا الدول التي وقعت على معاهدة تجارة الأسلحة إلى التصديق عليها، وتدعو الدول التي صدقت على المعاهدة إلى

”واتخاذ إجراءات مبكرة لمنع نشوب الصراعات وحماية حقوق الإنسان يساعد على تعزيز السيادة، بدلاً من أن يشكل تحدياً أو تقييداً لها.“ (S/PV.7389، الصفحة ٣).

وبالتالي، ما من بلد واحد - مطلقاً - يمكن أن يحتج وراء جدار السيادة والصمت عندما تُرتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ولا ينبغي أن تُفلت من العقاب أي جريمة ضد الإنسانية. ومن جانبها، تؤكد كوستاريكا مجدداً دعمها المقدم إلى مبادرة الأمين العام ”الحقوق أولاً“، التي تضع قضايا حقوق الإنسان في صميم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة. إنها محاولة لتصحيح أوجه الفشل العامة في الماضي، إذ تُسلّم هذه المبادرة بأن انتهاكات هذه الحقوق تشكل فعلاً علامات إنذار مبكر على الأزمات المقبلة.

ونظراً لأن الأرواح البشرية في خطر، تؤيد كوستاريكا الاقتراح الفرنسي الداعي إلى تقييد حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. ويرجع تاريخ ذلك الاقتراح إلى فترة عضويتنا في مجموعة الخمسة الصغار، وكذلك إلى الجهود التي تقودها ليختنشتاين في فريق المساءلة والاتساق والشفافية. وقد بذل الفريق المذكور آنفاً جهوداً لاعتماد مدونة لقواعد السلوك والتي تتطلب من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الامتناع عن استخدام حق النقض في حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وأن يكونوا ملتزمين سياسياً بالعمل السريع والحاسم في هذه الحالات.

ولا يمكن لأي عضو دائم واحد أن يظل أهم من ضرورة إنقاذ الأرواح. وعندما يستخدم أحد الأعضاء الدائمين حق النقض أو يهدد باستخدامه في تلك الظروف، فهو يتخلى عن حق الضحايا في العدالة والسلام ويتجاهله علناً، ويقوض الجهود الدولية الرامية إلى وضع حد للإفلات من العقاب. يخرق حق النقض الثقة التي منحها ملايين الناس للأمم المتحدة

والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والمهاجرين والشعوب الأصلية.

ولكن على الرغم من وضوح المبادئ والالتزامات ووجود هيكل مؤسسي للهيئات التداولية والتنفيذية، فإن الوضع على الأرض في كثير من أنحاء العالم أبعد ما يكون عما ينبغي أن يكون عليه ولا يتماشى توزيع الموارد مع البيانات والإعلانات.

ولا ينبغي لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها أن يقتصر على الخطب والشعارات. وفي العام الذي يصادف الذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، يجب ألا تظل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مناطق كثيرة من العالم مجرد كلام بل يتعين أن تُترجم إلى التزامات تتفق مع الإعلان وتهتدي به، ويجب إدماجها في السياسات العامة على الصعيد الوطني فيما من شأنه أن يقرنا حقاً من بلوغ غايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع التركيز بشكل شامل على الشؤون الجنسانية في كل هدف وغاية ومؤشر التزمنا به.

ولذلك، تتطلب التحديات الكبرى التي تواجه تعددية الأطراف هيكل إدارة أكثر فعالية وكفاءة إذا أردنا تحقيق احترام حقوق الإنسان ومراعاتها والنهوض بها. ومن المهم للغاية إيجاد فرص للمشاركة الفعالة للجهات من غير الدول وتعزيز الهياكل الإقليمية لتنفيذ الخطة العالمية، ولكن فوق ذلك، من الضروري زيادة اعتمادات الميزانية المخصصة لتوطيد الأطر المؤسسية بالنظر إلى أن الركيزة الثالثة للأمم المتحدة لا تتلقى في الوقت الحاضر سوى ٣ في المائة من ميزانيتها المؤسسية العادية.

وينبغي لنا تعديل إطارنا التنظيمي وجهودنا المؤسسية في مجال حقوق الإنسان حتى يتمكن مجلس حقوق الإنسان ونظام معاهدات حقوق الإنسان ومجلس الأمن، من بين مؤسسات أخرى، من تنسيق جهودها على نحو أفضل. والتحدي هو ضمان أن نعمل كمنظمة موحدة بفعالية وتناغم، وليس بشكل أحرق أو متشظي، كيما نتمكن من حماية وتعزيز

الشروع في العمل دون إبطاء، بحماس وهمّة وتفان، على تأمين التنفيذ الكامل والفعال لها.

وعلاوة على ذلك، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، قد انتهكت التزامها الذي لا لبس فيه بترع السلاح النووي عملاً بالمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهي تحتج بأن المناخ الأمني الحالي لا يلائم نزع السلاح النووي، وتتشبث بالنموذج التقليدي لأمن الدولة التي تحتفظ بـ ١٦ من الرؤوس الحربية النووية في العالم، وكثير منها في حالة تأهب قصوى، وهي حتى معرضة للهجمات الإلكترونية.

إن الامتثال للمادة السادسة ليس مشروطاً أو اختيارياً؛ إنه إلزامي. لا يمكن تأجيل نزع السلاح النووي أكثر من ذلك. إن حقيقة توقيع ١١٥ دولة على العهد الإنساني بحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها تُبين أن المجتمع الدولي على اقتناع بالحاجة إلى وضع الأسلحة النووية على قدم المساواة مع غيرها من أسلحة الدمار الشامل، وهي أسلحة محظورة بموجب معاهدات محددة. وتدعو كوستاريكا المزيد من الدول إلى المصادقة على هذا العهد الإنساني وإلى ملء الفراغ القانوني عن طريق حظر التهديد النووي والقضاء عليه مرة واحدة وإلى الأبد.

إن وضع الأمم المتحدة في محور الحوكمة العالمية لا يقتصر على تحسين عمل مجلس الأمن أو تعزيز دوره في منع نشوب النزاعات وحسب، فهو يقتضي أيضاً المزيد من تعزيز الجمعية العامة والمنظمة ككل. وبالتالي يجب أن تمضي الجهود التي نبذلها إلى أبعد من ذلك. دعونا لا نركز اهتمامنا فحسب بل أيضاً مواردنا الإضافية على بناء الركيزة الثالثة، وهي حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، رعت الأمم المتحدة تطويراً كبيراً للسياسات، حتى أنها قامت بتوسيع نطاق حماية الحدود لتغطية عدد متزايد من الفئات الضعيفة، مثل الأطفال

أن نكون قادرين على العيش في سلام وحرية ومساواة وعدالة وديمقراطية وأن نتاح لنا الفرصة - حسب تعبير رائد استقلال كوبا، خوسيه مارتى - في أن نؤمن وننمو. وتلك الكلمات صدى اليوم أكثر من أي وقت مضى.

يدل الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والأوبئة التي تنتشر على نطاق عالمي على أن الأخطار التي تهدد أمن أية دولة لم تعد تقتصر على حدودها. ويجب التصدي للأخطار الجماعية بشكل جماعي. ويواجه السلام والأمن الدوليان تهديدا خطيرا يتمثل في الانتهاكات لأبسط حقوق الإنسان، وعلى رأسها الحق في الحياة، التي يرتكبها الإرهابيون وغيرهم ممن يسمون بالجهات من غير الدول، علاوة على الأعمال المروعة التي تُرتكب في المناطق المتضررة من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ضد النساء والفتيات والفئات الضعيفة الأخرى.

إن كوستاريكا تدين بقوة وعلى نحو لا لبس فيه الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره بغض النظر عن مرتكبيه أو أغراضهم. وفي مواجهة المأساة الإنسانية ذات الأبعاد التي لم تتضح بعد الناجمة عن تشرد المدنيين الفارين من العنف، تشدد كوستاريكا على أهمية السعي إلى إيجاد نهج عالمي متكامل يقوم على التعاون، يمكننا من الإسراع بمعالجة هذه الحالة الحرجة على نحو مستدام. ويبين لنا التاريخ أننا نحقق نتائج أفضل عندما نقدم التعاون على المواجهة والتسامح على الإرهاب والأفكار على الأيديولوجيات المتطرفة.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، فإن كوستاريكا تعرب عن قلقها إزاء استخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الإرهاب وإزاء الروابط بين التطرف العنيف والسيطرة على استقلالية المرأة وآثار ذلك على حقوقها وفرض قيود عليها. كما إننا نشعر بقلق إزاء تزايد استخدام الطائرات بلا طيار المسلحة خارج مناطق الصراع وإزاء إعادة تفسيرات مختلف

حقوق الشعوب، بما في ذلك الحق في التنمية. وقد أظهرنا أننا يمكن أن نفعل ذلك طوال عملية التفاوض التي أدت إلى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتي ساهمت فيها كوستاريكا بخبرتها في قضايا حفظ الموارد وحماية البيئة ونزع السلاح بصورة انفرادية والقيادة في إيجاد نموذج للتنمية المستدامة. وسنبرهن على ذلك مرة أخرى في باريس في نهاية هذا العام عندما نتوصل إلى اتفاق تاريخي بشأن تغير المناخ، لأن تغير المناخ يشكل تهديدا خطيرا للتنمية البشرية.

وبخصوص مؤتمر باريس، تعتقد كوستاريكا اعتقادا راسخا أننا بحاجة إلى التزامات جادة وملزمة ومتمحورة حول الإنسان، تحترم حقوقنا وتنطوي على عمل شامل بشأن مسائل المناخ ليس من جانب الحكومات فحسب، بل كذلك من جانب مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بوجه خاص بقيادة الرئيس فرانسوا أولند، وبدعم الرئيس باراك أوباما للعملية من خلال خطته للطاقة النظيفة. ويجب أيضا الاستفادة من الفرص التي يتيحها التعاون الدولي عن طريق وسائل التنفيذ بغية تيسير مشاركة كل بلد في الجهود العالمية، ولا سيما البلدان المتوسطة الدخل. وقد أطلق بلدنا تعهد جنيف المتعلق بحقوق الإنسان والإجراءات المتعلقة بالمناخ، وهو مبادرة طوعية قائمة على الاعتراف بالعلاقة بين التمتع بحقوق الإنسان والآثار والعواقب المترتبة على تغير المناخ، وندعو جميع الدول إلى الالتزام بها.

إن الفجوة بين الأقوال والأفعال لا تؤدي إلا إلى زيادة عدم الثقة وإلى انهيار تعددية الأطراف. وترفض كوستاريكا قبول وضع يقوض سلطة الأمم المتحدة ويضعنا في موقف ضعيف جدا في مواجهة التهديدات قديمها وحديثها ويضر بشرعية المنظمة - التي نحن في أمس الحاجة إليها - في نظر الدول الأعضاء والمجتمع الدولي ككل. ولذلك، ينبغي لنا نحن هنا في الجمعية العامة أن نقول إننا، نحن الشعوب، نرغب في

ولنتحد في مكافحة الإرهاب الذي ينتشر مثل حرائق الغابات ويشكل تهديدا متزايدا للسلام والأمن الدوليين وحقوق الإنسان والثقافة العالمية والتنمية المستدامة. ولنفعل ذلك مع التقيد الصارم بالقانون الدولي، بما في ذلك معايير حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين. ولا يمكن أن نبالغ في الحديث عن خطر إعادة تفسير مثل هذه المعايير لخدمة مصالح ذاتية، خاصة عندما يُستخدم ذلك لتبرير اتخاذ إجراءات انفرادية بدلا من إيجاد حلول ينبغي دائما التوصل إليها في إطار متعدد الأطراف.

فلنعمل من دون توقف ومن دون بحث عن أعذار من أجل نشر ثقافة السلام. وبوصفها مقرا لجامعة السلام التي بلغت الآن عامها الخامس والثلاثين، تدعو كوستاريكا جميع الدول إلى دعمها بتزويدها بالموارد اللازمة لإنجاز مهمتها الهامة المتمثلة في توعية القادة الذين يحتاجهم عالمنا إن كان يرغب في منع نشوب الصراعات وحلها وتعزيز السلام الدائم. وبمناسبة الذكرى السنوية السبعين لإنشاء المنظمة، فلنذكر أهمية الإبقاء على أبوابنا مفتوحة أمام الحقائق الجديدة؛ وأمام المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية؛ وأمام المرأة؛ وأمام الشباب الذين ينبغي أن نشركهم في تعزيز المصالحة والسلام المستدام؛ وأمام المجموعات التي لديها اقتراحات، مثل الشيوخ؛ وأمام التعاون بين وكالات منظومة الأمم المتحدة بغية إعداد استجابات شاملة للتحديات التي نواجهها؛ وأمام المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تؤدي أيضا دوراً حاسماً في منع نشوب الصراعات وإدارتها؛ وأمام جميع الشعوب والأفراد وأفكارهم وأحلامهم ومعتقداتهم وطموحاتهم؛ وأمام التغيير والاستعداد للعمل.

قال ذات مرة الشاعر الكوستاريكي خورخي ديفرافو بأن البشرية تظل على مر العصور تصعد إلى الأعلى بصورة أبدية نحو طريق النجاح. ويبدو أننا نتراجع في بعض الأحيان.

الحكومات لحقوق الإنسان وللمبادئ الإنسانية. ويرى بلدي أنه من الملح أن نتخذ إجراءات من أجل فهم أفضل لهذه المسألة ومعالجة جميع الآثار المترتبة عليها. وينبغي أن نبدأ هنا في الأمم المتحدة، من خلال هيئات نزع السلاح، في اعتماد تدابير لضمان زيادة الشفافية والمساءلة فيما يتعلق باستخدامها. وبمناسبة الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فلنجعلها منظمة أكثر قوة ودينامية وحيوية تسعى إلى إيجاد حلول عملية محددة بدلا من مناقشة مفاهيم مجردة. ولنبدأ بانتخاب أول سيدة لتشغل منصب الأمين العام وضمان أن تكون العملية شاملة للجميع وشفافة ومنصفة تتيح لنا انتخاب قائد مستقل وقوي وصاحب رؤية، يكون أول من يستجيب ويقود ويعمل في مواجهة التحديات والأزمات الأكثر إلحاحا التي تواجه البشرية.

ولنطالب بالتماسك والاتساق من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن فيما يتعلق بسيادة القانون والقانون الدولي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح النووي، كأمانة قليلة. فالمجلس جزء رئيسي من إدارة الشؤون العالمية وتتوقف شرعيته على اتساق إجراءاته. ولنعمل أيضا على تعزيز الجمعية العامة وهيئاتها بهدف زيادة كفاءة وفعالية المنظمة بأسرها.

ولنعمل على حماية المدنيين الأبرياء الذين يقعون ضحايا لجرائم عنف جنسي وهجمات بالأسلحة الكيميائية والذخائر العنقودية والبراميل المتفجرة والطائرات المسلحة بلا طيار، والتي تستهدفهم عن عمد. ولا ينبغي للحق في السيادة أن يحمي الحكومات التي ترتكب الفظائع ضد شعوبها. فلنضع حدا للإفلات من العقاب ولنندعم الجهود الرامية إلى الالتزام بوضع واعتماد مدونة لقواعد السلوك تمنع استخدام حق النقض في حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

مهاما، رئيس جمهورية غانا، في الأمم المتحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس مهاما (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ الأمين العام، وموظفي الأمم المتحدة، وفي الواقع، جميع الدول الأعضاء، بمناسبة الذكرى السبعين لهذه المنظمة الدولية الهامة جدا.

قال ذات مرة، وينستون تشرشل، رئيس الوزراء البريطاني الذائع الصيت، "ادرسوا التاريخ، ادرسوا التاريخ"، لأنه "في التاريخ تكمن جميع أسرار إدارة شؤون الحكومات". لذلك نكف على دراسة التاريخ. في ملايين المدارس في جميع أنحاء العالم، توجد أعداد لا تحصى من الطلاب الذين يدرسون التاريخ ويتعلمون عن الأحداث التي وقعت في الماضي. وفي صفحات الكتب التي يستخدمونها في دراستهم، فإن التاريخ مضغوط إلى أدنى حد ممكن. وتم تقليص حقبة كاملة ضخمة من التاريخ وتحويلها إلى مجرد فقرات تحتوي على أحداث هامة ومن ثم إلى مجرد جمل. ومع ذلك، تكمن في طياتها حقا أسرار إدارة شؤون الحكومات. من تلك الصفحات نفهم الحال الذي كان عليه عالمنا والعملية التي تطورت إلى ما آل إليه حال عالمنا اليوم. بقراءة تلك الصفحات نتعلم من الأخطاء التي ارتكبت.

العالم الذي ولدت فيه الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاما، يبدو وكأنه حقيقة بعيدة. في عام ١٩٤٥، كانت الأسماء التي ملأت الصحف هي أوشفيتز، وبوخنفالد وهيروشيما وناغازاكي، ودرسدن، بل حتى الجيش الأحمر. وفي عام ١٩٤٥، أعلنت إكوادور الحرب على ألمانيا واليابان. كما أعلنت سوريا الحرب على ألمانيا واليابان. انتصر الاتحاد السوفياتي في معركة كونيغسبرغ، فضلا عن انتصاره في الهجوم على فيينا. قطعت إسبانيا العلاقات الدبلوماسية مع اليابان. أما سويسرا البلد المحايد من الناحية التاريخية فقد أغلق حدوده مع ألمانيا. تلك مجرد أمثلة قليلة على الأحداث التي وقعت قبل انعقاد مؤتمر

ونتوقف على الطريق فقط لتأكيد الذات. سبعون عاما مرت من تاريخ البشرية، تبدو فترة ليست أكثر من هبة ريح. بيد أننا عندما نقيس تلك السنين من حيث الأرواح التي أنقذت، والاتفاقات التي توصلنا إليها والتقدم الذي حققناه في سعينا إلى إيجاد حلول مشتركة لأسوأ الأزمات التي واجهتها البشرية، لوجدنا أن مرور سبعين عاما كانت فترة طويلة جدا. وإن ما بوسعنا إنجازه سيكون عملا هائلا عندما نقف يدا واحدة ونعمل يدا واحدة.

في الختام، استشهد بالكلمات التفاؤلية لأستاذي الشاعر ديرافو:

"إن العالم يتحرك نحو حقبة من الحب والأخاء. سوف يتلاشى البؤس من على وجه البسيطة. وستعود الحقوق والفرص المتكافئة على الرغم من الذين يسعون جاهدين لاحتكارها. انضموا إلي في الكفاح إليها الأخوة! لأن ما يجب أن يأتي سيأتي قريباً إذا ما أدارت سواعدنا طواحين هواء التاريخ معا!"

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية كوستاريكا على خطابه الذي أدلى به من فوره.

أصطحب السيد لويس غييرمو سوليس ريبيرا، رئيس جمهورية كوستاريكا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جون دراماني ماهاما، رئيس جمهورية غانا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية غانا.

أصطحب السيد جون دراماني ماهاما، رئيس جمهورية غانا إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يشرفني، باسم الجمعية العامة، أن أرحب بصاحب الفخامة جون دراماني

كانوا يحاولون الفرار من الفقر أو الجوع أو المرض أو النزاعات السياسية أو الاضطهاد. ومن ثم هناك من لم يموتوا خلال رحلتهم بينما طلبوا اللجوء، وهناك الذين كانت رحلتهم محفوفة بالمخاطر ولكنها جلبتهم بآمان إلى حدود الدول الأخرى، وفي حين رحبت بعض من تلك الدول بوصولهم، أخضعتهم دول أخرى إلى الإحساس بالغبرة والإهانة.

إن الأرقام في ارتفاع مستمر. وليس هذا هو التاريخ الذي كان يُدرس في المدارس، وعلى الأقل لم يُدرس بعد. تلك الأحداث كان عصية على التدوين في الكتب وتركزت بفقرات وجمل صيغت كلماتها بإحكام وجمال. هذه ليست مجرد أحداث وقعت منذ وقت طويل. تلك الأحداث تقع اليوم. إنها أحداث تقع حالياً في زمننا الراهن. إننا إذ نجتمع هنا اليوم لمناقشة السبيل المفضي قدماً، أود أن أقتبس بضع كلمات من الخطاب الذي كان يعكف على إعداده فرانكلين روزفلت لإلقائه في مؤتمر سان فرانسيسكو قبل وفاته المفاجئة. كتب السيد روزفلت "العمل، أيها الأصدقاء هو السلام".

على الرغم من كل التغييرات التي حدثت في العالم في السنوات السبعين الماضية، لا تزال تلك الحقيقة ذاتها من دون تغيير.

ولكن السلام، على نحو ما ذكرنا به العديد من العظماء والعظيمات، لا يعني مجرد انعدام الحرب، فالسلام يتمثل أيضاً في وجود الكرامة في حياة الفرد، وتحقيق المساواة في مساعيه واحترام إنسانيته وما يصاحبها من حقوق. وإذا ما أردنا مناقشة سبل المضي قدماً، فعلينا أن نفعل ذلك بلغة جديدة، وبأفكار وحلول غير موجودة في سجلات التاريخ. ويجب أن نبدأ بإجراء دراسة أكبر المؤسسات الأساسية لدينا - الحكومية والثقافية والاجتماعية والشخصية.

وهناك بعض المؤسسات التي أنشئت لحماية السلام وتعزيزه هي نفسها التي تنتهك ولاياتها وتولد الخوف بين

سان فرانسيسكو المعلم في نيسان/أبريل من ذلك العام، عندما التثمت ٥٠ دولة لتعلن التزامها بالسلام.

إن بلدي، غانا، لم يكن من بين الدول. إذ استغرق مستعمرة الساحل الذهبي ٢٢ عاماً للحاق بالركب والحصول على استقلالها ومن ثم أصبحت تسمى غانا. وفي الواقع، أن الكثير من البلدان الممثلة هنا في هذه القاعة، ولا سيما تلك التي تنتمي إلى ما يسمى بالعالم النامي لم تكن قائمة بوصفها دولاً ذات سيادة. ومع ذلك، نحن هنا اليوم، إلى حد كبير، بوصفنا جزءاً من هذه المنظمة التي يشار إليها على نحو مناسب بالأمم المتحدة، وهي تعتبر بدرجة كبيرة جزءاً من هذا العالم. ولهذا السبب أود أن أعلن بشكل قاطع، في بداية بياني، أن الوقت قد حان لتوفر قدر أكبر من الشمولية في الأمم المتحدة. والحق يقال، إنه آن الأوان لذلك منذ وقت طويل. إن العالم الذي كان قائماً في عام ١٩٤٥ لم يعد له وجود الآن في عام ٢٠١٥. من هنا، فإن المنظمة ذات الرؤية المستقبلية التي شكلت من أجل تلبية احتياجات هذا العالم يجب إصلاحها الآن لتلبية احتياجات العالم المعاصر. وهي احتياجات كثيرة.

الأسماء التي تنصدر الصحف اليوم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتنظيم بوكو حرام وتنظيم القاعدة. أما علامة المربعين التي تعمم على وسائل الإعلام الاجتماعية فأصبحت تشير الآن إلى ساندر بلاند، الذي توفي في ظروف مريبة خلال احتجاجه لدى الشرطة في ولاية تكساس؛ وآيلان كردي، الطفل السوري الذي قذفته الأمواج مع أسرته على أحد الشواطئ التركية؛ وماديو غانتش دوت، وهو من بين الآلاف الذين ماتوا في النزاع الدائر في جنوب السودان. وبوسعني أن أوصل السرد لأن الأسماء كثيرة والقوائم الطويلة.

يموت الآلاف في سوريا، وباكستان، ونيجيريا، والمكسيك، وأفغانستان والصومال، والآلاف غيرهم، وأغلبهم من الدول الأفريقية، لقد قضوا في البحر الأبيض المتوسط، بينما

وغالبية أفقر سكان العالم نساء. ونقوم في الوقت الراهن بوضع برامج وسياسات لمعالجة ذلك الاختلال؛ ومع ذلك، بغض النظر عن مدى النجاح الذي يمكن أن تحققه، فإنها ليست حلولاً دائمة، فهي لا تحل المشكلة الأساسية المتمثلة في الكم الهائل من أوجه عدم المساواة بين الرجل والمرأة الذي رسخته العديد من التقاليد على مر السنين.

وفي غانا، قدمنا منحة نقدية إلى ما مجموعه ٧٧ ٠٠٠ من الأسر المعيشية في جميع أنحاء البلد من خلال برنامج التمكين من كسب العيش درءاً للفقر. كما يخول هذا البرنامج - الذي يهدف إلى التخفيف من حدة الفقر - للمستفيدين الحصول على الرعاية الصحية المجانية من خلال المخطط الوطني للتأمين الصحي. ومن أجل تناول مسألة وفيات الأطفال وسوء التغذية، تجري أعمال تحضيرية لتخصيص مبالغ تدفع للنساء الحوامل وأمّهات الأطفال دون سن سنة واحدة.

ولا يخفى على أحد أنه عندما يتعلق الأمر بالمساواة بين الجنسين يصبح التعليم مفتاح التغيير. فعدم المساواة بين الجنسين مشكلة يجب التصدي لها من جذورها. وغالبا ما نتكلم عن القدرة وإمكانية الوصول، وهما اثنتان من المفاهيم النبيلة، ولكن الواقع هو أن القدرة على الحصول على التعليم وإمكانية الوصول إليه لا تعني بالفعل الحصول على التعليم.

وفي غانا، أحرزنا تقدماً هائلاً في تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بتعميم التعليم الأساسي. وقد وضعنا "برنامج الطفلة"، الذي يشجع الآباء على إرسال بناتهم إلى المدارس، وفي المرحلة الابتدائية حققنا تكافؤ الجنسين بين الفتيان والفتيات. ولكن ما يحدث بعد المستوى الابتدائي مسألة مختلفة تماماً. فغالبا ما يتم إخراج الفتيات الصغيرات من المدرسة وتزويجهن. ويوجد في أفريقيا أحد أعلى معدلات زواج الأطفال في العالم، لا يسبقها في ذلك سوى آسيا. وكان الهدف من اتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج

العامّة. فعندما يشعر المواطنون من أحد الأعراق كما وأن حياتهم لا تهم، وعندما ينجح اللاجئون في الهروب من أهوال الحرب ليجدوا مزيداً من المعاملة الوحشية على أرض أجنبية، وعندما يتعرض ضحايا النزاعات المصابين بالصدمة بالفعل لانتهاكات من جانب حفظة السلام الدوليين الذين أرسلوا هناك لكفالة سلامتهم ورفاههم، فيجب علينا إذا - بصفتنا القادة والمجتمع العالمي - أن نتوقف عن التزام الصمت وأن نبدأ في اتخاذ إجراء. ويجب أن نخلق التغيير، حيث إن الخوف يعمل بمثابة وقود لمشاعر الإحباط واللامبالاة، والكراهية وكراهية الأجانب، واللامبالاة، التي تشكل جميعها النواة التي - إذا سمحنا بتوغلها - ستنمو في نهاية المطاف وتحمل ثمار الحرب الفاسدة.

وما استفدناه قبل ٧٠ عاماً بتأسيس الأمم المتحدة هو أنه يجب على كل منا أن يكون حارساً لأخيه؛ ويجب أن يشعر كل منا بالانتماء للآخر كشعوب، بل والأهم، كدول. ونحن في غانا نقوم أيضاً باستعراض ما لدينا من قواعد للعمل من أجل الحفاظ على وجود توازن بين الحفاظ على القانون والنظام والحقوق الأساسية لشعبنا في حرية الكلام وحرية التعبير.

ومنذ بدء الخليفة، كانت التقاليد الثقافية والمجتمعية تستخدم كعلامات للهوية. فقمّاش الكيني يُعرّف غانا كما يعرف الكيمونو الياباني، وكنسيانيراس أميركا اللاتينية، وشريط ميتزفاهس اليهودية. ومع ذلك، هناك بعض الممارسات والمعتقدات التي على الرغم من اعتبارها تقليدية، ليس لها مكان في عالمنا اليوم، وينبغي ألا يسمح بإيجاد مكان لها في العالم الذي نخطط له للمستقبل. ومن بين هذه التقاليد تلك التي تحرم الأفراد، ولا سيما النساء والأطفال، من حقوقهم الأساسية وتفرض عليهم حالات تنأى بهم إلى حياة عرضة للفقر والمرض وغيرهما من أوجه المعاناة التي لا تطاق.

وشعرت بروح غريبة من التضامن مع تلك المركبة الصغيرة وأنا أشاهدها تجوب شوارع نيويورك، تتضاءل وسط المركبات العملاقة ذات الاستخدامات الرياضية المحيطة بها. وذكرني بمحنة ما تسمى البلدان النامية في علاقاتنا مع البلدان الأغنى والأكبر حجما والأكثر استقرارا في العالم. فلديها شعور بالحماية، ولكنها أيضا تشعر بكونها مقيدة؛ تشعر بأنها مقادة، ولكنها تخشى مواصلة الطريق الذي تسلكه. ومع ذلك، فما استوقفتني أكثر من ذلك كله، كانت حادثة اللحظة. فبقاء كوكبنا يتوقف على تقبلنا لهذه الحادثة، ويتطلب منا إعادة تحديد علاقتنا مع الطبيعة، وإدراك أننا مجرد جزء واحد من نظام إيكولوجي أوسع نطاقا. وعلمنا أخيرا أن ندرك أننا نحن من يعتمد على الطبيعة، وليس العكس.

وفي السنوات الأخيرة، أدى وجود علامات التحول في أفريقيا إلى تنامي الكثير من الآمال والتوقعات الكبيرة للغاية. وقد تبنت العديد من الدول الأفريقية الديمقراطية، وأصبحت الانتخابات الحرة التريهة حدثا عاديا في الجدول الزمني للقارة. وتسعى الكثير من البلدان الأفريقية للإسراع بوتيرة النمو الاقتصادي، ويجري تحقيق نجاح أكثر من المتواضع في الحد من الجوع والفقر في القارة.

وقد استفاد بلدي، غانا، كثيرا في العمل على تحقيق مقاصد الأهداف الإنمائية للألفية. وتعتبر غانا أحد الأعضاء الساطعة في أفريقيا، التي أشير لها يوما بسخرية على أنها القارة السوداء. وتتمتع دولتنا بديمقراطية قوية ومستقرة، ولديها اقتصاد نما بشكل إيجابي لأكثر من عقدين من الزمن. وفي حين أننا نتعرض لحالة عدم التيقن الحالية في الأسواق الدولية، فقد أدى التعاون القوي مع شركائنا المتعددي الأطراف والشنايين إلى تحرك إيجابي نحو تصحيح أوضاع المالية العامة. وعلاوة على ذلك، تهدف خطتنا الحالية لعملية التحول إلى تنويع اقتصادنا والإسراع بالتنمية. وتلتزم حكومة بلدي بالحفاظ

لعام ١٩٦٤ هو إلغاء ممارسة زواج الأطفال. ولكن في غرب أفريقيا، تتزوج اثنتان من كل خمس فتيات قبل سن ١٨ عاما. وستواجه هؤلاء الفتيات الصغيرات زيادة في معدلات الوفيات النفاسية، وارتفاع معدلات الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي؛ كما أنهن معرضات للفقر الذي قد لا يمكن التغلب عليه. ومع ذلك، تشير الأبحاث إلى أن عدد الفتيات اللواتي سيصبحن طفلات عرائس سينخفض بنسبة ٦٤ في المائة إذا سمح لهن بإكمال المرحلة الثانوية.

وإذ تسلم غانا بالفرق الهام الذي يمكن أن يحدثه هذا التغيير في بلدنا، فقد أطلقت حملة، تحت رعاية اليونيسيف، من أجل وضع حد لزواج الأطفال في بلدنا وذلك بالتركيز ليس فقط على التحاق الفتيات الصغيرات بالمدارس، ولكن أيضا على إتمام تعليمهن. ويجري تحقيق ذلك من خلال تعزيز سبل الوصول إلى التعليم الثانوي وما بعده، دون المساس بالجودة.

ونخطى حتى الآن بجمعية عامة مثمرة هذا العام. فقد اعتمدنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها (القرار ١/٧٠)، وناقشنا كيفية إقامة نظم صحية مرنة، وعقدنا مؤتمر قمة بشأن حفظ السلام ووضع استراتيجيات لمواجهة التطرف الديني. وسنعود ولدينا العديد من الذكريات، ولكن هناك صورة استثنائية تركت لدي انطباعا رائعا في الأيام الأولى من هذا التجمع وهي سيارة البابا. فقد كان مذهلا أن تشاهد البابا لدى استقباله الحشود الضخمة وقد حرك حتى دموع المسؤولين الحكوميين في عرض مفتوح؛ ولكن ما من شيء كان أكثر إيمارا من مشاهدته وهو يدخل مستقلا سيارة فيات ٥٠٠ ضئيلة تجوب شوارع نيويورك. وقد كانت صورة مجازية عظيمة للأوقات التي نعيشها، ودرسا قويا بشأن بعض التغييرات التي يجب أن نحدثها لمواجهة مستقبلنا السريع التغيير.

لهذه الأشياء جميعاً أن تشكّل ناقوس إنذار لنا كي نتخذ إجراءات جذرية وفورية لإنقاذ كوكبنا وإنقاذ البشرية. وعلينا أن نكبح نزعتنا الاستهلاكية، ليس انطلاقاً من احترام البيئة فحسب، بل أيضاً في سياق ممارسة التسامح والتطبيق الواعي للتعيش.

لقد اتخذت الولايات المتحدة وكوبا مؤخراً تدابير هامة لتطبيع العلاقات بين بلديهما. وهذه خطوة أولى هامة نحو التخلص من مخلفات الحرب الباردة المتمثلة في الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا. وإني متشجّع أيضاً بالاتفاق التاريخي بين الولايات المتحدة والشركاء من جهة، وإيران من جهة أخرى على كبح تطوير الأسلحة النووية في ذلك البلد وتشجيع الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية. وهذا يعطيني الأمل في أنه يمكننا بالتفاني والتركيز حلّ قضية فلسطين التي تبدو مستعصية. وغانا تدعم إيجاد حل لذلك النزاع، قائم على وجود دولتين، تعايش بموجبه إسرائيل المسالمة والتي تنعم بالاستقرار مع دولة فلسطينية ذات سيادة. وتحقيقاً لتلك الغاية، ندعو إلى الوقف الفوري لبناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية.

وبعد ٧٠ سنة من الآن، أتساءل عمّا سيفكر فيه أولئك الذين ينظرون وراءهم إلى هذا العصر. وأتساءل عن كيف ستكون نظرهم إلينا. وحين يدرس الملايين والملايين من الفتيات والفتيان عصرنا والأحداث التي تشكل الآن عالمنا وحياتنا، فما الذي ستخبرهم به أعمالنا أو تقاعسنا؟ وأي أسرار في فنّ الحكم سيتعلمون؟ والأهم، أيّ عالم ذاك الذي سيوجده العمل الذي نقوم به هنا اليوم - عمل السلام - لهم ليرثونه؟ إنه في نهاية المطاف تاريخهم الذي نُمسكه بأيدينا الآن. ولا يمكننا أن نخذلهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس غانا على البيان الذي ألقاه للتوّ.

على الانضباط المالي الصارم من أجل تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي وتحفيز النمو والنشاط التجاري.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن أحد القيود الرئيسية التي تواجه أفريقيا بأكملها هو النقص في الطاقة الكهربائية، وغانا ليست استثناء. وفي العديد من الدول الأفريقية، يعتبر انقطاع التيار الكهربائي الناجم عن حالات النقص في توليد الطاقة أمراً عادياً. وفي غانا، نتج عن عقدين من الاتساق والنمو الإيجابي طلب على الطاقة يفوق العرض. وللأسف، أدى برنامج إدارة الأحمال الناتج عن ذلك إلى تباطؤ النمو، مع الإضرار الشديد بالحياة الاقتصادية والاجتماعية. وتتضررت من ذلك بشدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي لا تستطيع تحمل تكاليف شراء المولدات وتشغيلها لكفالة الإمداد بالطاقة.

ونحن ماضون في تنفيذ برنامج يهدف إلى توليد الطاقة في حالات الطوارئ، لكي نوازن بين الطلب والعرض. وإذ نتطلع إلى الأمام، فإننا نخطط لزيادة طاقة شبكتنا لتوزيع الكهرباء بواقع ٣ ٥٠٠ ميغاواط إضافية، مستخدمين احتياطات الغاز الكبيرة التي اكتشفناها في مناطق امتياز التنقيب البحري الخاصة بنا. وسنكمل ذلك طاقة متجددة سيجري توليدها بشكل رئيسي من مصادر كالشمس والكتلة الأحيائية والرياح.

إنّ الطريق أمامنا، وذلك لا ينطبق فحسب على ما يُسمّى البلدان النامية مثل غانا بل على جميع الدول، يقتضي أن نحقق الاكتفاء الذاتي من الطاقة بأسلوب مستدام لا يؤدي إلى مزيد من التدهور في البيئة المهشّة لكوكبنا. وفي كانون الأول/ديسمبر، سيجتمع في باريس ممثلون من جميع أرجاء العالم لمناقشة مسائل تغير المناخ، والتي أصبحت آثارها غير قابلة للإنكار. والتغيرات في كوكبنا نتيجة الاحترار العالمي واضحة للجميع: انحسار الأنهار الجليدية في المناخات المعتدلة وتناقص سقوط الأمطار وزحف الصحاري في أفريقيا والبحيرات الآخذة في الاختفاء فعلياً في الشرق الأوسط وآسيا. وينبغي

كبير للمساهمة في انتصار المثل النبيلة لمنظمتنا. وبالمقابل، تلقت توغو الكثير من أسرة الأمم المتحدة. ويعود آخر مثال على هذا التعاون المثمر إلى الانتخابات الرئاسية في ٢٥ نيسان/أبريل. فنحن لن ننسى أن توغو قد استفادت طوال العملية الانتخابية من الدعم المتعدد الأبعاد والاهتمام اليقظ من قبل أصدقائها وشركائها، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وكان ذلك التضامن مصدر تشجيع لنا وقدم لنا زحماً إضافياً لبذل المزيد من الجهد الذي توقعه منا شعب توغو، بغية النجاح في إجراء الانتخابات. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن التقدير العميق من شعب توغو على ذلك الدعم.

واليوم، يعتزم شعب توغو أن يستفيد استفادة كاملة من ذلك النجاح، ويعود الفضل في ذلك بشكل خاص إلى إصلاحاتنا السياسية الرامية إلى مواصلة تعزيز الديمقراطية وقدرتنا على العمل معاً في سعينا إلى التقدم. وفي هذا الصدد، وإذ تدرك توغو إدراكاً كاملاً الرهانات التي ينطوي عليها ضمان السلام والأمن في مجتمع عادل ومنصف، فإنها تعترف بجعل الإدماج الاقتصادي والاجتماعي أولوية في استراتيجيتها للوحدة الوطنية. ويأتي في طليعة أولويات توغو تحقيق تقدم في تعزيز رفاه جميع مواطنيها، لتستطيع بذلك أداء دور أكثر فعالية في تحسيد خطتنا الجديدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

إن أولوياتنا الوطنية للسنوات المقبلة تتواءم بشكل أساسي مع التزاماتنا الجديدة في إطار أهداف التنمية المستدامة. وخطة التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠ مع أهدافها (القرار ١/٧٠) تقتضي منا القيام بعمل أفضل بكثير مما استطعنا عمله في الماضي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وحتى إن لم ننجح في تحقيق جميع تلك الأهداف ضمن الجدول الزمني المتفق عليه، فإن لدينا اليوم على الأقل ميزة الخبرة وأخطاء الماضي

اصطُحِب السيد جون دراماني ماهاما، رئيس جمهورية غانا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد فور إيسوزمنا غناسينغي، رئيس جمهورية توغو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية توغو.

اصطُحِب السيد فور إيسوزمنا غناسينغي، رئيس جمهورية توغو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فاور إيسوزمنا غناسينغي، رئيس جمهورية توغو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس غناسينغي (تكلم بالفرنسية): قبل أن أبدأ، اسمحوا لي، سيدي، أن أعرب عن أحرّ تهانتي لصديقي جون دراماني ماهاما، رئيس جمهورية غانا، على بيانه المتميز.

إنني سعيد بأن أحاطب الجمعية ونحن مقبلون على مرحلة جديدة في سعينا الطويل من أجل السلام والأمن والتنمية والرخاء المشترك. وفي البداية، أود أن أعرب عن تهانتي الحارة للسيد موغتر ليكتوفت على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السبعين. وأود أيضاً تأكيد تقديرنا الكامل للجهود الإيجابية التي دأب الأمين العام بان كي - مون على بذلها منذ توليه منصبه.

إن منظمتنا تشارك منذ تأسيسها مشاركة كاملة مع الدول والمنظمات الإقليمية والمواطنين لتعزيز السلام والأمن ورفع مستويات المعيشة تدريجياً. لذا، فإنني أشيد بالمسار الطويل الذي مشيناه معاً.

ومنذ أن أصبح بلدي عضواً في المنظمة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٠، فإنه قد جعل القيم والأولويات التي في صميم الأمم المتحدة قيمه وأولوياته الذاتية. وقد ناضلت توغو بعزم

وعلى الرغم من سعادتنا بازدياد النمو الاقتصادي في أفريقيا بمعدلات من بين أعلى المعدلات في العالم خلال السنوات الأخيرة، فإنه يتعين علينا أن نشير إلى أن أفريقيا لن تستطيع بالوتيرة الحالية أن توفر عدداً كبيراً من فرص عمل لشبابها، ولا أن تحدّ من الفقر بشكل بارز. والحاجة إلى نمو اقتصادي شامل متسارع تستدعي إجراءات هيكليّة وتمويلية يتجاوزان كثيراً هيكل المالية التقليدي لدينا. ولهذا السبب، تأمل توغو من مجتمع المانحين، عقب مؤتمر أديس أبابا التالي المعني بتمويل التنمية، ألاّ يدّخرا أيّ جهد لمساعدة البلدان الأفريقية، بشكل أكثر إيجابية، وقيود أقل، في سعيها إلى تنويع مصادر التمويل وتوسيع حيز ميزانيتها المحلية.

وفي السياق نفسه، وبينما نسعى إلى المزيد من الآليات الملائمة لتمويل التنمية في أفريقيا، سيكون من المؤسف التضحية بالقيم الثقافية التي تشكل حجر الأساس للمجتمعات الأفريقية. ويمكن أن يُعرض ذلك للخطر النتائج التي تم تحقيقها فعلياً. وفي هذا الصدد، ينبغي عدم ممارسة الضغط على الدول بعد الآن، لإرغامها على اعتماد برامج ومبادرات من شأنها أن تؤدي إلى صدمات ثقافية. وكما ذكر أساقفة أفريقيا في إعلانهم العام في حزيران/يونيه، يساورنا القلق حيال حقيقة أنه يمكن جعل جوانب من أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالصحة الجنسية والإنجابية شروطاً لمنح الموارد، لأنّ التصديق على تلك المسائل يبقى مثيراً للخلاف الشديد في المجتمعات الأفريقية.

إنّ الخبرة الطويلة والغنية لدى الأمم المتحدة تعلّمنا أنّ السلام والأمن في الوقت نفسه شرطان مسبقان لتحقيق التنمية وعنصران من عناصرها. وهذا المتطلب المزدوج يجب أن يؤخذ في الحسبان بشكل كامل في الاستراتيجيات التي سيتعين علينا إعدادها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بفعالية. وتوغو، التي يعتمد اقتصادها بمعظمه على المناطق النائية في غرب أفريقيا، تعرف القيمة الحقيقية للأمن في المنطقة الأفريقية دون الإقليمية.

وإنجازاته، والتي تشكل رصيماً ضخماً يمكننا الاستفادة منه بغية التصدي بشكل أفضل للتحديات الماثلة أمامنا.

وفي الوقت الذي نداول فيه بشأن مستقبل التعاون الدولي، أعتقد أنه من الأساسي ألاّ ننسى الثمن الباهظ الذي دفعناه للتوّ في التعامل مع فيروس الإيبولا. وبما أنني كنت أشرف على مكافحة هذا الداء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - بؤرة تفشي ذلك الفيروس - فإنني أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا العميق للدول، المنظمات الإقليمية، الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف والمنظمات غير الحكومية التي حشدت موارد هامة وساعدت البلدان الأكثر تضرراً بوسائل مختلفة لاجتثاث الوباء. وأود أيضاً أن أحيي بطولة موظفي الرعاية الصحية من مختلف الجنسيات والفئات، الذين لم يتخلّوا عن مسؤولياتهم أبداً، حتى كانت حياتهم في خطر. فقد أنقذوا الأرواح وأثبتوا قدرتنا على الاستجابة للحالات العنيفة.

وأخيراً، أود أن أعرب عن مواساتي الصادقة لكل الذين ضحوا بحياتهم في محاولة إنقاذ أرواح الآخرين. لقد أزهق وباء الإيبولا الأرواح، ودمّر المجتمعات المحلية وأضعف الاقتصادات. إنه مسؤول عن خسائر تبلغ نحو بليون دولار من الناتج الإجمالي المحلي في البلدان المتضررة الثلاثة. وحتى اليوم، جرى إضعاف إيبولا لكنه لم يُدحر كلياً. فيجب أن نبقي جميعاً يقظين، ليس للقضاء على البؤر المتبقية لذلك الداء فحسب، بل أيضاً لإعادة بناء الأنظمة الأكثر مناعة حيال مواطن الضعف والصدمات التي تبقى معرضين لها. لكنّ هذه الأزمات يجب ألاّ تمنعنا من مواصلة المسار أو من الوفاء بوعدنا لتحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. وإنني أحث جميع شركائنا على البقاء ناشطين وملزمين، بما يشمل أولئك الموجودين في البلدان التي نجت حتى الآن.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لاستذكّار أنه سيُتمّ التصدي للتحديات الاقتصادية والأمنية والبيئية المرتبطة بالبحار والمحيطات، أثناء مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي بشأن الأمن والسلامة البحريين والتنمية في أفريقيا، الذي سيكون لتوغو شرف استضافته في العام المقبل. ونأمل أن نكون قادرين في ذلك المؤتمر على اعتماد تدابير فعّالة واتخاذ قرارات ستمكننا من العمل معاً، بحيث تبقى المحيطات والبحار أصولاً رئيسية للتنمية أفريقيا.

وبعد ٧٠ سنة من عمليات حفظ السلام، يجب أن نعترف بأن تلك العمليات لم تُعدّ كافية لضمان فعالية إجراءاتنا حين تواجه الطابع المتغير للأزمات والتراعات. ولهذا السبب يتعين علينا الابتكار باستمرار، بغية تعديل استجاباتنا للتحديات الأمنية الراهنة. وفي هذا الصدد، إنّ بلدي، الذي شارك دائماً في بعثات حفظ السلام، يرحب بتقرير الفريق المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/70/95)، الذي شكّله الأمين العام لتقييم عمليات حفظ السلام. وينبغي أن تخطى توصياته باهتمامنا الكامل. ويرحب بلدي أيضاً بعقد اجتماع القمة المعني بعمليات حفظ السلام قبل يومين، بتنظيم مجموعة من الدول بمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية. وقد سعى ذلك الاجتماع إلى جعل المزيد من الموارد متوافرة لعمليات حفظ السلام.

إنّ ضخامة التحديات التي نواجهها اليوم، تستدعي أن نجدد التزامنا باستمرار بالمقاصد الأصلية للأمم المتحدة. ومن واجبنّا المحافظة، في أوقات الحرب وأوقات السلم، على الكرامة الإنسانية وبناء عالم يقوم على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد إشادة مستحقة بمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي أغلقت مؤخراً مكتبها في توغو بعد أن ساعدت الحكومة والمؤسسات الوطنية، والمجتمع

ومقاتلة جماعة بوكو حرام الإرهابية وجميع أشكال التطرف والعنصرية يجب أن تستمر دون كلل، بمساعدة المجتمع الدولي، وبالانسجام مع القيم التي تعززها الأمم المتحدة. والتحوّلات في السلطة في هذا الصدد، التي دأبنا على رؤيتها في جميع أنحاء أفريقيا في السنوات الأخيرة، لا تتوافق مع أيّ من القيم الأساسية لقرارنا. وتتوقع توغو أن تستفيد ممّا تمّ تحقيقه عبر إصلاح نظامها الدفاعي والأمني، بغية التصدي بشكل أفضل للتحديات والتهديدات الجديدة. ولا يمكننا أبداً أن نؤكد بما يكفي كم أنّ مواءمة سياساتنا الأساسية في مجالات الأمن، الدفاع عن حقوق الإنسان والحماية البيئية. والتّعد البيئي للأزمات والتراعات، وتأثير تغير المناخ في مقاومة الفقر والتهديدات المتكررة لحقوق الإنسان في أوقات الحرب، وقائع لا نستطيع إخفاءها إذا أردنا الحفاظ على الاستقرار في دولنا لأمد طويل. لذا، فإنّ مؤتمر تغير المناخ، المزمع عقده في باريس في كانون الأول/ديسمبر، سيكون أول اختبار لما إذا كانت الالتزامات المستدامة التي تعهّدا بها للتّو سليمة أو غير سليمة.

وفي ضوء أهمية ما هو على المحك، يقع على عاتقنا اعتماد اتفاق دولي ملزم في ذلك المؤتمر، من شأنه تحسين حياة ملايين الأشخاص في جميع أرجاء العالم، باتخاذ التدابير الضرورية لإبقاء تغيّر المناخ دون عتبة ارتفاع درجتين مئويتين في الحرارة. ومن المؤسف أننا في توغو نشهد فعلياً آثار تغير المناخ كل يوم، بما يشمل التحاتّ الساحلي، الذي يبلغ ١٠ إلى ١٢ متراً من تقدّم البحر سنوياً، بما يهدد سكاننا الساحليين. لذا، هناك مخاطر مباشرة على بقاء أولئك السكان، تقتضي استجابات أكثر إلحاحاً واستثمارات بارزة. فمن الأساسي إذاً ألاّ يأتي التمويل الدولي المستقبلي، الهادف إلى مكافحة آثار تغير المناخ، وبالتحديد التمويل الذي يشقُّ طريقه إلى الصندوق الأخضر، عبر انخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية.

اصطحب صاحب الجلالة السلطان حسن البلقية معز الدين والدولة، سلطان ويانغ دي برتوان نيجارا بروني دار السلام، إلى قاعة الجمعية العامة.

السلطان حسن البلقية معز الدين والدولة (تكلم بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أهنيء معالي السيد ماغتر ليكيتوفت، على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السبعين وأتمنى له كل النجاح والتوفيق. وأود أيضاً أن أقدم بالشكر إلى الرئيس المنتهية ولايته، معالي السيد سام كوتيسا، على إسهاماته القيمة في أعمال المنظمة، وأعبر له كذلك عن أفضل تمنياتي في مساعيه المستقبلية. كما أود أن أثنى على الأمين العام بان كي - مون على قيادته المتميزة، وكذلك وكالات الأمم المتحدة على انخراطها النشط مع الدول الأعضاء.

إنه لمن دواعي سروري أن أكون هنا، ونحن نحتفل معا بالذكرى السبعين لتأسيس المنظمة. وتلك في الواقع مناسبة تاريخية للاحتفال بإنجازاتنا، وكذلك للتفكير في الأمور التي تتطلب اتخاذنا إجراءات عاجلة.

يشكل وجود الأمم المتحدة على مدى السنوات الـ ٧٠ الماضية دليلاً على أهميتها. حيث أصبحت الهيئة العالمية التي نتطلع إليها، ومرجعيتنا فيما يخص جميع جوانب الحياة البشرية، ولا يوجد لها مثيل. فقد تأسست في عام ١٩٤٥ في أعقاب الدمار الشامل الذي أحدثته الحرب العالمية الثانية، وشكلت الحاجة إلى استعادة السلام والأمن محل تركيزها الرئيسي. واليوم، تطورت ولايتها بشكل كبير لتشمل التحديات الناشئة والتهديدات المتغيرة، مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتغير المناخ، والأمراض الوبائية والإرهاب والتطرف العنيف. وتم تكليفها أيضاً، كجزء من ولاية عالمية شاملة، بمعالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية المتعددة الأبعاد.

إننا ندرك أن الأمم المتحدة لا تملك حلولاً سحرية لجميع مشاكل العالم، ولكن ذلك لم يؤثر على نجاحها بشكل عام.

المدني على تعزيز قدراتهم في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ومكنت الثماني سنوات من التعاون التي انتهت للتو، توغو من إحراز تقدم كبير في مجال حقوق الإنسان. ونحن عازمون على مواصلة بذل جهودنا بلا هوادة في هذا المجال، لأننا مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأن المجتمع الذي تتم فيه حماية حقوق الفرد وضمائهما، لديه كل ما يحتاجه لتحقيق وعوده في مجال التنمية والازدهار. وأرغب بقوة في أن يستمر تعزيز التعاون المتعدد الأوجه الذي عبأنا داخل أسرة الأمم المتحدة العظيمة في جميع المجالات التي يمكن فيها البشر من تحقيق تقدم بشكل أكثر سهولة في إطار من التضامن والمشاركة.

أتمنى عيد ميلاد سعيد للأمم المتحدة، منظمنا المشتركة، وأجود تمنياتي لها بالنجاح في أعمالها المستقبلية. وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن الأمل في أن تتيح لنا السنوات القادمة فرصة للحفاظ على التزامنا الجماعي بالمثل العليا للسلام والأمن والتنمية المستدامة وتعزيزها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية توغو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد فور غناسينغي اسوزيمنا، رئيس جمهورية توغو، من قاعة الجمعية العامة.

كلمة صاحب الجلالة السلطان حسن البلقية معز الدين والدولة، سلطان بروني دار السلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بصاحب الجلالة السلطان حسن البلقية معز الدين والدولة، سلطان بروني دار السلام، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الثنائية والمتعددة الأطراف مع أصدقائنا وشركائنا. ومن خلال الأمم المتحدة، تمكنا أيضا من إظهار التزامنا الثابت بصون السلم والاستقرار والتنمية. إن بروني دار السلام تؤمن إيمانا راسخا بأن التسامح والرحمة والوئام الاجتماعي أمور ضرورية للسلام والأمن الدائمين اللذين ما فتئ ينعم بهما مجتمعنا شديد الترابط حتى يومنا هذا. إن هذه القيم تشكل الأساس لاستقرار ورخاء بلدنا، مما يوفر بيئة مواتية للتنمية.

وفي منطقتنا، توجه المبادئ المشتركة للدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ألا وهي، السلامة الإقليمية وعدم التدخل وتوافق الآراء وسيادة القانون والحكم الرشيد، جهودنا الرامية إلى توثيق التعاون من أجل السلام والاستقرار والازدهار. وتمثل التجارب الوطنية والإقليمية مساهمتنا في الأمم المتحدة كجزء من العملية المتعددة الأطراف. ومن خلال الأمم المتحدة، أتصور بناء مجتمع عالمي يوفر الرعاية ويؤمن بقيم ومبادئ ماثلة، مما من شأنه أن يطلق العنان لقدراتنا الكامنة لنعمل ونحقق معا إنجازات أكبر. وحتى نتقارب ونشجع المزيد من التفاهم والتعاطف مع بعضنا بعضا، ينبغي أن نشجع زيادة حجم التبادل الثقافي، الأمر الذي سيمكننا من العيش كأ أسرة دولية. وبهذه الطريقة، قد نستطيع تفادي نشوب نزاعات جديدة وتحسين استخدام موارد التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ووفقا للبنك الدولي، فإن متوسط تكلفة الحرب الأهلية يعادل أكثر من ٣٠ سنة من نمو الناتج المحلي الإجمالي لبلد نام متوسط الحجم. وكذلك، فإن تكلفة عمليات حفظ السلام خلال وبعد الحرب الأهلية عالية جدا، وفوق كل ذلك، هناك الخسائر في الأرواح التي لا يمكن أن تقاس. ومن ثم، فإن الدبلوماسية الوقائية تمثل وسيلة فعالة من حيث التكلفة لمعالجة الصراعات، وهي بالتأكيد جزء لا يتجزأ من جهود منع نشوب الصراعات. وهي عملية طويلة الأجل واستثمار

وفي هذا الصدد، فإننا نثني على الدور الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة، والعمل الإنمائي للمنظمة الذي يهدف إلى تحسين حياة الناس في جميع أنحاء العالم.

ويتمثل أحد أهم إنجازاتنا في احتواء الأمراض الوبائية، التي تشكل تهديدا خطيرا لسكان العالم. ففي عام ١٩٨٠، نجحت منظمة الصحة العالمية في القضاء تماما على مرض الجدري، وعملت في الآونة الأخيرة، مع الدول المتضررة على احتواء انتشار مرض متلازمة الشرق الأوسط التنفسية ومرض الإيبولا.

وعلى مر السنين، رأينا كيف خاطر العاملون في المجال الإنساني وقوات حفظ السلام بحياتهم للقيام بمهام الأمم المتحدة، مع فقدان البعض منهم لحياتهم أثناء قيامهم بعملهم النبيل. وسيستحق هؤلاء الأفراد الشجعان دائما أعلى درجات احترامنا على التزامهم وتضحياتهم، لجعل عالمنا أكثر أمنا.

وبعدد دول أعضاء يبلغ ١٩٣ دولة، فإن التوقعات ستكون حتما كبيرة، فيما يخص فعالية المنظمة في معالجة القضايا المتزايدة التي تؤثر على حياة الشعوب التي تمثلها. لذلك، من دواعي سروري شمول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، (القرار ١/٧٠)، معظم تلك الشواغل، إن لم يكن كلها. إن شموليتها تعني ثقتنا في منظمنا وإيماننا بها. ولذلك، من المهم اضطلاعنا بمسؤولياتنا الوطنية والجماعية لتنفيذ الخطة الجديدة، وتحقيق آمال شعوبنا وأحلامها، من أجل حياة أفضل.

وفي عام ١٩٨٤، دل قبول بروني دار السلام دولة عضوا في الأمم المتحدة، على تأييد عالمي لسيادتها وسلامتها الإقليمية كدولة مستقلة تماما.

ومنذ ذلك الحين، استفدنا على نحو كبير من تلك العضوية. فقد وفرت لنا الأمم المتحدة منبرا لتعزيز العلاقات

من مختلف الأديان والثقافات وفي إطار شتى المبادرات، مثل تحالف الأمم المتحدة للحضارات والحركة العالمية للمعتدلين ومركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي للحوار بين الأديان والثقافات و "نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف" ومؤتمر القمة بشأن مكافحة التطرف العنيف.

ومن المهم للغاية أن نتصدى للأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف بطريقة شاملة. فنحن بحاجة إلى ضمان ألا تستغل الأطراف غير المسؤولة يأس ومعاونة الآخرين للمضي في مخططاتها المتطرفة. ولهذا السبب، نحتاج إلى حل لمحنة إخواننا وأخواتنا الفلسطينيين والفلسطينيات، القضية التي لا تزال تشكل جوهر النزاع في الشرق الأوسط. فعلى مدار ما يزيد على ٦٠ سنة، يناضل الفلسطينيون من أجل تقرير مصيرهم. وقد تأخر كثيرا الحل السلمي الدائم. وفي هذا الصدد، يسرني أن أرى فلسطين وقد تم قبولها عضوا في هيئات دولية شتى. وينعكس ذلك في مقرر الجمعية العامة التاريخي السماح برفع علم فلسطين ليرفرف بفخر بجانب أعلام الدول الأخرى المستقلة وذات السيادة في هذه الهيئة العالمية. فكل هذه تطورات إيجابية ينبغي أن تسهم في تحقيق الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

وأود أن أؤكد مجددا التزامنا بمواصلة العمل مع الآخرين لضمان أن تبقى الأمم المتحدة قوة هائلة للسلام والأمن وحقوق الإنسان. ففي نهاية المطاف، يكمن نجاح منظماتنا في جهودنا الجماعية التي تشكل القوة الحقيقية لهذه المنظمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر سلطان، ويانغ دي برتوان، نيجارا بروني دار السلام على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب صاحب الجلالة السلطان حسن البلقية معز الدين والدولة، سلطان ويانغ دي برتوان نيجارا بروني دار السلام، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

مجدد، أحرزت فيها الأمم المتحدة بعض التقدم. ونحن نقدر كثيرا المساعي الحميدة الهامة للأمين العام والمبعوثين الخاصين والبعثات السياسية المقيمة بوصفها جزءا من الأدوات الرئيسية للدبلوماسية الوقائية. ومع ذلك، يمكن عمل المزيد لتعزيز منع نشوب الصراعات.

وإذا أردنا أن نخفي قدما، فإن الأمين العام يرى - وأنا أتفق معه - أن علينا أن نعزز الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية. فلهذه المنظمات تأثير فريد ويمكنها الوصول بسهولة إلى حالات الأزمات في مناطق كل منها، وينبغي أن تتمكن الأمم المتحدة من استخدام تلك القوة لترع فتيل التوتر قبل أن يتصاعد ويتحول إلى صراع. ومن خلال المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، تعمل الدول الأعضاء في الرابطة، إلى جانب الأعضاء المشاركين الآخرين، منذ وقت طويل على تهيئة مناخ من الثقة والاطمئنان. وقد اعتمدت هذه الدول قبل عامين خطة عمل بشأن الدبلوماسية الوقائية، تحقق تقدم كبير في تنفيذها وهي تسهم في صون السلام والأمن في المنطقة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمم المتحدة على توفير برامج التوجيه والتدريب لمساعدة الرابطة في تنفيذ تلك الخطة. وأعتقد أن منظماتنا هي الأقدر على تعزيز التعاون اللازم والشراكات القائمة على أساس الاحترام المتبادل والتفاهم والتسامح والتي يمكن أن تمنع الحروب والصراعات والاضطهاد الديني والمواجهات الأيديولوجية العنيفة والإرهاب.

منذ آخر اجتماع لنا، شهدنا خسائر فادحة في الأرواح جراء الأعمال الإرهابية اللاإنسانية في مختلف أنحاء العالم. وهذه الأعمال غير مقبولة، ونحن ننضم إلى الآخرين في إدانة الإرهاب وفي الرفض التام للتطرف والتعصب. ونؤكد مجددا دعمنا لجهود المجتمع الدولي لمنع وإلغاء جميع أشكال الإرهاب. وفي هذا الصدد، نؤيد أيضا الحوار بين الثقافات وبين الشعوب

تولى الرئيس الرئاسة

خطاب الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس دولة فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني، باسم الجمعية العامة، أن أرحب بصاحب الفخامة محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، في الأمم المتحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

اصطحب السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس عباس: جئتم اليوم من فلسطين، لأدق ناقوس الخطر، لما يحدث في القدس، حيث تقوم الجماعات الإسرائيلية المتطرفة باقتحاماتها المتكررة والممنهجة للمسجد الأقصى المبارك، بهدف خلق وضع قائم جديد، وتقسيم زمني، يسمح للمتطرفين المحميين من قوات الأمن الإسرائيلية، وبعرفقة وزراء ونواب كنيسة، بالدخول إلى المسجد في أوقات معينة، بينما يتم منع المصلين المسلمين من دخوله في تلك الأوقات، ومنعهم من أداء شعائرهم الدينية بحرية

هذا هو المخطط الذي تعمل الحكومة الإسرائيلية على تحقيقه، مخالفة بذلك الوضع القائم منذ ما قبل عام ١٩٦٧ وما بعده، بل ومرتكبة بذلك خطأ جسيماً، لأننا لن نقبل بذلك، وشعبنا الفلسطيني لن يسمح بتمرير هذا المخطط، الذي يؤجج مشاعر الفلسطينيين والمسلمين في كل مكان.

إنني أدعو الحكومة الإسرائيلية، وقبل فوات الأوان، إلى التوقف عن استخدام قواتها الغاشمة، لفرض مخططاتها للمساس بالمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وخاصة المسجد الأقصى، لأن ذلك سيحول الصراع من سياسي إلى ديني، ويفجر الأوضاع في القدس وبقيّة الأرض الفلسطينية المحتلة.

يشرفني أن ألقى كلمة دولة فلسطين أمام جمعيتكم الموقرة في هذه الدورة التي تصادف الذكرى السبعين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة، والتي جعلت حماية السلم والأمن الدوليين، ووصون حقوق الإنسان من أهم أهدافها. وقد كانت قضية فلسطين من أولى القضايا العادلة، التي طرحت على الأمم المتحدة منذ إنشائها، ولكنها مع الأسف، بقيت وحتى اللحظة دون حل، إذ لم تنجح المنظمة وأعضاؤها في رفع الظلم عن شعبنا وتمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة الحرة ذات السيادة.

إنني أدعوكم لمراجعة تاريخ قضية فلسطين، وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بها، لإدراك الحقيقة الساطعة، بأن ظلماً تاريخياً لحق بشعب ووطن له إسهاماته الفكرية والثقافية والإنسانية، وعاصمته القدس الشرقية، بوابة الأرض نحو السماء. فهو شعب لا يستحق أن يحرم من وطنه، وأن يموت في المنافي أو تبتلعه البحار، ويتنقل من لجوء إلى آخر، وأن تظل قضيته العادلة تراوح مكانها كل هذه السنين.

إن شعبي يعلق الآمال على دول هذه المنظمة، لتمكينه من نيل حريته واستقلاله وسيادته، ليتحقق هدفه وحقه في دولة خاصة به كباقي شعوب الأرض، وكذلك حل قضية لاجئي وفق قرار الأمم المتحدة ١٩٤ (د-٣)، ومبادرة السلام العربية، فهل هذا كثير علينا؟

نحن طلاب حق وعدل وسلام، وإن قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين، الذي بموجبه أقيمت إسرائيل منذ ٦٧ عاماً، لازال الشق الثاني منه ينتظر التنفيذ. فدولة فلسطين العضو المراقب في الأمم المتحدة تستحق اعترافاً كاملاً وعضوية كاملة. فلا يعقل وبعد أن قدمنا التضحيات الجسام، وصبرنا كل هذه السنين على ألم اللجوء والمعاناة، وارتضينا أن نصنع السلام وفق حل الدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة، ومبادرة السلام العربية، والقانون الدولي، وخطة خارطة الطريق، أن

وجميعها جرائم مرّت دون عقاب، فإلى متى ستبقى إسرائيل فوق القانون الدولي ودون محاسبة؟ إلى متى؟

لا أريد - بسبب ضيق الوقت - أن أسرد عليكم هنا كم هي الانتهاكات الإسرائيلية التي ترتكب بحق شعبنا، وكم من القوانين القمعية التي تصدر عن حكومات إسرائيل، وآخرها تعليمات حكومية رسمية بإطلاق النار الحي والاعتقال والتنكيل بالمتظاهرين السلميين من الفلسطينيين، أين يحصل هذا ولماذا يحصل هذا؟

إننا لا نرد على الكراهية والوحشية الإسرائيلية الاحتلالية بمثلها، بل نعمل على نشر ثقافة السلام والتعايش بين شعبنا وفي منطقتنا، وننوق لأن نراها وشعوبها كافة تنعم بالسلام والأمن والاستقرار والرخاء والازدهار. وهذا لا يتحقق مع استمرار الاحتلال والاستيطان وجدار الفصل العنصري، وحرق البشر - هذا جديد، حرق البشر ثم قتلهم - وأماكن العبادة والبيوت، وقتل الشباب والأطفال والرضع، وحرق المزروعات، والاعتقال دون تهم أو محاكمة.

كيف تستطيع دولة تزعم أنها واحة للديمقراطية وتدعي أن لديها محاكم وأجهزة أمن تعمل وفق القانون، أن تقبل بوجود عصابات معلنة معروفة، ما يسمى بـ "تدفيع الثمن" وغيرها من التنظيمات الإرهابية التي تمارس الإرهاب ضد شعبنا وممتلكاته ومقدساته، وهي جميعاً تعمل تحت سماع وبصر الجيش والشرطة الإسرائيلية دون رادع أو عقاب، بل إنهم يوفرّون لها الحماية والرعاية.

أما آن لهذا الظلم أن ينتهي؟ أما آن لهذه العذابات أن تتوقف؟ أما آن لهذا الجدار العنصري العازل أن يفكك ويزال؟ أما آن لنقاط التفتيش والحواجز المزدّلة والمهينة التي يقيمها جيش الاحتلال الإسرائيلي على أرضنا أن تزول، وأن يرفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة، وأن يتنقل أبناء شعبنا بحرية وكرامة في وطنهم وخارجهم؟ أما آن لهذا الاستيطان

تظل قضية فلسطين تنتظر كل هذه العقود دون حل. هذا هذا معقول؟

إن استمرار الوضع الراهن أمر لا يمكن القبول به، لأنه يعني الاستسلام لمنطق القوة الغاشمة، التي تمارسها الحكومة الإسرائيلية، حيث تواصل وبشكل غير قانوني توسعها الاستيطاني في الضفة الغربية، وبخاصة في القدس الشرقية المحتلة، ولا زالت مستمرة في حصارها لقطاع غزة، الأمر الذي يفاقم حجم المعاناة التي يعيشها أهلنا هناك، غير عابئة بقرارات الأمم المتحدة، أو الاتفاقات الموقعة بين الجانبين، بيننا وبينهم، برعاية دولية. ونحن هنا نريد أن نذكر بما قاله رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل إسحق رابين، في العام ١٩٧٦، بأن إسرائيل ستصبح دولة أبرتهايد إذا استمرت في احتلالها للأرض الفلسطينية، ووصف المستوطنات الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية بالسرطان.

إن استمرار هذا الأمر يدعونا للتساؤل، هل تصويت دول ديمقراطية عريقة ضد القرارات الخاصة بفلسطين وبحقوقها المشروعة يخدم السلام ودعائه ممن يؤمنون بحل الدولتين؟ أم أنه يخدم ويشجع المتطرفين ويزيدهم حقداً وعنصرية ويجعلهم يشعرون أنهم فوق القانون، لدرجة إقدامهم على حرق عائلة فلسطينية كاملة في بلدة دوما بالضفة الغربية، والتي أودت بحياة الطفل الرضيع علي الدواشنة، والده ووالدته، ولم يبق من العائلة إلا الطفل اليتيم أحمد ابن الأربعة أعوام، يرقد بين الحياة والموت في المستشفى نتيجة حرقه، ولا زال القتلة طلقاء ولم يتم اعتقالهم إلى الآن! أين العدالة؟ أين دولة الديمقراطية التي تقول إنها دولة ديمقراطية ودولة عادلة ودولة القانون؟

وهذه ليست الجريمة الأولى، فقبلها قاموا بحرق ثم قتل الطفل الفلسطيني محمد أبو خضير في القدس، والطفل محمد الدرة في غزة، وآلاف من قبلهم قد قتلوا في غزة والضفة. ولا زلنا نذكر مذبحه دير ياسين في عام ١٩٤٨ وغيرها،

برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، والذهاب إلى الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

إن فلسطين بلد القداسة والسلام، مهد المسيح رسول المحبة، ومسرّى ومعراج محمد صلى الله عليه وسلم، الذي بُعث رحمة للعالمين. فلسطين هذه لازالت تبحث عن السلام، أرض السلام تبحث عن السلام!! وشعبي يريد أن يعيش في وطنه بأمن وأمان ووثام واستقرار وحسن جوار مع جميع دول المنطقة كافة، كلّها، ويشهد على ذلك إسهامه الحضاري والإنساني والثقافي والروحي في المسيرة الإنسانية منذ بداياتها.

وبالأمس القريب، وتحديدًا في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٥، تم اعتماد قديستين من فلسطين، هما ماري ألفونسين غطّاس ومريم بواردي، وذلك من قبل قداسة الحبر الأعظم البابا فرنسيس في حاضرة الفاتيكان، وبحضور عشرات الآلاف من المؤمنين ومن أرجاء المعمورة. وتم في ذلك الوقت رفع علم فلسطين على مقر الكرسي الرسولي، والاعتراف بدولة فلسطين، وهو ما تم توثيقه في الاتفاقية التي تم توقيعها بين دولة الفاتيكان ودولة فلسطين. أرجو ممن لم يفعل أن يحذو حذو البابا.

كما وأن إسرائيل، ترفض مراجعة الاتفاقيات الاقتصادية التي تتحكم بقدرة الاقتصاد الفلسطيني على التطور والاستقلال، مصرّة على فرض الهيمنة على اقتصادنا، أسوة بالهيمنة العسكرية والأمنية، رافضة حق الشعب الفلسطيني في التطور والاستفادة من ثرواته الطبيعية، وبذلك تكون إسرائيل قد قامت بتدمير الأسس التي بنيت عليها الاتفاقيات السياسية والأمنية، علاوة على ما قامت به الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من إجراءات أدت إلى تعطيل المرحلة الانتقالية الهادفة إلى تحقيق استقلال دولتنا، وغيرها من الانتهاكات، جعل الوضع غير قابل للاستمرار.

لهذا فإننا وبناء على كل تلك المعطيات، نعلن أنه ما دامت إسرائيل مصرّة على عدم الالتزام بالاتفاقات الموقعة معنا، والتي

الاحتلالي والعنصري والإرهابي لأرضنا - والذي يعيق الحل القائم على وجود دولتين - أن يزول؟ أما أن لستة آلاف أسير فلسطيني في السجون الإسرائيلية أن يروا نور الحرية والعيش بين أهلهم وذويهم؟ أما أن لأطول احتلال في التاريخ جاثم على أنفاس شعبنا أن ينتهي؟ أما أن له أن ينتهي؟ نحن نسألكم هذا السؤال.

رغم كل ما يضعه الاحتلال من عقبات، رغم كل هذا، فإننا ومنذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وإلى هذه اللحظة نعمل بوتيرة متسارعة من أجل بناء دولتنا وبنائها التحتية ومؤسساتها الوطنية والسيادية، وقد أحرزنا تقدماً حقيقياً على الأرض، وبشهادة العديد من الجهات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وسنستمر في جهودنا وعملنا وبدعم الأشقاء والأصدقاء، لجعل تلك الدولة حقيقة واقعة وصرحاً شامخاً ملتزماً بالمعايير الدولية، في ظل سيادة القانون والشفافية كدولة قانون ديمقراطية وعصرية. وفي هذا الإطار، نثمن الجهود التي تبذلها مجموعة الدول المانحة في إطار لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الفلسطينيين، برئاسة مملكة النرويج، ونحثها على الاستمرار في دعم حياة أفضل لشعبنا وبناء مؤسسات دولتنا.

إن انضمامنا، أيها السيدات والسادة، لعضوية المنظمات والمعاهدات والمواثيق الدولية ليس موجهاً ضد أحد، إنما هو إجراء يهدف لصون حقوقنا، وحماية شعبنا، ومواءمة قوانين ونظم دولتنا مع المعايير الدولية، ولصقل شخصيتها الاعتبارية والقانونية، هل هذا خطأ؟

أما على صعيد الوضع الداخلي الفلسطيني، فنحن مصممون على وحدة أرضنا وشعبنا، ولن نسمح بحلول مؤقتة أو دويلات مجزأة، لن نسمح بهذا ولن نسمح لمن يحاول هذا بأن يفعله، وسنسعى لتشكيل حكومة وحدة وطنية تعمل وفق

السلمية والقانونية، فإما أن تكون السلطة الوطنية الفلسطينية ناقلة للشعب الفلسطيني من الاحتلال إلى الاستقلال، وإما أن تتحمل إسرائيل سلطة الاحتلال، مسؤولياتها كاملة.

وفي نفس الوقت، والتزاماً منا بمبادئ القانون الدولي، فإن دولة فلسطين سوف تستمر في مساعيها للانضمام للمواثيق والمنظمات الدولية كافة، فإن من حقنا أن ننضم إلى جميع المنظمات الدولية، لأننا بذلك نوائم وضعنا مع القانون الدولي، وسوف تمضي قدماً في الدفاع عن شعبها الواقع تحت الاحتلال عبر جميع الوسائل القانونية والسلمية المتاحة، إذ أن دولة فلسطين الآن طرف متعاقد سام في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وطرف في نظام روما الأساسي وعضو في المحكمة الجنائية الدولية، ومن يخشى القانون الدولي والمحاكم الدولية عليه أن يكف عن ارتكاب الجرائم. نحن لسنا غاوين لأن نذهب إلى المحاكم - المحكمة الجنائية الدولية - ولكن الاعتداء يجبرنا على أن نذهب إليها وسنذهب إلى كل المؤسسات الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية.

ورغم كل هذا، إنني لازلت أمد يدي للسلام العادل، الذي يضمن حقوق شعبي وحرية وكرامته الإنسانية. وأقول لجيراننا أبناء الشعب الإسرائيلي، إن السلام مصلحة لكم ولنا ولأجيالنا وأجيالكم القادمة جميعاً، وإياكم والذاكرة القصيرة، فلانغلاق على الذات مدمر. وكلّي أمل بأن تعيدوا قراءة الواقع واستشراف المستقبل، وأن تقبلوا للشعب الفلسطيني ما تقبلونه لأنفسكم. عندئذ ستجدون أن تحقيق السلام سيغدو في المتناول، وستنعمون بالأمن والأمان والسلام والاستقرار. فهذه القيم هي ما نسعى لتحقيقها نحن أيضاً لشعبنا الفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس دولة فلسطين على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

تحوّلنا إلى سلطة شكلية بدون سلطات حقيقية، وطالما أن إسرائيل ترفض وقف الاستيطان والإفراج عن الأسرى وفق الاتفاقات معها، فإنها لا تترك لنا خياراً، سوى التأكيد على أننا لن نبقي الوحيدة ملتزمين بتنفيذ تلك الاتفاقيات، بينما تستمر إسرائيل في خرقها، وعليه، فإننا نعلن أنه لا يمكننا الاستمرار في الالتزام بهذه الاتفاقيات الموقعة معها، وعلى إسرائيل أن تتحمل مسؤولياتها كافة كسلطة احتلال، لأن الوضع القائم لا يمكن استمراره، وقرارات المجلس المركزي الفلسطيني في شهر آذار/مارس الماضي محددة وملزمة: فما دامت إسرائيل لن تلتزم وقد قضت على كل الاتفاقات، فنحن غير ملتزمين من جانبنا، وعلى إسرائيل أن تتحمل مسؤولياتها كاملة. وهذا قرار من البرلمان الفلسطيني، أعلنه الآن. فقد صبرنا منذ آذار/مارس وحتى الآن لعلّ وعسى، لكن يبدو أنهم لا يسمعون وهذا قرارنا، فإذا لم تلتزم إسرائيل، لن نلتزم نحن أيضاً، وعليها أن تأتي كسلطة احتلال لتتولى مسؤولياتها كما تريد.

إن دولة فلسطين على خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية، هي دولة تحت الاحتلال، تماماً كما كان الحال لدول عديدة خلال الحرب العالمية الثانية، علماً بأن ١٣٧ دولة اعترفت بدولتنا، وهذا العدد هو أربعة أضعاف الدول التي اعترفت بإسرائيل. وهناك إجماع عالمي على حق شعبنا في تقرير مصيره ونيل حريته واستقلاله.

وأذكركم بقرار الجمعية العامة ١٩/٦٧ لعام ٢٠١٢ الذي أكد بأن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ستكون الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين، وأن المجلس الوطني الفلسطيني هو برلمان دولة فلسطين. إذن ماذا بقي لإسرائيل إلا أن تنهي هذا الاحتلال ونعيش جنباً إلى جنب دولتين جارتين.

مرة أخرى، إن الوضع الحالي غير قابل للاستمرار، وسوف نبدأ بتنفيذ هذا الإعلان الذي قلته بالطرق والوسائل السلمية والقانونية. لن نلجأ إلى عنف أو غيره، وسنبداً بتنفيذه بالطرق

والقصة المأساوية للطفل أيلان البالغ عمره ٣ أعوام ينبغي أن تكون تذكراً بما ينبغي للأمم المتحدة أن تمثله. ففي وقت سابق من هذا الشهر، ألقت الأمواج على الشاطئ بجثة أيلان الصغيرة الهامدة بعد أن انقلب القارب الذي كان يقفه في بحر إيجه. وكانت عائلته تحاول الفرار من القصف العشوائي بالبراميل المتفجرة في بلدته في مكان ما في سورية، إلى أرض الأمل الموهومة في أي مكان في أوروبا. وقد قال الشرطي التركي الذي عثر على أيلان أنه لم يشعر بأنه شرطي مناوب، بل أحس وكأنه والد ذلك الصبي، وهو يضم ابنه الحبيب في حالة من العجز. وفي الواقع، لقد كان أيلان رضيعاً؛ يقرب لكل واحد منا ولل بشرية جمعاء. وانطلاقاً من اللحظة التي عثرنا عليه فيها، جثة هامدة على الشاطئ، شعر كل واحد منا ببؤس وخز الضمير.

فنحن بنو البشر لسنا مجرد صفحات فارغة في كتب التاريخ. ونحن جميعاً قادرون على القيام بأفضل الأعمال وأسوئها. وهذه حقيقة بسيطة لكنها قوية من حقائق وجودنا التي يمكن أن تظهرنا في أحسن أحوالنا. ويجب علينا أن نضافر جهودنا، اليوم قبل غد، لنعالج بفعالية الوقائع المأساوية والمعقدة بشكل متزايد التي تواجه الإنسانية. وقد اضطلعت تركيا، من جانبها، بأكثر من نصيبها من العبء. فبتوفير تركيا الحماية لأكثر من مليوني من السوريين و ٢٠٠ ٠٠٠ من العراقيين، فإنها الآن تؤوي أكبر عدد من اللاجئين في العالم. وأبوينا ستظل مفتوحة. فنحن نحتضن الهاربين من الحرب والاضطهاد. وحتى الآن، استثمرنا نحو ٨ بلايين دولار، لا تشكل منها لمساهمات الدولية سوى ٤١٧ مليون دولار. وحتى الآن، وُلد ٦٦ ٠٠٠ طفل سوري في تركيا. واستفاد السكان اللاجئون السوريون من نحو ٩ ملايين استشارة طبية و ٢٨٠ ٠٠٠ عملية جراحية. ويستفيد حالياً ٢٣٠ ٠٠٠ من الأطفال

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تيسفاي، (إريتريا)

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد أحمد داود أوغلو، رئيس وزراء جمهورية تركيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية تركيا.

اصطُحِب السيد أحمد داود أوغلو، رئيس وزراء جمهورية تركيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد أحمد داود أوغلو، رئيس وزراء جمهورية تركيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد داود أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أنقل إليكم تحيات حارة وآمل أن تكون الدورة السبعين للجمعية العامة مثمرة للغاية.

وأود أن أهنئ السيد ماغتر ليكتوفت على توليه الرئاسة. كما أود أن أعرب عن خالص تقديري للسيد سام كوتيسا على ما بذله من وقت وجهود بصفته رئيس الجمعية العامة في الدورة التاسعة والستين.

قبل سبعين عامين، أنشئت منظمنا - كما قال الأمين العام داغ همرشولد - "للقيادة الجنس البشري إلى الجنة، بل لإنقاذ الإنسانية من الجحيم". وإذا نظرنا إلى الوراء، فإن الأمم المتحدة قد أدت دوراً أساسياً في تفادي حرب عالمية أخرى أشد فتكاً. ولكنها لم تتمكن من تجنب الناس جحيم المعاناة والآلام في العديد من النزاعات الإقليمية، بما في ذلك النزاعات في البوسنة ورواندا، خلال السنوات الأربع الماضية، في سوريا.

الأميال إلى إديرنا في تركيا، المحطة الأخيرة في مسيرتهم إلى أرض الأمل الموهومة في أوروبا. ووعدت بإيصال صوته إلى المجتمع العالمي. وقد أوفيت بوعدتي، لكن مسؤوليتنا ما زالت قائمة.

والواقع أننا، بذلك الشعور بالمسؤولية قمنا باقتراح إدراج البند ١٣٠، "الوعي العالمي بمآسي المهاجرين غير الشرعيين في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط مع التركيز بشكل خاص على ملتيمي للجوء السوريين"، في جدول أعمال الدورة السبعين. واقترحنا قبلته الجمعية العامة في ١٨ أيلول/سبتمبر. وبذلك سوف تتاح لها فرصة النظر في الاستجابات الممكنة لمأساة ناجح للمهاجرين في شكل شراكات بين بلدان المنشأ والمقصد والمرور العابر. وقد أصبح ذلك الآن مسألة ذات أولوية للبشرية قاطبة.

والشعب السوري ليس هو الشعب الوحيد الذي يعاني. فالمأساة الفلسطينية مستمرة دون هوادة. وفي خطابي أمام هذه الهيئة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (انظر A/67/PV.44)، ناشدت المجتمع الدولي إبداء التضامن مع الفلسطينيين في سعيهم إلى إقامة دولتهم المستقلة، التي ما انفكوا يطالبون بها منذ أكثر من ٦٠ سنة. واليوم، نشهد ونحيي أخيرا العلم الفلسطيني مرفوعا في مبنى الأمم المتحدة إلى جانب أعلام جميع الدول الأخرى. وذلك يشكل خطوة هامة أخرى صوب تمكين الأطراف من المشاركة معا على قدم المساواة في طاولة التفاوض في عملية تهدف إلى تحقيق السلام العادل والمستدام.

ودولة فلسطين ستكون مستقلة اليوم أو غدا، والقدس الشرقية، القدس الشريف، ستكون عاصمتها. وكما قال الرئيس محمود عباس للتو، فإن العلم الفلسطيني سيُرفع في القدس الشريف قريبا، وسوف نكون هناك للاحتفال بذلك الحدث معا. وسيجتمع هناك بحرية جميع المسلمين والمسيحيين والدول كافة.

السوريين في سن التمدرس من التعليم الرسمي، وسيُدمج ٤٦٠ آخرون في نظامنا التعليمي بحلول نهاية العام.

وقد بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين المحتملين ممن غرقوا في البحر الأبيض المتوسط رقم ٦٠٠٠ المذهل. وفي نفس الوقت، تم إنقاذ ٥٥٠٠٠ من المهاجرين القادمين بحرا من قبل حرس السواحل الأتراك، بينما تم اعتراض ٢٣٥٠٠٠ من الوافدين بصورة غير قانونية من قبل الوكالات التركية لإنفاذ القانون منذ عام ٢٠١١. وفّر أكثر من ٤ ملايين سوري من الأسلحة الكيميائية، والقذائف والقصف الجوي العشوائي الذي يقوم به نظام الأسد والهجمات الإرهابية البرية التي تشنها داعش. وأكثر من ١٢ مليون من الأشخاص المشردين داخليا، نصفهم تقريبا من الأطفال، في أمس الحاجة إلى المساعدة.

وهذه المأساة لن تنتهي قبل أن تكون للشعب السوري حكومة شرعية تمثل حقا إرادته وتحظى بموافقة التامة. وحتى ذلك الحين، يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بسرعة لحماية في وطنه، بما في ذلك من خلال إنشاء منطقة آمنة بعيدة عن متناول القصف الجوي من جانب النظام والهجوم البري لداعش وغيرها من التنظيمات الإرهابية. وأي شخص يأمل حل الأزمة السورية يجب أن يفكر في سورية بدون الأسد، الطاغية الشرير الذي يقتل بشكل عشوائي شعبه بالأسلحة الكيميائية والبراميل المتفجرة. وكل دقيقة تمر وهو لا يزال في السلطة تزيد الذين يدعمونه خزيا. ويكما يجب أن يدرك العالم، فإن الحل الدبلوماسي للأزمة ينبغي أن يقوم على فترة انتقالية ستؤدي إلى تغيير سياسي. وستواصل تركيا العمل من أجل تحقيق تلك الغاية.

وقد لا يسمع المرء أصوات الأشخاص البالغ عددهم ٣٠٠٠٠٠ الذين لقوا حتفهم حتى الآن. ولكن في الأسبوع الماضي، التقيت بممثلي الآلاف من يجرؤون على المشي مئات

التي أدت إلى ظهوره. وبالتالي، فإننا لن ننجح أبداً حتى يذهب الأسد. ونحن نحلم بسوريا ديمقراطية جديدة متعددة الثقافات، بدون الأسد وبدون تنظيم داعش على حد سواء. ونتوقع من حلفائنا وشركائنا وأصدقائنا، مواصلة إظهار دعمهم وتضامنهم بوضوح وعلناً، مع تركيا في حربها ضد كل أنواع الإرهاب.

وتثير مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب بالغ القلق. ووفقاً لأرقام الأمم المتحدة، يعتقد بأن ٢٥ ٠٠٠ مقاتل إرهابي أجنبي قد أتوا من أكثر من ١٠٠ بلد. ويجب مواجهة جذور هذا التهديد. ويعد تعزيز التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات أمراً بالغ الأهمية، ولكن أوجه القصور في هذا الصدد مستمرة للأسف. من جانبنا، فقد أدرجنا أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص في قائمتنا الخاصة بعدم الدخول إلى أراضيها منذ عام ٢٠١١، وقمنا بترحيل أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص، كانوا ينوون الوصول إلى مناطق الصراع خارج حدودنا، أو كانوا عائدتين منها.

من ليبيا واليمن إلى أوكرانيا، ومن الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب، فإن البيئة الأمنية العالمية هشة. وفي وقت يشهد كل تلك التقلبات، ولا سيما في منطقتنا، فإن تركيا تتحمل المسؤولية بحزم فيما يخص القضايا العالمية، بكل ما تتيحه قدراتها، وفي حدود إمكانياتها. لقد أصبحت تركيا طرفاً فاعلاً رائداً، وشريكا جديراً بالثقة مع تقديمها لـ ٣,٥ مليار دولار من المساعدات الإنمائية الرسمية. ونحن نرى وجود صلة واضحة بين التنمية الاقتصادية المستدامة، والاستقرار العالمي. وتمثل إحدى طرق ضمان ذلك في النمو الاقتصادي الشامل، حيث لا يجري التخلي عن أحد في مجتمعاتنا، بمن في ذلك النساء والضعفاء. واليوم، يعيش نصف سكان العالم على دخل يومي يقل عن ٢,٥٠ دولار أمريكي، ويموت ما يناهز ٢٠ ٠٠٠ طفل كل يوم من الجوع والفقر. إن تركيا، بوصفها رئيس مجموعة العشرين، منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤،

إن مدينة القدس تهم البشرية جمعاء. إنها مدينة مقدسة بالنسبة للإسلام واليهودية والمسيحية، وينبغي التعامل معها وفقاً لذلك. وينبغي وقف توسيع المستوطنات غير القانونية، والانتهاكات التي تستهدف المقدسات، الحرم القدسي الشريف والمسجد الأقصى على وجه الخصوص، على الفور ودون قيد أو شرط، إذا أردنا الحديث عن عملية السلام. ويجب احترام قدسية الحرم الشريف. إننا نرفض وندين بشدة محاولات التقسيم الزمني والمكاني للحرم الشريف، التي تعد انتهاكا واضحا للقانون الدولي.

لقد استمع الأعضاء للتو لبيان فخامة الرئيس عباس. وبالنسبة لنا أيضاً، فلسطين هي كل لا يتجزأ، يتألف من القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة. ويتعين الاعتراف بحق الفلسطينيين في العيش معاً. وباعتبار غزة جزءاً لا يتجزأ من دولة فلسطين، فإنها يجب أن تتحرر من الحصار غير القانوني وغير الإنساني الذي فرض عليها خلال السنوات الثماني الماضية. وسيتواصل التزام تركيا بتقديم الدعم السياسي والاقتصادي اللازم للفلسطينيين ليعيشوا حياة كريمة.

وقد صب الفراغ الحالي الحاصل على حدودنا الجنوبية نتيجة للأزمة في سوريا، في مصلحة الإرهابيين، الذين يستهدفون أيضاً تركيا. وهذا تهديد يمكن أن ينتشر في المنطقة بأسرها وخارجها. إن الإرهاب ليس له مبرر. ويجب إدانته دون قيد أو شرط. وتعد أي محاولة لربط الإرهاب بأي ديانة أو جماعة عرقية، مضللة بشكل واضح، ولا ترمي سوى إلى تعزيز التهديد الإرهابي. واليوم، كما في الماضي، تكافح تركيا الإرهاب بجميع أشكاله، بما في ذلك تنظيم داعش، وحزب العمال الكردستاني. إن جهودنا الخاصة بمكافحة الإرهاب، وإسهامنا في التعاون الدولي لتحقيق هذه الغاية، معروفة جيداً لشركائنا. إن تنظيم داعش قد ظهر جراء الفراغ الناجم عن الأزمة في سوريا. وبالتالي فإن قتال تنظيم داعش، يعني التخلص من الظروف

والإرهاب بطريقة فعالة. ويجب علينا أن نشجع الشمولية والشرعية الديمقراطية، ويجب أن نحترم إرادة الشعب ومواقفه. ولا يمكننا التغاضي عن إعطاء الأولوية للأمن القومي للحقوق والحريات العالمية التي التزمنا بها بشكل جماعي في الأمم المتحدة. وقد تظل خلافاتنا، ولكن لا بد من تعزيز قدراتنا الجماعية على التغلب على الانقسامات. ويهدف تحالف الأمم المتحدة للحضارات، الذي هو مشروع بدأته بشكل مشترك تركيا وإسبانيا قبل نحو ١٠ أعوام، إلى تقديم حلول دائمة في هذا الصدد. وهناك العديد من السبل من أجل التصدي للخوف وعدم الثقة والكراهية التي ليس لها أساس، في المجتمعات وفيما بينها. إن الصراع واحد. ولكن هناك وسيلة سلمية لمنع النزاعات وحلها تتمثل في: الوساطة. وقد أطلقت تركيا، جنباً إلى جنب مع فنلندا، مبادرة الوساطة من أجل السلام، في الأمم المتحدة، قبل خمس سنوات. وكانت محل اهتمام كبير، وحقت نتائج ملموسة في مجال زيادة الوعي بأهمية الحل السلمي للنزاعات.

ونود أن نرى حلاً سياسياً للأزمة في أوكرانيا على أساس السلامة الإقليمية لأوكرانيا، ومبادئ اتفاقات مينسك. وينبغي أن يضمن أي حل لهذا الصراع أيضاً حقوق وأمن تنار القرم. وفيما يخص السلام والأمن والازدهار في منطقتنا بأكملها، يتبوأ جنوب القوقاز مكاناً بارزاً. لكن تلك المنطقة، لا تزال للأسف، غير مستقرة، أمكنها ثلاثة صراعات كبيرة لم تحل في المنطقة الكبرى لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن عازمون على مواصلة بذل جهودنا لتسهيل التوصل إلى حل سلمي لتلك النزاعات، على أساس احترام السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية أذربيجان، وحرمة حدودها المعترف بها دولياً. والأمر نفسه ينطبق على جورجيا، حيث إننا نؤيد وحدة جورجيا، وسلامتها الإقليمية وسيادتها. ونرحب بالخطوات الأخيرة المتخذة في اتجاه التطبيع، وتحقيق الاستقرار الدائم في منطقة البلقان. ولذلك، فإننا نقدر التقدم المحرز حتى الآن في الحوار بين بلغراد وبريشيتينا.

سلط الضوء على أهمية التعاون الدولي، والتنسيق والتضامن في مواجهة الشكوك والمخاطر العالمية. لقد وضعنا الشمولية والتغلب على انعدام المساواة، على رأس جدول أعمال مجموعة العشرين.

لقد شهد جيلنا تشرد أكبر عدد من اللاجئين والمشردين داخلياً منذ الحرب العالمية الثانية. والغالبية العظمى من الأزمات الإنسانية اليوم ذات صلة بالصراعات. وأموال النظام الإنساني العالمي في طريق النفاد، كما ينفد وقت الأشخاص المتضررين. وبينما تستضيف تركيا حالياً أكبر عدد من اللاجئين في العالم، فإنها ترأس أيضاً المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. وموضوعنا الرئيسي هو: "تعزيز الشراكات: تنقل الأشخاص لتحقيق التنمية المستدامة". وتشمل أولوياتنا الرئيسية، تعزيز الروابط الإيجابية بين الهجرة والتنمية. لقد آن الأوان لكي نتناول جدول الأعمال الإنساني المعقد بطريقة شاملة، مع التركيز بشكل خاص على العلاقة بين التنمية والعمل الإنساني. ولذلك، فإننا نتطلع إلى استضافة مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، الأول من نوعه، المقرر عقده في إسطنبول يومي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو من العام المقبل.

إن الانقسامات الثقافية ستحرمنا من مستقبلنا إذا سمحنا لها بذلك. والصراعات الحالية في جميع أنحاء العالم تدل على انتشار الكراهية والتمييز والتطرف. وتلك الأزمات تؤدي إلى التفرقة بين الناس من خلفيات عرقية أو دينية معينة، وتحد أيضاً من التسامح والتعايش والوئام بين الحضارات. ويجب علينا تجنب العزلة، والإقصاء والخط من قدر بعض الطوائف والأديان، إذا كنا نريد القضاء على الحواجز التي تفرق بيننا. ويجب علينا أن نتحرك معاً لمكافحة جميع أشكال العنصرية وكراهية الأجانب، بما في ذلك كراهية الإسلام، بدون استثناء. وعندها فقط يمكننا أن نقا تل جميعاً ضد التطرف والتعصب،

تكون أفضل نوايانا كافية للتصدي للتحديات المتعاضمة التي تواجهها. إننا بحاجة إلى نقلة نوعية. ويجب على الأمم المتحدة، بوصفها المؤسسة العالمية الأساسية التي تمثل رؤية السلام، أن تظل ذات أهمية وفعالية في التعامل مع التحديات الرئيسية. وقد جلب بعض تلك التحديات بالفعل مأس جديدة علينا. وخلال السبعين عاما الماضية، تغير كل من العالم والأمم المتحدة وتطورا. غير أن التغيير في الأمم المتحدة ليس شاملا بما يكفي لجعلها مهيأة لتحقيق الغرض المنشود. وعلى الرغم من الخطوات الكبيرة المتخذة حتى الآن لجعل المنظمة تتكيف مع الواقع العالمي الجديد، فإن الإصلاح سيظل غير مكتمل ما لم يشمل مجلس الأمن.

وقبل ٧٠ عاما، عهد مؤسسو المنظمة إليها بمهمة حماية الكرامة والأمن والازدهار للبشرية جمعاء. وهذه المهمة تتطلب اليوم قدرة على اتخاذ إجراءات حازمة وحاسمة ضد المعتدين والطغاة الذين يرتكبون فظائع في كل مكان. وعدم القدرة على القيام بذلك لن يعرض حياة الملايين من المتضررين من الأزمات المستمرة للخطر فحسب، ولكنه سيهدد الأجيال المقبلة بإلقاء ظلال من الشك على مصداقية منظومة الأمم المتحدة. وتقع على عاتقنا جميعا المسؤولية عن التوصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء بشأن إجراء إصلاح شامل لجعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وتمثيلا وشمولا وشفافية وفعالية وقابلية للمساءلة. ونحن مدينون بذلك ليس للأجيال المقبلة فحسب، ولكن أيضا لمؤسسي المنظمة ذوي البصيرة.

ومن ثم، فإنه إلى جانب رؤية الأمين العام همرشولد للأمم المتحدة باعتبارها منقذة للبشرية، فإنه يقع على عاتق هذه المؤسسة الآن مهمة إنقاذ مستقبلنا المشترك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية تركيا على البيان الذي أدلى به للتو.

إن تركيا هي جزء من أوروبا، تاريخيا وحاليا. وعلى أساس القيم العالمية المشتركة، فإنها تواصل العمل في اتجاه تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في أن تصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي. ونحن نعتقد أن أوروبا تحتاج إلى تركيا اليوم أكثر من أي وقت مضى لتعزيز أمنها ورخائها.

إن توسيع العلاقات والتعاون مع أفريقيا أضحي ركنا مهما في السياسة الخارجية المتعددة الجوانب لتركيا، الأمر الذي يدفع إلى التركيز بشكل خاص على الدبلوماسية الإنسانية. وسوف نستمر في تبادل خبراتنا ومعارفنا، مع شركائنا وأصدقائنا الأفارقة، على أساس المنفعة المتبادلة، ووفقا لمبدأ الحلول الأفريقية للتحديات الأفريقية.

في آسيا، كانت تركيا جزءا لا يتجزأ من الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأنه يتعين على المجتمع الدولي مواصلة دعمه لأفغانستان.

وأنا أقرب من الانتهاء من ملاحظاتي، أود أن أوجه انتباه الجمعية إلى التزامنا المستمر بإيجاد حل عادل وشامل ودائم في قبرص.

ويجب أن يركز على المساواة السياسية بين الشعبين والمساواة في ملكية الجزيرة. ونحن نتوقع التوصل إلى تسوية دائمة في أقرب وقت ممكن. ونؤيد الجهود الفعالة والبناءة التي يبذلها الجانب القبرصي التركي، تحقيقا لهذه الغاية.

مع تزايد عدد سكان العالم والذي من المتوقع أن يصل إلى ١٠ بلايين نسمة، يقف المجتمع الدولي على أعتاب فترة حرجية. فعلى الرغم من إنجازاتنا العديدة، لا تزال حاجتنا إلى عالم تسوده الحرية والسلام والاستقرار والرخاء والعدل قائمة. والسبيل إلى إحلال السلام وتحقيق الأمن وإعمال حقوق الإنسان ستمهده نوايانا الحسنة. ولكن على الأرجح، لن

هذا العام، نأمل في تحويل مستقبلنا عن طريق القضاء على الفقر والحد من تغير المناخ والحفاظ على كوكبنا.

ويشكل تحديان عالميان أكبر خطر يهدد استدامة الحضارة الإنسانية. أولاً، لا يزال الإرهاب والتطرف العنيف عقبتين رئيسيتين أمام السلام والتنمية في العالم. إن الإرهابيين لا ينتمون إلى أي دين. والإرهاب والتطرف العنيف هما تحديان عالميان. وينبغي لجميع البلدان أن تتحد من أجل التصدي بفعالية لهذه التحديات.

وأنا شخصياً ضحية للإرهاب والتطرف العنيف. فقد اغتيل والدي، أبو الأمة البانغو باندو شيخ مجيب الرحمن وأمي البيغوم فضيلة النساء مجيب وثلاثة من إخوتي، فضلاً عن أقارب مقربين آخرين، بوحشية في ١٥ آب/أغسطس ١٩٧٥. وقد تعرضت أنا شخصياً لهجمات إرهابية ما لا يقل عن ١٩ مرة. ولذلك، متمسك حكومي بسياسة عدم التسامح مطلقاً إزاء جميع أشكال الإرهاب والتطرف العنيف والتزعة الأصولية. وما زلنا ثابتين في التصدي لقوى التطرف المناوئة للتحرر التي تواصل سعيها النشط لتحقيق هدفها المتمثل في القضاء على الروح الديمقراطية والتقدمية والعلمانية لأمتنا.

ثانياً، يشكل تغير المناخ تحديات إنمائية هائلة. ولن نكون قادرين على مواصلة مساعيها في مجال التنمية دون التصدي بفعالية لتغير المناخ. وخطة التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) توضح ضرورة أن تركز جميع أعمالنا على التزام قوي بحماية وحفظ الكوكب والتنوع البيولوجي والمناخ. وحيث أنه لم تبق أماننا سوى فرصة محدودة، فإننا يجب أن ننجح في قيادة العالم نحو مسار أكثر أماناً ومراعاة للبيئة وأكثر ازدهاراً.

ونحن ندرك أن التعاون الإقليمي أمر بالغ الأهمية في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق السلام والاستقرار في مجتمعاتنا. وقامت بنغلاديش بدور قيادي في بناء عمليات تعاون إقليمي

اصطُحِب السيد أحمد داود أوغلو، رئيس وزراء جمهورية تركيا، من المنصة.

خطاب الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية.

اصطُحِبَت الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أرحب بدولة الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الشيخة حسينة (بنغلاديش) (تكلمت بالبنغالية؛ وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): أود أن أتقدم بالتهنئة القلبية إلى السيد ليكتوفت على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السبعين. وأشيد أيضاً بمعالى السيد سام كوتيسا على قيادته الممتازة للجمعية خلال دورتها السابقة.

إن هذا العام هو سنة تحول للأمم المتحدة وللعالم بأسره؛ فهو يوافق الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الهيئة العالمية. لقد كان أجدادنا مُلهمين أن أنشأوا المنظمة على أساس الاعتراف الواضح بأننا نتقاسم مصيراً مشتركاً. ومنذ إنشائها، خطت الأمم المتحدة خطوات كبيرة في النهوض بالسلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية. وبعد مرور ٧٠ عاماً، فإنها لا تزال مصدر إلهام للأحلام والتطلعات المشتركة للبشرية جمعاء.

وهذا عام حاسم بالنسبة للتنمية المستدامة. فقد فتح المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا ومؤتمر القمة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الذي عُقد مؤخراً هنا في نيويورك أبواب أمل جديد أمام شعوب العالم. وبينما نسعى إلى التوصل إلى اتفاق ذي مغزى بشأن تغير المناخ في باريس في

بالتزام المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي إلى البلدان النامية، ونسبة الـ ٠,٢ في المائة إلى أقل البلدان نمواً. كما أننا بحاجة إلى التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيا السليمة بيئياً. بدون نقل هذه التكنولوجيا وبناء القدرات، أخشى أن العديد من الأهداف والغايات الإنمائية لن تتحقق أبداً.

قبل أكثر من أربعة عقود مضت، فإن الأب المؤسس لأمتنا، بانغاباندو شيخ مجيب الرحمن، في أول كلمة له أمام الجمعية العامة، تصور "بناء نظام عالمي تتحقق فيه تطلعات كل الناس من أجل السلام والعدالة" (A/PV.2243، الفقرة ٢) والتحرر من الفقر والجوع والاستغلال والعدوان. لا تزال هذه الدعوة المدوية توجه مساعيها الإنمائية ومشاركتنا في الشؤون العالمية. لم نبرح نعمل على تحويل بنغلاديش إلى بلد تسود فيه سيادة القانون والعدالة الاجتماعية على الفقر وعدم المساواة والإفلات من العقاب والاستبعاد. لقد عرضت مبادرة رؤية ٢٠٢١، نحو اقتصاد متوسط الدخل قائم على المعرفة في ما نسميه "بنغلاديش الرقمية". وبالنظر إلى ما نحقق من تقدم مطرد حتى الآن، فإنني على ثقة من أننا سوف نحقق قريباً حلم الأب المؤسس لأمتنا ببناء سونار بنغلا أو "بنغلاديش الذهبية".

يسلم اليوم على نطاق واسع بأن بنغلاديش نموذج للعالم النامي. لدينا واحد من أسرع معدلات الحد من الفقر في العالم على الرغم من قاعدة الموارد المتواضعة؛ وانخفض معدل الفقر من ٥٦,٧ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٢٢,٤ في المائة اليوم. وحققت بنغلاديش بالفعل أو في سبيلها إلى تحقيق الأهداف ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية. وخلال السنوات الست الماضية، ظل متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي ثابتاً عند حوالي ٦,٢ في المائة، على الرغم من الانحسار الاقتصادي العالمي؛ وفي الفترة من عام ٢٠٠٥

مثل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات والممر الاقتصادي لبنغلاديش والصين والهند وميانمار. وبإدراكنا أيضاً بتطوير الهياكل الأساسية لتعزيز التجارة والتواصل بين الشعوب في العلاقات بين بنغلاديش وبوتان ونيبال والهند.

واليوم، فإننا نشهد هجرة وتنقلاً بشرياً لم يسبق لهما مثيل، وهما يعيدان تشكيل التاريخ والجغرافيا. وقد تم الاعتراف بالهجرة باعتبارها من العناصر التمكينية الأساسية للتنمية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. والتعاون بين بلداننا أمر ضروري إذا أردنا الاستفادة من الإمكانيات الكاملة للهجرة. وتحقيقاً لذلك الهدف، قررنا قيادة المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية في عام ٢٠١٦.

على مر السنين، أصبح حفظ السلام وبناء السلام من الأنشطة الرئيسية للأمم المتحدة.

تشعر بنغلاديش بالفخر لارتباطها بتلك المهام بصفقتها بلداً رئيسياً من البلدان المساهمة بقوات. إن حفظة السلام البواسل التابعين لنا تركوا بصمتهم حتى الآن في ٥٤ بعثة من بعثات حفظ السلام في ٤٠ بلداً. وتتميز بأن لنا أكبر عدد من الشرطيات المشاركات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن مساهماتنا في عمليات الأمم المتحدة للسلام جعلتنا شريكا يعتمد عليه في مبادرات السلام التابعة للأمم المتحدة.

لقد استرشدت الجهود الإنمائية في العديد من بلداننا على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية إلى حد كبير بالأهداف الإنمائية للألفية. كان التقدم العام المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية مصدر إلهامنا لاعتماد مجموعة أكبر وأكثر جرأة وطموحاً من أهداف التنمية المستدامة. وبالنظر إلى الطموح المجسد في أهداف التنمية المستدامة، سوف نحتاج بالتأكيد إلى زيادة تعبئة الموارد من القطاعين العام والخاص والمجالين المحلي والدولي. ومن الضروري أن تفي البلدان المتقدمة النمو

من الإعاقات المرتبطة بالنمو العصبي من جهودنا لبناء مجتمع شامل للجميع.

وكما فعلنا خلال حقبة الأهداف الإنمائية للألفية، نود أن نكون مثالا يحتذى به في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في بنغلاديش. وإذ نولي الاهتمام الواجب لإطار أهداف التنمية المستدامة، فإننا نعكف حاليا على وضع الخطة الخمسية المقبلة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وحكومة بلدي مصممة على كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب في تطلعنا إلى بناء مجتمع قادر على التكيف يسوده السلام والرخاء. نحن نعتقد أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في غياب السلام والأمن الدائمين. ولا نزال ملتزمين، كعهدنا دائما، بالتمسك بالسلام وسيادة القانون ووضع حد لثقافة الإفلات من العقاب. ومن هذا المنطلق، نلاحق مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والاعتصاب والإبادة الجماعية التي ارتكبت خلال حرب التحرير عام ١٩٧١.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كاردي (إيطاليا).

وتعلق الحكومة أهمية بالغة على الحفاظ على الوثام الديني والتسامح اللذين يغذيان نسيجنا الاجتماعي عبر العصور. وفي الآونة الأخيرة قمنا بتسوية ترسيم الحدود البحرية والبرية والمسائل ذات الصلة مع جارينا الهند وميانمار. وعند منتصف ليلة ٣١ تموز/يوليه، تبادلنا ١٦٢ جيبا مع الهند، حيث حصل أكثر من ٥٠.٠٠٠ شخص من سكان الجيوب عديمي الجنسية على جنسيتهم التي يعتزرون بها. وضع ذلك نهاية سلمية لحالة إنسانية طال أمدها لسكان الجيوب. وبالقيام بذلك، بالاشتراك مع الهند، أرسينا سابقة فريدة من نوعها لبقية العالم.

ومن هذا المنطلق، أحث مجتمع الدول على تحديد عزمنا الجماعي على تحقيق عالم سلمي ومستقر ومزدهر خال من الفقر وعدم المساواة والعنف والتطرف وتغير المناخ والتراعات والقهر والظلم. لنبين التبصر والشجاعة الأخلاقية والقيادة

إلى عام ٢٠١٥، شهدت الإيرادات المتأتية من الصادرات زيادة بأكثر من ثلاثة أضعاف؛ وخلال الفترة نفسها، ارتفعت احتياطات العملات الأجنبية بمعدل ٧,٥، من ٣,٥ بليون دولار إلى ٢٦ بليون دولار. وعلاوة على ذلك، وخلال الفترة نفسها، رفعت بنغلاديش من فئة التنمية البشرية المنخفضة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وانتقلت إلى الفئة المتوسطة، ومن مركز البلد المتدني الدخل التابع للبلنك الدولي إلى مركز بلد متوسط الدخل من الشريحة الدنيا.

نحن ندرك أن الاستثمارات في رأس المال البشري التي تستهدف الشريحة السكانية العريضة من شبابنا سيكون لها مردود كبير. لذلك وضعت حكومتنا تركيزا خاصا على التعليم والرعاية الصحية للجميع. نحن نقدم الآن إعانات إلى ١٣,٤ مليون طالب من الطلاب الفقراء المقيدون في مراحل من الصف السادس وحتى مرحلة التعليم الجامعي ونوفر التعليم المجاني للفتيات حتى المستوى الثانوي العالي من أجل مواجهة التحدي المتمثل في تسرب الطلبة. في اليوم الأول من هذا العام، قمنا بتوزيع أكثر من ٣٢٦,٣٥ مليون كتاب مدرسي مجانا في جميع أنحاء البلد. ومنذ عام ٢٠١٠ جرى توزيع حوالي ١,٥٩ بليون كتاب دراسي. ولعل هذه أكبر عملية من نوعها في أي مكان في العالم. ويحصل مواطنونا في المناطق الريفية على أكثر من ٢٠٠ خدمة من خلال أكثر من ٢٧٥ مركزا من المراكز الرقمية. ويحصلون على خدمات الرعاية الصحية من خلال أكثر من ٦١ ٥٠٠ مجمع صحي متصل تكنولوجيا.

لقد شهدنا نتائج ملموسة لتمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا عن طريق تعزيز زيادة الحصول على الموارد الإنتاجية والتمثيل على الصعيدين الوطني والمحلي. وبالمثل، نولي الأولوية لتلبية احتياجات مختلف الفئات الضعيفة من السكان والتصدي للتحديات التي تواجهها. وينبع دورنا الرائد في مجال تعزيز الأمم المتحدة لحقوق ورفاه الأشخاص المتأثرين بالتوحد وغيره

تكتاف منظومة الأمم المتحدة وجميع زعماء العالم لضمان معاملة الفارين من الحرب والقمع بطريقة مأمونة ومنظمة وكريمة. وينبغي لنا زيادة عدد أماكن إعادة التوطين بصورة دراماتيكية وتوسيع سبل الهجرة القانونية وتركيز جهودنا على مبدأ عدم الإعادة القسرية للاجئين والحق في التماس اللجوء. ومن الأمور الملحة للغاية أن تعامل جميع بلدان الاتحاد الأوروبي الأشخاص الذين يلتمسون اللجوء في الاتحاد بروح إنسانية والتضامن والمسؤولية المشتركة.

وستضطلع السويد بدورها. فنحن أكبر مستقبل للمتمسكي اللجوء في أوروبا قياسا على عدد سكان بلدنا ونقوم بزيادة تمويلنا لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وهو بحاجة ماسة إلى المزيد من الموارد. ولكن ذلك أمر لا يمكن أن يتصدى له بلد أو قارة بمفردها. وحن الوقت لنا جميعا لكي نرتقي إلى مستوى حل هذه الأزمة. فهي ليست مهمتنا فحسب. بل هي واجب علينا لخدمة دولنا والعالم.

وبغية حل الأزمة الراهنة، نحن بحاجة أيضا إلى وقف الفضائع التي ترتكب في سوريا. فلا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بوقوع عمليات الإعدام خارج نطاق القانون والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والفضائع التي قد ترقى إلى جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وتؤيد السويد الجهود الرامية إلى تأمين المساعدات الإنسانية للشعب السوري. ونقف خلف المبعوث الخاص ستيفان دي ميستورا واقتراحه لتشكيل أفرقة عاملة بمشاركة سورية لتنفيذ بيان جنيف (S/2012/523، المرفق). ولدعم تلك العملية، نود أن نشهد إنشاء فريق اتصال دولي مؤلف من الأطراف الفاعلة الدولية والإقليمية الرئيسية. وعامل الوقت أساسي. وعلى مجلس الأمن والدول الأعضاء الرئيسية فيه تحمل مسؤوليتها. ولا بد من وضع حد لسفك الدماء.

السياسية في بناء حياة أفضل ومستقبل أكثر إشراقا لجميع أطفالنا. لتعيش بنغلاديش إلى الأبد! تحيا الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطحبت الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، من المنصة.

خطاب السيد ستيفان لوفن، رئيس وزراء مملكة السويد

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس وزراء مملكة السويد.

اصطحب السيد ستيفان لوفن، رئيس وزراء مملكة السويد، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد ستيفان لوفن، رئيس وزراء السويد، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد لوفن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): قبل ستين عاما، قال الأمين العام داغ همرشولد هذه العبارات البسيطة، التي تلخص مهمتنا هنا اليوم:

”إن الأمم المتحدة تعبير عن إرادتنا لإيجاد توليفة بين الأمة والعالم... ولخدمة العالم عن طريق خدمة أمتنا، ولخدمة أمتنا عن طريق خدمة العالم“.

ولن ننسى إطلاقا حياة داغ همرشولد، ونرحب بالقرار الجديد ٢٤٦/٦٩، للتحقيق في ملايسات وفاته، ولكننا اليوم أكثر من أي وقت مضى، بحاجة إلى أن تبقى فكرته للتضامن الدولي خالدة.

إن حالة اللاجئين الحالية تشكل أزمة عالمية، ومسؤولية عالمية وهي اليوم أيضا أزمة مسؤولية عالمية. ونحن بحاجة إلى

التراع العسكري. وقد أدى الافتقار إلى الموارد وارتفاع مستوى سطح البحر والكوارث الطبيعية بالفعل إلى إلحاق الدمار بالنساء والرجال الذين يعيشون في الدول الضعيفة. ويمكن لتغير المناخ أن يعمل باعتباره مضاعفا للتراع، مما يهدد السلام فضلا عن فرصنا لتحقيق جميع أهدافنا للتنمية المستدامة. ونحن بحاجة إلى اتخاذ مسار عمل لبناء اقتصاد عالمي منخفض الانبعاث الكربوني ومقاوم لتغير المناخ. وعلينا حماية النظم الإيكولوجية البرية والمائية. وهذا ليس خيارا؛ بل هو ضرورة لبقائنا.

ولذلك على العالم التوصل إلى اتفاق منصف وطموح وملزم قانونا في باريس في كانون الأول/ديسمبر يوقف، بمرور الوقت، ارتفاع درجة الحرارة العالمية في مستوى أدنى من درجتين مئويتين، بقدر الإمكان. وستضطلع السويد بدورها بأن تصبح إحدى أولى دول الرعاية الاجتماعية الخالية من الوقود الأحفوري في العالم وبدون أية انبعاثات صافية لغازات الدفيئة بحلول عام ٢٠٥٠. وسنكون داعما قويا لصندوق المناخ الأخضر والعمل الدولي المتعلق بالمناخ، بهدف دعم التكيف ونقل التكنولوجيا على نطاق عالمي.

كما يلزم أن يشهد العقد المقبل توجيه استثمارات رئيسية في التحاق شبابنا بالمدارس وتعليمهم العالي وتدريبهم المهني. ونحن بحاجة إلى بناء مجتمعات منصفة ومتساوية، حيث تستخدم المساهمات العادلة للأغنياء لتمويل نعمة المعرفة والقوة للفقراء. وذلك أساس للسلام عزيز للغاية بحيث لا يمكن تجاهله. وعلاوة على ذلك، فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بإمكانية تحقيق المساواة بين الجنسين. ومنع النساء من السلطة والمناقشة العامة والعمل والتعليم وحرمانهن من حقهن الإنساني في أن يقررن لأنفسهن، بما في ذلك سيطرهن على أجسادهن بالذات وإنجائهن وحياتهن الجنسية - كل ذلك يعد وصمة عار عالمية.

وفي غضون ذلك، لا يمكن أن ننسى التزاعات الأخرى. فأني طفل في غزة بلغ من العمر سبع سنوات عاش بالفعل ثلاثة حروب. ويلزم استئناف محادثات السلام لكي يتسنى لدولة إسرائيل أن تعيش إلى جانب دولة فلسطينية ديمقراطية ومتماسكة ولديها مقومات البقاء. وأيدت السويد الدولة الفلسطينية. ونريد أن نشهد قيام علاقة أكثر تكافؤا تمهد الطريق للحل القائم على وجود دولتين الذي يعتبره الإسرائيليون والفلسطينيون والمجتمع الدولي الواسع الطريق الصحيح نحو تحقيق السلام. كما ستزيد السويد جهودها لتعزيز حفظ السلام وإدارة الأزمة.

إننا نساهم بموظفين مدنيين في البعثات في جنوب السودان وأفغانستان وليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرق الأوسط، وأوفدنا موظفين عسكريين إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والتحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونحن على استعداد للمساهمة في بعثات الأمم المتحدة في المستقبل ونواصل البحوث عن مذاهب وأساليب متطورة لحفظ السلام بغية تبادلها في إطار الأمم المتحدة.

ويعني العمل على صون السلام أيضا متابعة وعودنا المتبادلة بترع السلاح، وهي تحديدًا، السعي للتوصل إلى حلول قانونية وعملية وتقنية لتخليص عالمنا بشكل كامل أسلحته النووية المتبقية التي يبلغ عددها ١٦ ٠٠٠؛ والتدمير النهائي لما يتبقى من الأسلحة اللإنسانية الأخرى، مثل الأسلحة البيولوجية والكيميائية؛ وتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة؛ ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك الذخائر. فإذا انخرطنا عن تلك الأهداف، فإن البشرية ستعاني من جراء أخطائنا.

وإذا كان إحلال السلام يعني ما هو أكثر من عدم نشوب الحرب، فإن بناء السلام يعني أكثر من المنع المباشر لنشوب

وفي عام ٢٠١٧، سيكون قد مضى ٢٠ عاما منذ أن شغلت السويد للمرة الأخيرة مقعدا في مجلس الأمن. وعلى مدى الأعوام، وقفنا إلى جانب من يقاتلون من أجل الاستقلال والكرامة وضد القمع والاستعمار والفصل العنصري وعدم المساواة. وفي الوقت الحالي نسعى لنيل ثقة الأعضاء بمناصرة منظور الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم لتكون عضوا غير دائم في مجلس الأمن. وسنسعى بشكل دؤوب لجعل المجلس سريع التصدي للتحديات الأمنية في عصرنا وأكثر تمثيلا وشفافية وفعالية. ويجب أن يعكس مجلس الأمن بعد إصلاحه الوقائع الحالية، مع التمثيل الكافي لأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. كما نؤيد الجهود الرامية إلى تقييد استخدام حق النقض (الفيتو).

وبالرغم من أننا نشهد الشدائد، فإننا نشعر بالأمل. وكان الاتفاق بشأن المسألة النووية الإيرانية فعلا انتصارا لفكرة الدبلوماسية. فالجهود المشتركة تحقق تقدما مشتركا. وسيمكننا قرارنا بشأن أهداف التنمية المستدامة الجديدة، إذا نفذ بشكل شامل، من إنشاء معلم بارز آخر في التاريخ الإنساني. وسيتيح لنا مؤتمر القمة المقبل بشأن تغير المناخ في باريس الفرصة للعمل - المتأخر، ولكن من المأمول ألا يكون متأخرا للغاية.

إن السويد ملتزمة التزاما كاملا بإنجاز تلك المهام. ونرى أن المجتمع الدولي هو الأساس الأول والأهم لتحقيق السلام المشترك والازدهار. والتعاون الدولي هو السبيل الوحيد لتحويل التضامن إلى تغيير ملموس. ويجب أن يكون هذا العام المعلم الأساسي للتنمية العالمية والأجيال المقبلة. ولذا لننشئ ذلك المعلم، الذي يخدم دولنا ويخدم عالمنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة السويد على البيان الذي أدلى به من فوره.

وحان الوقت للتخلص بصورة نهائية من الهياكل التي تميز ضد البشر وتستصغرهم، أيا كانت الأسس. وأن الأوان للاعتراف الكامل بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي يمكن النساء من الاضطلاع بدورهن البالغ الأهمية في صون السلام وبناء الدولة. وحان الوقت لأن نعتبر العنف الجنسي أحد أشد الأسلحة دمارا ولمكافحته بكامل قوة المجتمع الدولي.

إن الأزمان الجديدة تتطلب نمط تفكير جديد. وكما قال لي عدة زعماء لبلدان جزرية: "نحن لسنا دولة جزرية صغيرة؛ بل نحن دولة محيطية كبيرة". وبغية الفهم الكامل لإمكانية الاقتصاد العالمي الجديد، نحن بحاجة إلى إزالة التحيز الاستعماري القديم والمفاهيم الخاطئة لمصطلحات الكبير والصغير، والشمال والجنوب، والشرق والغرب.

وعلىنا الترحيب بتحويل وتوسيع الاقتصاد العالمي من خلال التجارة الحرة والمنصفة والنهوض به والتوصل إلى اتفاق عالمي لتوفير فرص العمل اللائق، وفي الوقت نفسه العمل على تحرير حوالي ١٦٠ مليون من العمال الأطفال وأيضا وضع حد للعبودية المعاصرة. وتقوم السويد باتخاذ تدابير ملموسة لمواصلة الدعم على أعلى مستوى لخطتنا المشتركة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وسنواصل تخصيص نسبة ٠,١ في المائة من دخلنا القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وبالنسبة لي، فإن الأقوال التي لا تتبعها الأعمال لا تستحق التفوه بها، ولكن التحديات أمام المجتمع الدولي تظهر أيضا الحاجة الماسة إلى تعزيز الأمم المتحدة وإصلاحها. وتساهم السويد بالموارد، ولكننا نريد أن نساهم بالإصلاحات. ونريد أن نجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وشفافية ومهيأة لتحقيق الغرض المنشود. وسنعمل على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وليس أقلها الاتحاد الأفريقي.

ونشهد تشريد السكان، مع وصول أعداد اللاجئين والمهجرين قسرا إلى نطاق لم يشهد لأكثر من نصف قرن. ويتعرض وجودنا ذاته للتهديد من جراء الدمار العشوائي الذي يلحق بنظم كوكبنا التي تعين على استمرار الحياة.

بيد أن هذه أيضا مرحلة تتميز بالفرص السانحة. ففي الوقت الحالي، يحظى عالمنا المترابط بقدرات مالية وعلمية وتنظيمية للتصدي للتحديات المتنوعة والمترابطة التي تشكل تهديدا مشتركا لجميع الدول الأعضاء. وفي مؤتمر القمة التاريخي الذي عقد في نهاية الأسبوع، ألزمت أنفسنا بشكل جماعي بتحقيق الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة بغية تشجيع التنمية المنصفة والشاملة لجميع شعوبنا. ولا يزال التحدي الحقيقي هو حشد الإرادة السياسية الجماعية والموارد لضمان التنفيذ الشامل للخطة التي أيدناها رسميا. وشرعت باكستان بالفعل في العمل على تنفيذ الأهداف الوطنية لتعزيز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما نقوم بإنشاء آلية قوية لرصد هذه الأهداف والغايات وتنفيذها.

وفي وقت لاحق هذا العام، في باريس، سنكون بحاجة إلى التصدي بمسؤولية مشتركة ولكنها متفاوتة للتهديد الذي يمثله تغير المناخ. ويجب ألا تقف مصالح باكستان في طريق قطع الترام طموح وجماعي بوقف الضرر الواقع على كوكبنا وعكس اتجاهه.

وفي الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ينبغي أن نسعى جاهدين لتكليف المنظمة للتصدي بفعالية للتحديات الراهنة والناشئة التي تواجهنا جميعا. وتؤيد باكستان الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. ونحن بحاجة إلى مجلس أمن يكون أكثر ديمقراطية وتمثيلا وخضوعا للمساءلة وشفافية - مجلس يعكس مصالح جميع الدول الأعضاء، وفقا لمبدأ تساوي الدول في السيادة، وليس ناديا موسعا للأقوياء وأصحاب الامتيازات.

اصطحب السيد ستيفان لوفن، رئيس وزراء مملكة السويد، من المنصة.

خطاب السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية.

اصطحب السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد شريف (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نهني السيد ماغتر ليكتوفت على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السبعين. فهو اعتراف بسجله المهني المتميز في الخدمة العامة. كما نشيد بالسيد سام كوتيسا على قيادته المحنكة للدورة التاسعة والستين.

وقبل سبعين عاما، أنشئت الأمم المتحدة من أنقاض أشد الحروب تدميرا التي شهدتها العالم في التاريخ. وكان الغرض من المنظمة بناء السلام العالمي والازدهار على أساس مبادئ الإنصاف والتعاون والعمل المشترك. وبالرغم من قيود الحرب الباردة، عملت الأمم المتحدة منارة للأمل ومستودعا للحرية ومناصرا للمضطهدين ومحركا لتحقيق التنمية والتقدم.

ولكننا نحن، شعوب الأمم المتحدة، لم ننجح في تحويل الأسلحة إلى نصال محارث أو تعزيز الازدهار العالمي وتهيئة جو من الحرية أفسح. وعادت المجاهدة بين الدول الرئيسية في وقت تسود الاضطرابات في العديد من أجزاء العالم. فالإرهاب آخذ في الانتشار. ولم يتم التغلب بعد على الفقر والحرمان. وتتفشى الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان.

حيث تعصف بها أعمال العنف والصراعات العرقية والطائفية ويزور تنظيم داعش. وينجرّ البعض الآخر نحو المستقبل. وازدادت مأساة فلسطين سوءا. واليوم، يبدو السبيل المقبول للسلام بين فلسطين وإسرائيل - الحل القائم على وجود دولتين - أبعد من أي وقت مضى بسبب الموقف المتعنت للسلطة القائمة بالاحتلال. ومع ذلك، وبينما أتكلم الآن، يُرفع العلم الفلسطيني الشامخ خارج هذه القاعة مباشرة. ونأمل أن يكون هذا مجرد خطوة أولى. ونتطلع إلى الترحيب بفلسطين كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة.

إن المسلمين يعانون في مختلف أنحاء العالم، حيث يتعرض الفلسطينيون والكشميريون للاضطهاد على يد احتلال أجنبي؛ وتضطهد الأقليات؛ وهناك تمييز ضد المسلمين اللاجئين الفارين من الاضطهاد أو الحرب. ويجب على المجتمع الدولي رفع هذا الظلم عن الشعوب المسلمة.

ونرحب بالاتفاق النووي الشامل الذي تم التوصل إليه بين إيران ومجموعة خمسة زائدا واحدا، الأمر الذي يبين ما يمكن أن تحققه المشاركة الدبلوماسية وتعددية الأطراف، كما أنه ييسر بالخير بالنسبة للسلام والأمن في منطقتنا وما وراءها.

شهدت العلاقات بين باكستان وأفغانستان تحولا إيجابيا بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في كابول. وتبذل باكستان جهودا دؤوبة لتيسير عملية المصالحة الأفغانية استجابة لطلب من الحكومة الأفغانية وبدعم من المجتمع الدولي. وقد بدأ الحوار بالفعل بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان، وهو الأول. وللأسف، فإن بعض التطورات أوقفت هذه العملية. وفي أعقاب ذلك، تصاعدت هجمات المتشددين، ونحن ندين ذلك إدانة قاطعة. وستستمر باكستان في جهودها من أجل المساعدة في استئناف عملية الحوار وتعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان. ولكن، لا يمكننا القيام بذلك ما لم نجد التعاون المطلوب من الحكومة الأفغانية. فالتوترات بين أفغانستان

وما انفك حفظ السلام المسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة. وتعتز باكستان بدورها التاريخي والحالي باعتبارها إحدى البلدان الرئيسية المساهمة بقوات. ونعتبر هذا التزامنا لنا بإعلاء شأن السلام والأمن الدوليين.

إن باكستان ضحية رئيسية للإرهاب. فقد خسرتنا الآلاف الأرواح، بما في ذلك أرواح المدنيين والجنود، بسبب أعمال العنف الإرهابية.

فقد عزز ذلك الدم الذي أريق، بما في ذلك دم أطفالنا الأبرياء، تصميمنا على تخلص مجتمعنا من هذه الآفة. وسنحارب الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن رعايته. وعمليتنا "ضرب عصب" هي أكبر حملة لمكافحة الإرهاب في كل مكان، وذلك بمشاركة ما يزيد على ١٨٠ من أفراد قواتنا الأمنية. وقد أحرزت تقدما كبيرا في تطهير بلدنا من جميع الإرهابيين ولن نتوقف حتى نحقق هدفنا. وهذه العملية تكملها خطة عمل وطنية شاملة تجمع بين الإجراءات الشرطية والأمنية والتدابير السياسية والقانونية ومجموعات سياسات عامة اجتماعية واقتصادية ترمي إلى مكافحة التطرف العنيف.

إن خطر الإرهاب العالمي لا يمكن هزيمته ما لم نعالج الأسباب الكامنة وراءه. فالفقر والجهل جزء من المشكلة. ويجب مجابهة الأيديولوجيات المتطرفة. ولكن ينبغي كذلك الرد على خطاب الإرهابيين عن طريق الحل المنصف للعديد من حالات الظلم والقهر ضد المسلمين في أنحاء مختلفة من العالم. وللأسف، يسعى البعض إلى استخدام الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب لقمع الحق المشروع للشعوب المحتلة في تقرير مصيرها.

ويشكل صعود الإرهاب وانتشاره في جميع أنحاء الشرق الأوسط اليوم تحديات أمنية غير مسبقة. فقد دخل العديد من بلدان المنطقة اليوم في دوامة من الصراع وعدم الاستقرار،

ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ شخص في كفاحهم من أجل تقرير المصير. وهذا أكبر فشل مستمر للأمم المتحدة.

وعندما توليت مهام رئيس وزراء باكستان في حزيران/يونيه ٢٠١٣ للمرة الثالثة، كانت إحدى أولوياتي الأولى تطبيع العلاقات مع الهند. وقد مددت يدي إلى القيادة الهندية للتأكيد على أن عدونا المشترك هو الفقر والتخلف وأن التعاون ينبغي أن يحدد علاقتنا، لا المواجهة. ومع ذلك، تتزايد اليوم انتهاكات وقف إطلاق النار على طول خط المراقبة والحدود المعمول بها مما يتسبب في مقتل المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. والحكمة تقتضي أن تمتنع أقرب جارائنا عن إثارة القلاقل في باكستان. وينبغي للبلدين معالجة وحل أسباب التوتر واتخاذ جميع التدابير الممكنة لتجنب المزيد من التصعيد. ولذلك، أود أن أعتمد هذه الفرصة لاقتراح مبادرة سلام جديدة مع الهند، تبدأ بالتدابير الأسهل من حيث التنفيذ.

أولاً، نقترح أن تضيفي باكستان والهند الطابع الرسمي على تفاهم عام ٢٠٠٣ من أجل الاحترام الكامل لوقف إطلاق النار على طول خط المراقبة في كشمير. وتحقيقاً لهذه الغاية، ندعو إلى توسيع فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان من أجل رصد التقيد بوقف إطلاق النار. ثانياً، نقترح أن تعيد باكستان والهند التأكيد على أنهما لن تلجأ إلى استخدام أو التهديد باستخدام القوة في أي ظرف من الظروف. وهذا عنصر أساسي في ميثاق الأمم المتحدة. وثالثاً، يجب اتخاذ خطوات لجعل كشمير منطقة متروعة السلاح. رابعاً، ينبغي للبلدين الاتفاق على الانسحاب المتبادل غير المشروط من منطقة نهر سياتشن الجليدي، أعلى ساحة قتال في العالم. وسيمكن تخفيف تصورات الأخطار من خلال جهود سلام مثل هذه باكستان والهند من التوصل إلى اتفاق بشأن طائفة واسعة من التدابير للتصدي للخطر الذي تشكله منظومات الأسلحة الهجومية والمتقدمة.

وباكستان ليست في مصلحة أي من البلدين. وما يشجعنا هو أن المجتمع الدولي، بما في ذلك القوى الكبرى، ترغب في استمرار عملية السلام في أفغانستان.

وتقدر باكستان أيما تقدير دور الصين الاستباقي في تعزيز السلام والازدهار في أفغانستان وفي منطقتنا. ونرحب برؤية الصين المعروفة بـ "حزام واحد وطريق واحد". فمن شأن الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان، الذي أعلنه الرئيس شي جين بينغ خلال زيارته لباكستان في وقت سابق من هذا العام، أن يحفز التكامل الاقتصادي الإقليمي ويحقق الرخاء للمنطقة بأسرها وخارجها. ونعتبر ذلك نموذجاً ملهماً للتعاون بين بلدان الجنوب ينبغي أن يُحتذى. ونرحب أيضاً بزيادة تركيز روسيا على التعاون الآسيوي. ومنظمة شنغهاي للتعاون - التي ستنضم إليها باكستان في هذا العام بوصفها عضواً كاملاً العضوية، تحمل في طياتها الكثير من الخير في ما يتعلق بتعزيز الترابط الإقليمي.

إن تاريخ جنوب آسيا هو تاريخ الفرص الضائعة. ومن بين عواقبه الوخيمة استمرار الفقر والحرمان في منطقتنا. وتشكل التنمية الأولوية الأولى لحكومة بلدي وهي تدعم سياسيي المتعلقة ببناء منطقة جوار يسودها السلام. إن شعوبنا بحاجة إلى السلام لكي تزدهر. والسلام يتحقق بالحوار، لا بالتنافر.

فعندما بدأ الحوار الشامل مع الهند في عام ١٩٩٧، اتفق بلدانا على أن يشمل الحوار بندين أساسيين - كشمير والسلام والأمن - إلى جانب ست مسائل أخرى، بما فيها الإرهاب. وأولوية وضرورة معالجة هاتين المسألتين أكثر إلحاحاً اليوم. وإجراء مشاورات الكشميريين، الذين يشكلون جزءاً لا يتجزأ من النزاع، ضروري من أجل إيجاد حل سلمي. لقد ظل نزاع كشمير من دون حل منذ عام ١٩٤٧. وظلت قرارات مجلس الأمن ذات الصلة حبراً على ورق. ولم تعرف ثلاثة أجيال من الكشميريين إلا الوعود الكاذبة والقمع الوحشي. وتوفي

السيدة سولبيرغ (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية):
يبلغ عمر الأمم المتحدة الآن ٧٠ عاما. وكما قال الرئيس ترومان في بداية الاجتماع الذي عقد في سان فرانسيسكو، حين صيغ ميثاق الأمم المتحدة: "أنتم أعضاء هذا المؤتمر، عليكم أن تكونوا المهندسين لعالم أفضل. وبين أيديكم يكمن مستقبلنا." ولقد كان محقا في ذلك. وقد خدم ميثاق الأمم المتحدة البشرية بصورة جيدة لمدة ٧٠ عاما. وعلى الرغم من العديد من التحديات، كانت هناك إنجازات هامة: إنهاء الاستعمار وإنشاء المنظومة العالمية لحقوق الإنسان والأهداف الإنمائية للألفية وتخفيض عدد الحروب بين الدول.

وللأسف، وفيما نحتفل بهذه السنوات الـ ٧٠، يزداد مرة أخرى بروز قوى الفوضى والتمييز والعنف والاضطراب. وتنتهك الدول وجهات من غير الدول القانون الدولي والمعايير العالمية وحقوق الإنسان. ومن النتائج المترتبة على ذلك أزمة اللاجئين الضخمة التي نشهدها، حيث يوجد ٦٠ مليون لاجئ ومشرّد.

وجميع الدول تستفيد من النظام القانوني العالمي حيث يسود الحق فوق القوة. ومن أهم القواعد في النظام العالمي الجديد الذي أنشئ عام ١٩٤٥ هي احترام الحدود المعترف بها دوليا. وقد تم انتهاك هذا المبدأ الأساسي انتهاكا صارخا في أوروبا خلال السنتين الماضيتين، وجرى تغيير المشهد الأمني في أوروبا. يجب علينا أن نعود إلى الحالة حيث تمثل جميع الدول لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

إن أخطر أربع أزمات إنسانية في العالم هي في الواقع، أزمات سياسية. فقد تجاهل السياسيون المتعطشون للسلطة والجماعات المسلحة والقادة العسكريون، مخنة شعوبهم في البلدان المعنية: جنوب السودان واليمن وسوريا والعراق. وعندما تتجاهل سلطات الدولة سيادة القانون أو تفشل في الارتقاء إلى مستوى التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان، فإن

باكستان لا ترغب ولا تشارك في سباق تسلح في جنوب آسيا. ومع ذلك، فإننا لا يمكن أن نبقي غافلين عن الديناميات الأمنية المتغيرة وتكديس الأسلحة في منطقتنا، الأمر الذي يحتم علينا أن نواصل اتخاذ الخطوات الضرورية للحفاظ على أمننا. ويوصف باكستان دولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية، فإنها ستواصل دعم أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. فقد حافظنا على أعلى معايير الأمن النووي، وأنشأنا نظاما فعالا لضمان سلامة وأمن منشآتنا ومخزوناتنا النووية. إن جنوب آسيا تحتاج إلى استقرار استراتيجي، وهذا يتطلب حوارا جادا لتحقيق الانضباط النووي والتوازن التقليدي وحل الصراعات.

وأخيرا، نتطلع إلى القيام بدورنا في بناء حقبة سلام ورخاء أكثر إشراقا في جنوب آسيا. ونحن مدينون بذلك إلى شعبنا وإلى الأجيال المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء باكستان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان، من المنصة.

خطاب السيدة إيرنا سولبيرغ، رئيسة وزراء النرويج

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة وزراء النرويج.

اصطُحِبَت السيدة إيرنا سولبيرغ، رئيسة وزراء النرويج، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيدة إيرنا سولبيرغ، رئيسة وزراء النرويج، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الهجمات في حالات النزاع. ونحث البلدان الأخرى على الانضمام إلينا.

ونحن نشهد تقدماً في العراق، ويتحدونا الأمل بالنسبة لجنوب السودان. والنرويج ملتزمة بدعم الترتيبات الانتقالية لمساعدة جنوب السودان في الخروج من نزاعه المدمر للذات. لقد بدأت الأزمة في سورية باحتجاجات سلمية تدعو إلى الحرية. وقد قوبلت هذه الاحتجاجات بحملة قمع عنيفة. واحترام حقوق الإنسان هو من الالتزامات الأساسية لأيّة حكومة. إن الهجرة الجماعية من سورية اليوم هي نتيجة مباشرة لأعمال العنف التي مارستها الحكومة.

كما أتاح الصراع الدائر في سورية للمجموعات الإرهابية المتطرفة، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الحصول على موطئ قدم. واليوم، تقوم كل من الحكومة والجماعات من غير الدول، مثل تنظيم الدولة وجبهة النصرة، بارتكاب الفظائع الوحشية. ولا بد من وقف انتشار هذه الجماعات المتطرفة.

وستتقيد النرويج بالمعايير العالمية في استجابتها للأزمة. ونحن نستقبل اللاجئين على حدودنا تماشياً مع الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١ والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. لقد اتفقنا على استقبال عدد كبير من اللاجئين السوريين الموجودين في البلدان المجاورة لغرض إعادة التوطين في إطار نظام الحصص المعمول به في الأمم المتحدة. إننا نشارك في جهود الإنقاذ في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد سبق أن ضاعفنا من المعونة الإنسانية إلى سورية والمنطقة هذا العام، وسوف نقدم المزيد من المساعدات. وسوف نستضيف مؤتمراً للمانحين بالتعاون مع ألمانيا والأمم المتحدة.

وعندما يفشل القادة في تحمل أبسط مسؤولياتهم الأساسية، يجب على المجتمع الدولي الاستفادة من الأدوات الموجودة تحت تصرف الأمم المتحدة. وقد وضعت الأمم

النتيجة في كثير من الأحيان هي النزاع والفوضى. والعواقب الإقليمية والعالمية لهذه الأزمات بعيدة المدى.

وخلال العام ٢٠١٥، أجرت الأمم المتحدة ثلاثة استعراضات هامة لعمليات السلام وهيكل بناء السلام وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وستكون هذه الاستعراضات أداة هامة من أجل تحسين عملنا في مجال السلام والأمن وحقوق الإنسان والوساطة ومنع نشوب النزاعات. ويجب أن نضمن أن يكون لدى الأمم المتحدة التمويل والدعم السياسي الكافيان من أجل منع الاستبعاد السياسي وسوء الإدارة. وبعد ذلك، سوف نكون قادرين بشكل أفضل على منع نشوب النزاعات والأزمات الإنسانية الناجمة عنها.

ويقع على عاتق الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن مسؤولية خاصة. ونحث النرويج جميع الدول على الانضمام إلى مدونة قواعد السلوك المقترحة لكي يتمكن مجلس الأمن من أن يتصرف بشكل حاسم ضد الفظائع الجماعية. ونحن نؤيد المبادرة الفرنسية بتعليق استعمال حق النقض في حالات من هذا القبيل. وسوف نكثف جهودنا من أجل دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وقدرة الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات.

أن تدفق الأسلحة إلى مناطق النزاع وعدم حماية المدنيين يزيدان من المعاناة الإنسانية. وتتيح لنا معاهدة تجارة الأسلحة، بأهدافها الإنسانية، أداة هامة لمعالجة هذه المشاكل. وقد دعا الأمين العام جميع أطراف النزاعات إلى الامتناع عن استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان. ونحن نؤيد دعوته.

كما اعتمدنا في مؤتمر أوصلو بشأن المدارس الآمنة، المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح. وأيد حوالي ٤٩ بلداً بالفعل إعلان المدارس الآمنة. وقد تعهدت الدول بحماية التعليم من

الكبيرة في مجال التعليم. وتتمثل خطوة أولى في اللجنة الدولية المعنية بتمويل فرص التعليم العالمية، التي أعلن عن إنشائها خلال مؤتمر قمة أوصلو بشأن التعليم من أجل التنمية الذي عُقد مؤخراً. وستضاعف النرويج استثماراتها في التعليم للفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧. ولكن التنمية المستدامة غير ممكنة من دون كفالة احترام حقوق الإنسان. ولذلك، فإن من الأهمية بمكان التأكد من أن ركائز حقوق الإنسان للأمم المتحدة قوية ومتينة. وإذا لم نوفر التمويل الكافي للجهود المبذولة في مجال حقوق الإنسان، فلن نتمكن من تحقيق النتائج التي نريدها ونحتاج إليها.

ولا ينبغي النظر إلى الأمم المتحدة على أنها عبء مُكلف؛ فهي توفر الحلول لجميع الدول الأعضاء وهي توفر حلولاً مريحة للجميع. وأود أن أسلط الضوء على مجالين يتضح ذلك فيهما بشكل خاص. أولاً، تُسمى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار دستور المحيطات. وهي توفر إطاراً واضحاً لجميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وهي تُنظم حقوق وواجبات مختلف الدول. وينبغي الاستفادة منها بشكل كامل للمساعدة على الحد من التوترات ومنع نشوب النزاعات وإيجاد حلول سلمية. ثانياً، إن تغير المناخ حقيقة. ومؤتمر القمة بشأن المناخ الذي سيعقد في باريس في وقت لاحق من هذا العام هو فرصتنا لتحمل مسؤولياتنا واتخاذ إجراءات. ونحن، الدول الأعضاء، يجب أن ندرك تلك الفرصة من أجل مستقبلنا بوصفنا دولاً وبوصفنا مجتمعاً عالمياً.

إننا يمكن أن نكون الجيل الذي يقهر الفقر المدقع. ويمكن أن نكون الجيل الذي يمنع الأزمات السياسية من أن تصبح أزمات إنسانية. وإننا بالفعل أول جيل يخبر تغيراً في المناخ من صنع الإنسان. ودعونا أيضاً نكون الجيل الذي يوقف تغير المناخ. ويمكن أن نكون الجيل الذي يحقق في نهاية المطاف الحق في التعليم للجميع. وباعتبار ميثاق الأمم المتحدة نقطة

المتحدة العديد من المعايير العالمية. قبل خمسة عشر عاماً، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. إنه قرار تاريخي، ولكن تنفيذه يستغرق وقتاً طويلاً. وفي العديد من المدن التي عصفت بها الحرب في سورية، تدعو جماعات من النساء إلى وقف إطلاق النار والإجلاء. وهن يقمن بذلك معرضات أنفسهن لمخاطر شخصية. وينبغي أن تلهمنا شجاعتهن. يجب أن نكثف تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن.

وقبل ٧٠ عاماً، شرعنا بدأنا مسيرتنا من أجل القضاء على التطرف. ويجب الاستمرار في مكافحة التطرف في بلداننا كذلك. والتطرف يطل برأسه مرة أخرى في أشكال وصيغ مختلفة. إن أيديولوجية الفوضى والتمييز والعنف والاضطراب تهيمن على أيديولوجيات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة ومختلف المنتسبين إليهما. والتعاون الدولي على جميع المستويات أمر ضروري. وفي حزيران/يونيه، استضافت النرويج مؤتمراً أوروبياً بشأن مكافحة التطرف العنيف، حيث تم إطلاق شبكة الشباب الأوروبي.

وستبقى استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب حجر الزاوية لجهودنا. ونرحب أيضاً بمبادرة الأمين العام المتعلقة بوضع خطة عمل جديدة للأمم المتحدة بخصوص هذه المسألة، وأود أن أبرز أهمية إدماج الفتيات والنساء في التخطيط للجهود الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف وتنفيذها.

وأهداف التنمية المستدامة التي اعتمدت مؤخراً هي مثال آخر على الدور الهام الذي تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع به. ونعلم أن الصحة والتعليم أساسيان في النمو الشامل للجميع وإيجاد فرص عمل. وقد كان وباء الإيبولا صيحة تنبيه لنا جميعاً. كما أن التعليم أمر حاسم في حل النزاعات وإعادة بناء المجتمع. ومع ذلك، فنحن بحاجة إلى التصدي للفجوة المالية

أن أشكر معالي السيد سام كوتيسا على قيادته المتميزة أثناء الدورة التاسعة والستين.

في العام الماضي، ألقيت خطاباً أمام الجمعية العامة في أعقاب نصر انتخابي في فيجي (انظر A/69/PV.15). وقلت إن فيجي غدت مجتمعاً أكثر عدلاً وإنصافاً وتراحماً، ونحن نكتف جهودنا للتخفيف من حدة الفقر بفضل الاقتصاد الذي يتعزز بشكل سريع. واليوم، أفخر بأن أؤكد للجمعية على أن ديمقراطيتنا ناجحة واقتصادنا ينمو وأننا ننتشل تدريجياً المزيد من الناس من براثن الفقر كل يوم. وهذه ليست تجربة. إنه تغيير حقيقي وثوري في طريقة حكمنا نحن الفيجيين لأنفسنا وكيف يُعامل بعضنا بعضاً.

ولن أقول إن الأمر كان سهلاً، لأنه لم يكن كذلك. ولكن كانت لدينا سنة واحدة من الديمقراطية البرلمانية القائمة على تبادل الآراء والمواطنة المشتركة والمتساوية في إطار دستور يُقدر كل مواطن فيجي على قدم المساواة، بغض النظر عن الانتماء العرقي أو حقوق المولد أو المعتقد أو نوع الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الموقع الجغرافي. وهذه سابقة. ففي الماضي، أجرينا انتخابات؛ واليوم لدينا انتخابات لا تؤدي إلى طغيان الأغلبية. وكان الطريق وعراً في بعض الأحيان، حيث دخلنا في معارك فكرية وتبادلنا الاتهامات في قاعة البرلمان وفي وسائط الإعلام وأمام الجمهور. وتبدو الديمقراطية أحياناً متسمة بالفوضى والاضطراب وتكون عرضة للمشاحنات التافهة، ولكنه ثمن ندفعه نحن الفيجيين بكل سرور من أجل فرصة التمتع بفوائدها العديدة.

ومن الطبيعي أن مجتمعاتنا الآن أكثر تعاطفاً واقتصادنا أكثر قوة. فنحن ننفذ إصلاحات اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق ترمي إلى إطلاق طاقات شعبنا وتشجيع الاستثمار وإيجاد فرص عمل وتحسين أحوال الفقراء والمهمشين في فيجي. وقد أدخلنا التعليم المجاني في المرحلتين الابتدائية

البداية بالنسبة لنا، يجب أن نكيف معاييرنا العالمية بغية التصدي للتحديات الجديدة. ولا بد من وقف قوى الفوضى والتمييز والعنف والاضطراب. والأمم المتحدة منتدى بالغ الأهمية لوضع تدابير مشتركة للتصدي للتهديدات المشتركة. ويجب أن نستخدمنا إلى أقصى حدودها ليتسنى لنا التصدي للتهديدات التي نواجهها اليوم، من تغير المناخ إلى الإرهاب. ويمكننا بالتالي ضمان أن تستمر الأمم المتحدة في خدمة الإنسانية على مدى ٧٠ سنة قادمة. ولا يزال أعضاؤها، بحسب كلمات ترومان، المهندسين المعماريين لعالم أفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة وزراء النرويج على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطُحبت السيدة إرنا سولبرغ، رئيسة وزراء النرويج، من المنصة.

خطاب السيد جوزايا فوريك باينيماراما، رئيس وزراء جمهورية فيجي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية فيجي.

اصطُحبت السيد جوزايا فوريك باينيماراما، رئيس وزراء جمهورية فيجي، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد جوزايا فوريك باينيماراما، رئيس وزراء جمهورية فيجي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد باينيماراما (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى القادة الذين تكلموا قبلي في تهنئة الرئيس على انتخابه. وأتمنى له النجاح في توجيه أعمال الجمعية العامة في دورتها السبعين لتصل إلى خاتمة مثمرة ومجدية. كما أود

دفعه. وكنا ملتزمين بذلك المسار بالفعل. وما كنا نحتاج إليه هو المشاركة والدعم، ويسرني القول إننا حصلنا على ذلك مرة أخرى، في نهاية المطاف. فمن الواضح أننا أنشأنا ديمقراطيتنا على أساس الالتزام بحقوق كل فرد في فيجي وصون كرامته، ونطبق ذلك الالتزام في عملنا في الأمم المتحدة.

ومنذ أنشأت فيجي بعثتها في جنيف في العام الماضي، تعمل حكومة بلادي بكل نشاط مع الدوائر المعنية بحقوق الإنسان. وفي وقت سابق من هذا العام، خاطبت مجلس حقوق الإنسان في جنيف، حيث عرضت أولويات فيجي في مجال حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بقانون الحقوق التدريجي في دستور فيجي لعام ٢٠١٣. ومواطنو فيجي يتمتعون الآن بمستوى غير مسبوق من الحماية، جرى إنفاذه من خلال هيئة قضائية مستقلة ولجنة معنية بحقوق الإنسان ومناهضة التمييز. وقد وجهت الدعوة إلى عدد من المكلفين بولايات خاصة من مجلس حقوق الإنسان لزيارة فيجي. ويسرني أن المقرر الخاص المعني بالحقوق في التعليم سيقوم بزيارة فيجي في غضون عام لتقييم جهود حكومي ومبادراتها الرامية إلى تعزيز الحق في التعليم ودعمها. وفيجي ملتزمة أيضاً بالتصديق على الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان في المستقبل غير البعيد. وهذا الالتزام الرسمي ينبثق بشكل طبيعي من إيماننا في الأساس بأن من حق جميع أبناء فيجي أن يعيشوا بكرامة. ونذكر أن ذلك سينطوي على التزامات إضافية تجاه شعبنا، وهي التزامات نحصر على الوفاء بها.

ومن خلال مشاركتنا في مجلس حقوق الإنسان، ومرة أخرى، نجد أن أصوات الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ وشواغلها الفريدة من نوعها لا تُسمع بسهولة. لدينا منظور فريد للعالم نود أن نتشاطره مع المجتمع الدولي المعني بحقوق الإنسان. ويتضمن منظورنا استرعاء الانتباه إلى الأثر الضار لتغير المناخ على قدرتنا على توسيع حقوق الإنسان في المنطقة وتعزيزها. ويشمل أيضاً توعية الآخرين

والثانوية للمرة الأولى وبذلنا جهوداً كبيرة من أجل تعميم منافع البرامج الحكومية والتكنولوجيا والسوق الحديثة لتشمل سكان المناطق النائية والتي تعاني من نقص الخدمات في البلد. إن تطوير البنى التحتية، بما في ذلك الطرق والكهرباء والمياه والرعاية الصحية، هو أولويتنا.

وكانت النتائج مشجعة. فقد نما اقتصادنا بنسبة أكثر من ٤ في المائة سنوياً خلال السنوات الثلاث الماضية، وزاد معدل النمو في عام ٢٠١٤ على ٥,٣ في المائة. ويتوقع خبراء الاقتصاد الوطنيون والدوليون أن نحقق هذا الرقم خلال هذا العام أو نتجاوزه. والاستثمار، لا سيما الاستثمار المحلي، أخذ في الازدهار. والتشيد والسياحة ينهضان، ولدينا فائض كبير في احتياطات النقد الأجنبي وزادت الوظائف الشاغرة المتاحة زيادة كبيرة، مما يبين أن الفيجيين واثقون. وهم يثقون بذاتهم وديمقراطيتهم ومستقبل بلدهم. وهذه هي أطول فترة متواصلة من النمو الاقتصادي في تاريخنا، وهي جزء من ثورة في المبادرة والطاقة ترتبط ارتباطاً مباشراً بديمقراطيتنا الجديدة.

إن التفاني في خدمة حقوق الإنسان الأساسية هو أساس الديمقراطية. فلا يمكن لأي ديمقراطية البقاء ما لم تكن حقوق كل فرد مقدسة وإذا قصرت الدولة في حماية، أو حتى عملت على تقويض، قدرة الجميع على التفكير والاعتقاد والعبادة كل حسب اختياره. ولا يمكن لأي ديمقراطية البقاء إذا كانت الانتخابات تعني أن الفائزين يستحوذون على كل شيء. ولا يمكن لأي ديمقراطية البقاء ما لم تكرر قدسية الكرامة الإنسانية بوصفها حقاً وتبذل كل الجهود لضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للشعب، وهو ما ينص عليه دستورنا.

لقد جعلنا المواطنين يثقون بنا بعد أن كانوا يتشككون فينا ويوجهون لنا سهام النقد. وتجاوزنا الجزاءات والعزلة التي فرضتها دول ديمقراطية أخرى لاعتقاد خاطئ بأنها ستدفعنا إلى الديمقراطية دفعاً. وفي واقع الأمر، لم نكن في حاجة إلى أي

العالمية بأقل من ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. ويطالب بأن يكون اتفاق باريس ملزماً قانوناً لجميع الأطراف، وأن يقر الاتفاق بأن الخسائر والأضرار عنصر مستقل بذاته. كما نطالب بأن يتم تمويل تدابير التكيف مع تغير المناخ من المنح بنسبة ١٠٠ في المائة.

إن الخيارات التي نواجهها قد تكون صعبة سياسياً على المدى القصير، ولكن العواقب التي نشهدها بالفعل - التدهور البيئي ودرجات الحرارة التي لا تطاق، والقحط والعواصف المدارية الشديدة وأنماط الطقس التي لا يمكن التنبؤ بها - كلها ببساطة ظواهر لا يمكن قبولها. لقد انتخبنا كقادة، ولا بد للقادة أن يكونوا قادرين على شرح تلك العواقب لشعوبهم وإقناعهم بتقديم التضحيات الضرورية على المدى القصير لصالح الجميع. وهذه العواقب حقيقية بالنسبة لفيجي وجيرانها. لدينا خطط لنقل ٤٥ قرية إلى مناطق أكثر ارتفاعاً، وبدأنا في ذلك بالفعل. ونحن ملتزمون بإعادة توطين السكان من الدول الجزرية المنخفضة الأخرى جنوب المحيط الهادئ الذين يواجهون احتمال ابتلاع مياه المحيطات المرتفعة لجزرهم والسقوط لا محالة في غياهب النسيان. ولو حدث ذلك، سيصبح مواطنو تلك الدول الجزرية لاجئين، يسيطر عليهم الشعور باليأس والضياع، شأنهم شأن مئات الآلاف الفارين من النزاع في سوريا والعراق. تلك العواقب حقيقية جداً، وتحدث الآن. وحان الوقت لنبدل لأمبالنا.

وفيجي ترحب بشكل خاص باستحداث الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة بالمعنى بحفظ المحيطات والبحار وإدارتها على نحو مستدام. ومصيرنا تشكله المحيطات التي نعيش فيها. ولكننا نرحب أيضاً بذلك الهدف مثل سائر سكان الأرض، لأن صحة المحيطات والبحار ذات أهمية حيوية للجميع. وفي المحيط الهادئ، ولفترة طويلة جداً الآن، لاحظنا تدهور صحة محيطنا، كما يتضح من تردي الشعاب المرجانية والتلوث البحري، وتضرر النظم الإيكولوجية

بشأن التحديات التي تواجه الكثير منا في إنشاء مؤسسات سليمة وتغيير التوجهات الثقافية السائدة منذ فترة طويلة والتي ربما تقف عقبة في طريق الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. تلك هي القضايا التي ستواصل فيجي طرحها الآن، وكعضو في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، لو تم انتخابها.

وشأننا شأن جيراننا في جنوب المحيط الهادئ والدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى، نرى المستقبل المشرق الذي رسمناه لأنفسنا يخبو بريقه جراء احتمال تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. وكانت فيجي صريحة في الإصرار على أن تفي كل الدول بواجبها للحد من انبعاثات الكربون والسيطرة على إنتاج الغازات المسببة للاحتباس العالمي. وفيجي تبذل جهوداً مضنية للقيام بدورها، لكن دورنا في إثارة تلك الأزمة ضئيل للغاية، وبكاد لا يذكر عملياً. وعلى الدول الكبرى المتقدمة النمو، والدول النامية الرئيسية أيضاً - ولا بد أن أقول ذلك - أن تبذل المزيد من الجهد. فليس من المقبول ببساطة أن تبني الاقتصادات المتقدمة النمو مستويات معيشة مرتفعة على حساب تدهور الأرض والبحار. كما أنه ليس من المقبول أن تؤكد دول التصنيع الكبرى حاجتها إلى تدهور الأرض، والهواء والبحار من أجل بناء اقتصاداتها، تماماً مثلما فعلت الدول المتقدمة النمو منذ سنوات. حالة الطوارئ قائمة الآن. ويجب أن يتأتى الحل الآن. وقت الأعداء انتهى.

و في وقت سابق من هذا الشهر، اعتمد قادة المحيط الهادئ في مؤتمر القمة الثالث لمنتدى تنمية جزر المحيط الهادئ إعلان سوفيا بشأن تغير المناخ. وهذا الإعلان التاريخي يحدد بوضوح المطالب المتفق عليها للدول الجزرية النامية في المحيط الهادئ من أجل خروج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمناخ، الذي يعقد في باريس في وقت لاحق من هذا العام، بنتائج مقبولة. ويدعو إعلان سوفيا بأن يقضي الاتفاق بشأن تغير المناخ لعام ٢٠١٥ بتحديد متوسط الزيادة في درجات الحرارة

مواطنينا. ولن يمضي مشروع واحد قدماً إن لم يكن مستداماً، أو إذا كان يضر مواردنا الطبيعية بأي شكل من الأشكال. ونحرص على حفظ مواردنا للأجيال القادمة، ولن نهدرها لتحقيق مكاسب اقتصادية قصيرة الأجل. وسنستمر في النمو والتطور والتحديث، لكن سنعاين مستقبلنا الذي تزدهر فيه غاباتنا وأشجار المانغروف والشعاب المرجانية والحياة البحرية. فإذا هذا كل منا حذونا في الجزء الذي يخصه من العالم، كبيراً كان أو صغيراً، قد تكون لدينا فرصة لإنقاذ هذا الكوكب.

وأعتقد أن التزام فيجي بالأمم المتحدة كمؤسسة وبعمل الأمم المتحدة لا يضاهيه شيء. ومساهماتنا في حفظ السلام في شتى أنحاء العالم هي مسألة اعتزاز وشرف والتزام وطني.

واليوم يواصل ضباط فيجي من العسكريين والشرطة وضباط المؤسسات الإصلاحية العمل بنشاط في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في العراق ومرتفعات الجولان ولبنان ودارفور وجنوب السودان وكذلك ضمن القوة المتعددة الجنسيات والمراقبين التابعين لها في سيناء. كما نعتز بالعمل الآن في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ومقرها القدس.

بعثتنا الوطنية هذه - تعمل مع الدول الأخرى من أجل إحلال السلام في العالم، أصبحت جزءاً من هويتنا الوطنية. وتنطوي على بذل تضحيات كبيرة من جانب كثير من أسر فيجي، وبالطبع إنهم عمل خطير قد أسفر عن خسائر مأساوية في الأرواح. غير أنني أحمل إلى الجمعية العامة اليوم إرادة شعب فيجي الرسمية للاستمرار في خدمة قضية السلام من خلال الأمم المتحدة أينما تدعى المنظمة لتضميد الجراح الناجمة عن النزاعات والحروب.

وفيجي عضو في الأمم المتحدة منذ حصولها على الاستقلال في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠. ومنذ ذلك الوقت حضر زعماء فيجي الجمعية العامة كل عام للاضطلاع بدورنا في هذا التجمع العالمي الكبير. وتوجهنا كل عام حكمة رئيس للجمعية

الساحلية، وتراجع الأرصد السميكية، وتحمض المحيطات. وكبار السن منا الذين يذكرون كم كان محيطنا أكثر صحة في سابق الأيام، يجب أن يفعلوا ما هو أكثر من الرثاء لأن أحفادنا قد لا يشهدوا المحيطات بالصورة التي خلقت عليها. يجب ألا ندخر جهداً للتأكد من أنهم يعرفون المحيط كما أورثنا إياه أسلافنا.

وفيجي، كعضو مؤسس في مجموعة الأمم المتحدة لأصدقاء المحيطات والبحار، تعمل على إنشاء منبر عالمي رفيع المستوى لضمان بلوغنا الهدف رقم ١٤ من الأهداف الإنمائية المستدامة. وإنني أعترز بالقول إننا وجدنا حليفاً قوياً في حكومة السويد لإقامة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات والبحار ويعقد كل ثلاث سنوات، وعقد خمسة مؤتمرات دولية تغطي السنوات الخمس عشرة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وستكون تلك المؤتمرات للعمل، وليس للكلام. ستجتمع الحكومات والمنظمات الدولية والعلماء ورجال الأعمال وغيرهم في المؤتمرات الخمسة لتقييم التقدم المحرز ومساءلة المشاركين كافة عن تحقيق الأهداف. وسوف نستضيف المؤتمر، الذي يعقد كل ثلاث سنوات، في فيجي في حزيران/يونيه ٢٠١٧، ونرحب بمشاركة كل الملتزمين بسلامة تنفيذ الهدف المتعلق بالمحيطات.

ونحن في فيجي لا نطلب من الآخرين أن يقوموا بما نحن غير مستعدين للقيام به. نحن أمة تقف مدافعة عن السلام. ونقف نصيراً لجيراننا. ونحمي البيئة. وقد عقدنا أول قمة وطنية للنمو الأخضر في فيجي قبل شهرين من مثولي أمام الجمعية العامة في العام الماضي. وفي غضون هذا الوقت القصير، بلورت فيجي إطار النمو الأخضر الخاص بها وشرعت في تنفيذه - وهو عبارة عن مخطط عام لنموذج اقتصادي أكثر شمولاً وتكاملاً، وقبل كل شيء، أكثر استدامة. ويربط إطارنا النمو الاقتصادي وحماية البيئة ويبنى اقتصاداً ينمو بطريقة أكثر ذكاءاً ويرعى مصالح كل

الرئيس بالنياية (تكلم بالإنكليزية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد جوزيف مسكت، رئيس وزراء جمهورية مالطة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد موسكات (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): كما نعلم جميعاً، يشكل هذا العام معلماً بارزاً بالنسبة لمنظمتنا إذ نحتفل بذكرها السنوية السبعين. لقد أراد الآباء المؤسسون للمنظمة أن يحولوا رماد الحرب العالمية الثانية إلى نظام يكفل السلام وينهض بالرخاء العالمي ويخفف من حدة الفقر ويعزز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. أرادوا أن يقيموا ما يسمى بأمم متحدة قوية وعالم أفضل.

وبينما نحيي هذه الذكرى السنوية السبعين، دعونا نتوقف ونتساءل عما إن كان العالم اليوم أفضل حقاً. في عهد من السلبية وهجوم وسائل الإعلام فيما يتعلق بالمشاكل العالمية، سيكون من السهل الإجابة بـ "لا"، وهناك أسباب وجيهة لذلك. لكن من واجبنا تحدي منطق التشاؤم والإجابة بـ "نعم"، من باب التفاؤل. في الواقع المشاكل عديدة، ولكن العالم لم يشهد أبداً هذه الدرجة من الالتزام من جانب مواطني العالم الذين يتطلعون أبعد من مفهوم الدولة القومية التقليدي ويجتمعون معاً كمجتمع عالمي.

لقد أسهمت الأمم المتحدة إلى حد كبير في تحويل عالمنا إلى مكان أكثر أمناً وأكثر إنصافاً للجنس البشري. وأسهمت في القضاء على المرض وتعزيز العدالة والحرية وحقوق الإنسان وتحقيق السلام في مختلف أنحاء العالم وفي وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل. وأسفرت جهودها عن النجاح في الوساطة وبناء السلام وحفظ السلام برعاية الأمم المتحدة في تمكن عدد أكبر من الأشخاص من تقرير مصيرهم. وكانت الأهداف الإنمائية للألفية حافزاً لنا في التزامنا بالسعي إلى حياة أفضل للفقراء ومن يعانون من سوء التغذية، وقد اعتمدنا الآن أهداف التنمية المستدامة (انظر القرار ١/٧٠). وإذا كانت ثمة حاجة

العامة جاء من إحدى الدول الأعضاء الشقيقة ولكن لم يوجهنا أبداً رئيس من دول جزر المحيط الهادئ النامية. نعتقد أن الوقت قد حان لجزر المحيط الهادئ لتقدم رئيس الجمعية العامة، ولقد طرحنا مرشحاً للدورة الحادية والسبعين للجمعية. مرشحنا، الذي طرحناه أيضاً على مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، هو حالياً الممثل الدائم لفيجي لدى الأمم المتحدة، السفير بيتر تومسون. وهو دبلوماسي محنك أثبت قيادة استثنائية في خدمة الأمم المتحدة. وتتطلع فيجي إلى أصدقاء جزر المحيط الهادئ في الأمم المتحدة لتقديم مساندتها إلى مرشحنا لمنصب رئيس الجمعية العامة في الدورة الحادية والسبعين.

وفيجي ملتزمة تماماً بأعمال الأمم المتحدة تحت إشراف الرئيس ليكتوف في هذه الدورة السبعين للجمعية العامة. وأتعهد له بدعمنا وتعاوننا الكاملين بينما يضطلع بالمسؤوليات الموكلة إليه. وتعد هذه الهيئة بانتشار البشرية من الفقر وتدهور الصحة وبالأمل في الخروج من النزاع والخوف إلى السلام ومن محاولة ترويض بيئتنا إلى التزام بالعيش في انسجام معها. وستدعمه فيجي هذا العام، وسنقف مع الدول الأشقاء حتى نحقق ذلك الوعد.

الرئيس بالنياية (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية فيجي على البيان الذي أدلى به.

اصطحب السيد جوسيا فوريك باينماراما، رئيس وزراء جمهورية فيجي من المنصة.

كلمة دولة السيد جوزيف موسكات، رئيس وزراء جمهورية مالطة

الرئيس بالنياية (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة رئيس وزراء جمهورية مالطة.

اصطحب السيد جوزيف موسكات، رئيس وزراء جمهورية مالطة، إلى المنصة.

وحتى الآن، حطم هذا العام كل الأرقام القياسية من حيث عدد الأشخاص اليائسين الذين يحاولون الفرار من الاضطهاد واليأس بحثاً عن حياة أفضل وتحقيق الحق في العيش في سلام، بدون قلق وفقر واضطهاد. نرى ذلك يحدث في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ونراه يحدث الآن عبر منطقة البلقان. وهذا يثبت أن الأمر ليس مشكلة تواجهها منطقة البحر الأبيض المتوسط، ولا مشكلة أوروبية. بل إنها ظاهرة عالمية تتطلب استجابات عالمية.

وسلّطت مائدة الضوء على هذه الحالة لسنوات وسنوات الآن في الجمعية العامة. وسنستضيف في تشرين الثاني/نوفمبر مؤتمر قمة يجمع قادة الاتحاد الأوروبي والدول الأفريقية الرئيسية. وسيكون مؤتمر قمة فالتينا فرصة لتعزيز الحوار الجاري بيننا وتحسين فهمنا في محاولة لمعالجة هذه المسألة على نحو شامل بروح من الشراكة والتعاون مع جميع البلدان المعنية. ومن المتوقع بناء وتعزيز أطر العمل الحالية في مجال الهجرة في محاولة للتصدي لهذه الظاهرة بطريقة كلية، وبغية الاستفادة من الفرص المتاحة مع معالجة التحدي المتمثل في التشريد القسري. ويجب أن تظل الأولوية الأولى إنقاذ الأرواح. وهذا واجب أخلاقي علينا كبشر. كثفت أوروبا عمليات البحث والإنقاذ في محاولة للحد من الخسائر في الأرواح.

كما نقدم المساعدة والملجأ لمن يستحقها. ومع ذلك، يتطلب جزء مهم من جهود الاتحاد الأوروبي التزاماً أكبر بالتصدي للمهجرين قبل أن يتمكنوا من تعريض حياة المزيد من الناس الأبرياء للخطر. وينبغي ألا يكون المجتمع الدولي واحداً. وعندما يتعلق الأمر بمؤلاء المجرمين، فإننا نتعامل مع أفراد يستغلون يأس الناس الأبرياء. وهم بهذا يكسبون أموالاً طائلة تستخدم كذلك في تمويل أنشطة إجرامية أخرى، ربما شملت الإرهاب. فلا بد من محاسبة هؤلاء الأشخاص على جرائمهم وتقديمهم للعدالة.

إلى دليل أن الأمم المتحدة يمكن أن تحدث فرقاً بالفعل، فلقد رأينا ذلك. في الواقع، إن فكرنا في السنوات الـ ٧٠ الماضية، أعتقد أن هناك الكثير مما يبعث على الشعور بالفخر.

لكن المسألة التي لا بد من معالجتها ليست ما إن كانت الأمم المتحدة قوة للخير - ومن الواضح أنها كانت كذلك، ولكن ما إن كانت في عالم اليوم المختلف اختلافاً كبيراً، لا تزال قادرة على التصدي للتحديات التي تواجهها. وأعتقد أن عمل المنظمة لا يزال جارياً. وما زلنا نعيش في عالم به تفاوت كبير منكوب بالتزايدات وعدم المساواة والظلم. ظهرت تحديات جديدة وعميقة، الكثير منها عالمية في طابعها وتتطلب بالتالي حلولاً عالمية.

شدت العام الماضي (انظر A/69/PV.12) على أنه لا بد من إيلاء المزيد من الاهتمام لمحنة المهاجرين في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مهد الحضارة الذي تحول للأسف الآن إلى مقبرة. إن بلدي يجد نفسه في مفترق طرق بين الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا. إن المأساة التي تحدث بالقرب من وطننا واضحة بشكل صارخ وبالغة الأهمية بالنسبة لنا. ونحن البلد الوحيد في أوروبا، وربما كان البلد الوحيد في جميع أنحاء العالم الذي يكرس ١٠٠ في المائة من موارده العسكرية المحدودة لإنقاذ الناس في البحر يومياً.

وشهدنا في نيسان/أبريل الماضي جنازة ٢٤ من المهاجرين الذين قُضوا إلى جانب ٨٠٠ آخرين في ما هو ربما أسوأ انقلاب لزورق يعج بالمهاجرين في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد نعينا جميعاً هؤلاء الأفراد الذين لم نعرف أسماءهم. غير أن تلك المأساة للأسف لم تكن الأخيرة. بينما تم إنقاذ العديد من خلال الجهود المتضافرة للبلدان الأوروبية، لا يزال العديد من الآلاف الآخرين يفقدون حياتهم في هذه الرحلة المحفوفة بالمخاطر، رحلة يرغمون عليها في بعض الأحيان تحت تهديد السلاح من مهربي الأشخاص عديمي الضمير.

الأولى من العملية التي لا يمكن أن تنجح ما لم نلتزم حقا التزاما تاما بتنفيذها.

غير أن تلك الجهود لن تحدي ما لم تتم معالجة الصراعات الطويلة الأمد في البلدان الأصلية وبلدان العبور بوضوح وتصميم. وهي ليست مشكلة مالطة أو أوروبا فحسب. إنها مشكلة الجميع. فعلى الأمم المتحدة التصرف بحسب ما يحتمه التزامها الأخلاقي. نعم، علينا أن نعالج الحرب في سورية. غير أنه من الوهم الاعتقاد بأن حل المشكلة السورية سيكون في حد ذاته حلا لظاهرة الهجرة. فماذا عن الصومال وإريتريا وكامل قائمة الصراعات المنسية التي تؤدي إلى التشريد الجمعي للناس؟ وماذا عن تغير المناخ، الذي من المتوقع أن يشرد العديد من الناس؟ وحتى في أحسن الأحوال، فإننا نعيش في عالم سيكون فيه التشريد الجماعي للسكان سمة أساسية. وذلك لأننا لا بد لنا من الإقرار بأنه ليس اليأس وحده هو الذي يدفع الناس إلى الانتقال، وإنما التطلعات كذلك. فالناس يتطلعون إلى حياة أفضل لأنفسهم ولأسرهم. ففي الوقت الذي يصير فيه العالم أصغر فاصغر، سيتنقل الآباء والأمهات أمثالنا، اعتقادا منهم - سواء كانوا محققين في ذلك أو مخطئين - بأنهم سيتمكنون من تأمين مستقبل أفضل لأنبائهم. ولذلك، فإننا بحاجة إلى أدوات ومؤسسات لوضع القواعد ومعالجة الظاهرة معالجة دائمة، ليس كمجرد جهود إنسانية، ولكن من خلال إطار اقتصادي واجتماعي وبيئي للتنبؤ. تمثل هذه التدفقات وإدارتها.

فأنا أنتمي إلى أسرة أممية وردت كثيرا في الأنباء لعدم توصلها إلى اتفاق بالإجماع على نظام ملزم لتوزيع اللاجئين. وقد كنت أحد أكثر المنتقدين صخبا في أوروبا، بالإشارة إلى إخفافاتنا. ومع ذلك، فإني أقف أمام الجمعية اليوم بفخر كأوروبي. فهل هناك من يدلي على أي مجموعة أخرى من الدول ذهبت إلى ذلك الحد - وإن كان ذلك مع الكثير من المخاض العسير والكدمات - للاتفاق على نظام للجوء؟

ويجب زيادة الجهود الرامية إلى مكافحة هذه الشبكات، في المقام الأول، على الصعيدين الوطني والإقليمي. وإقامة تعاون أوثق أمر أساسي، قبل كل شيء، بين بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد، بما في ذلك من خلال تحسين تبادل المعلومات الاستخباراتية والتحقيقات الجنائية المشتركة. ومن التدابير الضرورية للتصدي لهذا التحدي بفعالية كذلك، تحسين تنفيذ سياسات الإنفاذ الوطنية وتشديد العقوبات على المهربين.

وعلى أن نواصل بذل قصارى جهدنا من أجل توفير المأوى للأشخاص الفارين من الحروب والأشخاص الذين يستحقون اللجوء. ولكن أيضا يجب أن يكون واضحا أن سياسة الخدمات المجانية للجميع ليست مطروحة على الطاولة. فأولئك الذين لا تثبت أهليتهم لحق اللجوء ينبغي أن يعادوا إلى بلدانهم. وينبغي فرض جزاءات على البلدان الأصلية الآمنة التي لا تساعد في عمليات العودة. ويجب مكافأة البلدان التي تتعاون بالمزيد من المعونة وإمكانية الوصول إلى الأسواق.

ومع ذلك، فإن معالجة الأسباب الجذرية للهجرة هي الحل الحقيقي الوحيد في الأجل الطويل. فهناك أسباب عديدة. وبدءا بالتنمية، فإن عام ٢٠١٥ عام محوري بالنسبة للتنمية المستدامة العالمية والقضاء على الفقر. ومن خلال اعتماد برنامج عمل أنشطة أديس أبابا، الذي تم الاتفاق عليه في تموز/يوليه، فضلا عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي رحبنا بها قبل بضعة أيام، فإننا مطالبون بالاستجابة على نحو تحولي للتحديات الأساسية التي تواجه العالم اليوم؛ كالقضاء على الفقر وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة وكفالة تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان وقيمه الأساسية كأساس لمجتمعات مسالمة ومزدهرة. غير أنه ينبغي علينا جميعا أن ندرك تماما أن كل هذا ليس سوى الخطوة

ونأمل في أن نشهد التوصل إلى اتفاق سلام شامل للجميع. وعلمنا أن نقر بالإرادة السياسية والشجاعة التي أظهرهما الموقعون بالأحرف الأولى على مشروع الاتفاق الذي يسعى إلى حل أزمات ليبيا المؤسسية والأمنية. ويتمثل التحدي الرئيسي، لا سيما للبلدان المجاورة مثل بلدنا، في التأكد من وضع الاتفاق موضع التنفيذ. يجب أن تدرك جميع الجهات الفاعلة الليبية في هذه العملية أن وطنها هو الذي بحاجة إلى إنفاذ، وأنه يجب أن تتوقف جميع أعمال القتال والتراعات العنيفة على الفور. ويجب على الجهات الفاعلة مواصلة المشاركة بنشاط في إجراء حوار سياسي شامل لجميع الأطراف من أجل المصالحة الوطنية.

ويجب أن نكون مخلصين. وإذا ما ثبت مرة أخرى أن الاتفاق الكامل أمر بعيد المنال، حينها يتوجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعم ذوي النوايا الحسنة من كلا الطرفين الذين يرغبون في التوصل إلى اتفاق، وتحميش من يعملون ببساطة على ضياع مستقبل شعبهم من كلا الطرفين.

وهذا العام هام بالنسبة لبلدي. فللمرة الثانية في ١٠ سنوات، سنستضيف في وقت قريب جدا اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث.

وسيكون مؤتمر القمة الذي يوجهه موضوع "الكمنولث: إضافة قيمة عالمية" تنويجا لعدد من الأنشطة والمحافل، وهي المنتدى الشعبي ومنتدى الشباب ومنتدى الأعمال التجارية، وللمرة الأولى منتدى المرأة. وفي سياق تنظيمنا للحدث وتولي رئاسة الكمنولث، نعتزم معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك التحديات السياسية والأمنية العالمية وأكثرها إلحاحا الزيادة غير المسبوقة في الغلو والتطرف، ونخطط لتقييم حالة التنمية في أعقاب اعتماد خطة ما بعد عام ٢٠١٥ وما يتصل بها من تمويل لعملية التنمية، مع إيلاء اهتمام خاص للخطوات

لا أحد. أوروبا فقط هي التي فعلت ذلك حتى الآن. ولذلك أتساءل، أين البقية؟

لقد خطونا الخطوة الأولى. والآن على المجتمع الدولي أن يتبعنا في ذلك. والأمم المتحدة هي المنبر الملائم. ففي نهاية الحرب العالمية الثانية، لاحظت الدول القومية اختلال نظامها المالي، وأنه لا يمكنها مواصلة العمل في فراغ. فوضعت اتفاقية بريتون وودز الأساس للقواعد والمؤسسات للتصدي للواقع الجديد. ونحن بحاجة الآن إلى بريتون وودز للهجرة أي: قواعد ومؤسسات تكفل أن يتحمل جميع أعضاء المجتمع الدولي - وليست القلة فقط - المسؤولية عن معالجة ظاهرة الهجرة الجماعية، مع اصطحاب القنوات والأدوات القانونية للتعامل مع الأزمات. وبعبارة أخرى، يجب ألا يكون هناك نظام محاصصة في أوروبا فقط وإنما نظام محاصصة عالمي للمهاجرين، لا لهذه الأزمة فحسب، بل لكل الأزمات. وأحث على البدء بمثل هذا النقاش. ويجب ألا نسمح لمهربي البشر المجرمين، أن يقرروا لنا. دعونا نقرأ المكتوب على الجدران ونضع الأسس لذلك النظام الجديد.

وفيما يتعلق بمسألة لها صلة بالموضوع في منطقة حوارنا المباشر في البحر المتوسط، فقد تصاعد تفاقم الوضع في ليبيا على وتيرة سريعة لحد استجابات معه الأمم المتحدة بالاضطلاع بدور قيادي في حل ذلك النزاع. إن النزاع يوفر كل ما يلزم من حيز للمجرمين لتهديب الأشخاص والتحكم في الأجزاء الهامة من البلد. وتؤيد مالطة بقوة الجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة لإطلاق حوار وطني من أجل عملية للمصالحة وتشكيل حكومة وحدة وطنية في ليبيا. وتعترف مالطة وترحب بالتوقيع بالأحرف الأولى على مشروع الاتفاق الذي قاده الأمم المتحدة في المغرب في تموز/يوليه الماضي. وقد كان التوقيع على الاتفاق بالأحرف الأولى نتيجة مشاورات فيما بين مختلف الأطراف الليبية المتصارعة بتيسر من الأمم المتحدة.

التفاؤل، فإننا نتصدى لمشاكل اليوم الكبيرة بقدر أكبر من التصميم. وستؤدي مائدة دورها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية مالطة على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد جوزيف موسكات، رئيس وزراء جمهورية مالطة، من المنصة.

خطاب السيد شارل ميشيل، رئيس وزراء مملكة بلجيكا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء مملكة بلجيكا.

اصطحب السيد شارل ميشيل، رئيس وزراء مملكة بلجيكا إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني جدا أن أرحب بدولة السيد شارل ميشيل، رئيس وزراء مملكة بلجيكا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد ميشيل (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): لقد كان أحد أسلاف رئيس الجمعية العامة في دورتها الأولى، وذلك في عام ١٩٤٦، أحد أبناء بلدي، السيد بول - هنري سباك. وقد قال في خضم الحرب العالمية الثانية إنه يجب علينا الاستفادة من الظروف الاستثنائية من خلال اغتنام الفرصة لإحراز تقدم كبير في العالم وإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وذلك كان هدف مؤسسي الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاما.

يكرس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حقوقا أساسية للإنسان وقيما عالمية. فجميع البشر يولدون أحرارا متساوين. ولا يجوز الانتقاص من حرية الفكر وحرية الرأي وحرية التعبير. فتلك الحريات هي أساس العالم الديمقراطي الذي لا بد أن تُحترم فيه كرامة كل فرد، بغض النظر عن موطنه أو أصله أو ثقافته احتراماً كاملاً.

العملية التي يمكن أن تتخذها حكومات الكمنولث للتعجيل بتنفيذ نتائج العمليات العالمية الرئيسية.

إن مائدة على ثقة بأن الكمنولث يمكنه أيضا أن يضيف قيمة إلى المناقشة الدولية بشأن تغير المناخ، لا سيما وأن ذلك الاجتماع سيعقد عشية المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وسيحتل العمل المتعلق بالمناخ مكانا بارزا في جدول أعمال القمة. ونظرا لأن الكمنولث يضم بلدانا متفرقة من جميع القارات وبلدانا من بين الدول الجزرية الضعيفة، فضلا عن مجموعة العشرين الاقتصادية، فإن مؤتمر القمة سيقوم بدور هام في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي وتقديم الدعم من أجل إنجاح مؤتمر الأطراف في اتفاقية تغير المناخ. ونحن نتطلع الآن إلى خاتمة ناجحة لمؤتمر قمة باريس بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر. وفي سعينا للوصول إلى اتفاق طموح وعادل ومتوازن وملزم قانونا، يجب أن نكون عمليين في النهج الذي نتبعه وأن نعمل استنادا إلى المبادئ.

وتؤمن مائدة بأن تغير المناخ تحد حاسم إذا لم يتم التعامل معه على وجه السرعة، فإنه لا يعرض البيئة فحسب للمخاطر، بل كذلك ازدهار العالم الاقتصادي وتنميته، وعلى نطاق أوسع، استقراره وأمنه. وفي عام ١٩٨٨، اقترح رئيسنا الأسبق، الراحل السيد فنسنت تابون، قرارا يدعو إلى إعلان مناخ العالم جزءا من الإرث المشترك للبشرية. وتتطلب تداعيات تغير المناخ استجابة عالمية ومنسقة. وكانت مائدة أول من نبه المجتمع الدولي إلى ضرورة معالجة تحذيرات الأوساط العلمية بشأن تغير المناخ الناجم عن فعل الإنسان. ونحن الآن نتطلع إلى أن نكون أحد الميسرين لضمان إبرام اتفاق عادل.

وإني على اقتناع راسخ بأن ما يجمعنا أقوى مما يفرقنا. فالتحديات التي تواجهها ينبغي أن توحدنا لأننا بحاجة إلى التصدي لها معا، بل يجب علينا ذلك. وبوصفنا من حملة لواء

فاسو. وفي نهاية المطاف، يجب أن ندعو جميع رؤساء الدول إلى احترام الدورات الانتخابية احتراماً كاملاً كما تنص على ذلك دساتيرهم.

يكرس ميثاق الأمم المتحدة سيادة جميع الدول. وتستلزم تلك السيادة في المقام الأول مسؤولية رئيسية تتمثل في قيادة البلد وفقاً للمصلحة العامة. ولا ينبغي للسيادة بأي حال من الأحوال أن تكون ذريعة لحكم الأقلية. فالسيادة تنطوي على واجب تجاه الشعوب. ولن ينجح تجاهل إرادة الشعوب أو الدوس على حرياتهم إلا لبعض الوقت لأن تعطش الشعوب للحرية والكرامة سينتصر عاجلاً أو آجلاً.

وفي بوروندي، لم ندخر جهداً لضمان احترام الدستور واتفاقات أروشا. وعناد البقاء في السلطة بأي ثمن هو نوع من أنواع العمى الذي يخل بالتوازن.

وللأسف فالبلد اليوم شديد الانقسام، والمواطنون البورونديون ومن بينهم الآن العديد من اللاجئين، هم الضحايا الرئيسيون. ونودّ مرة أخرى توجيه نداء عاجل من أجل الحوار السياسي بين الحكومة والمعارضة برعاية من بلدان المنطقة، في إطار جماعة شرق أفريقيا.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية بلد رائع يقع في قلب أفريقيا. ولديها سكان شباب مفعمون بالحيوية وموارد طبيعية وفيرة، ولكن لها أيضاً تاريخاً من الصراع المأساوي الذي دفع سكانها ثمنه الباهظ على مدى العديد من السنوات. إن احترام سيادة القانون والنظام الدستوري هما الطريق الوحيد إلى الاستقرار. وإذ تلوح الانتخابات في الأفق، يتوقع الجميع من مسؤولي البلد السياسيين أن يثبتوا أنهم يضعون المصالح العليا لبلدهم وشعبهم نصب أعينهم.

كما أن بلدي ملتزم بالعمل على تحسين الأمن والتنمية في منطقة الساحل. وقد أدّى عدم الاستقرار في ليبيا والانفجار

ومنذ عام ١٩٤٥، تغير العالم وتحقق الكثير من التقدم. إنني الآن في الأربعين من عمري. والتحديات التي يواجهها جيلنا متعددة ومعقدة ومتشابكة بشكل متزايد، من صراعات وفقر ومناخ وهجرة. وينبغي لخطّة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) أن تعطي دفعة جديدة وقوة أكبر لعملنا المشترك من أجل التنمية. وكما قلت، فإنني في الأربعين وقد ولدت بعد استقلال الدول الأفريقية بفترة طويلة. وأعتقد أن مصير أوروبا وأفريقيا مرتبطان ارتباطاً لا ينفصم. ويستفيد الكل من نجاح الآخرين، غير أننا أيضاً نخسر كثيراً بإخفاق الآخرين. إنني لم أشهد حقبة الاستعمار. وكل الذي أعرفه عن أفريقيا هو الدول الأفريقية الحرة والمستقلة، ولذلك لا أشعر لا بالحنين ولا بالذنب. ولكن لدي شعور بالمسؤولية. فيجب أن ننظر بوضوح وبثفاؤل إلى مستقبل القارة الذي يلتزم بلدي به التزاماً خاصاً. ونحن نريد إقامة علاقة أنداد صادقة وصریحة وشراكة يحظى فيها الجميع بالاحترام الكامل ولا يحاضر أحد الآخرين.

إنني مقتنع بأن دور أفريقيا في العالم سيتزايد أهمية، بسكانها الذين يتجاوزون البليون نسمة. ونحن نعرف إمكانيات القارة. فأفريقيا تملك المواهب ولديها الموارد. وأنا أفكر أولاً في شباب أفريقيا الذين يتميزون بالحيوية والبراعة والذين يرغبون في التحكم في مصيرهم بأنفسهم. فهم يشعرون بكرامة وحرية لا يستطيع أحد إيقافهما.

وأول شروط التنمية هو احترام سيادة القانون وضمان الحرية الشخصية. وعاماً ٢٠١٥ و ٢٠١٦ هما سنتا انتخابات في أفريقيا. ولا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية دون شرعية، ولا يمكن أن تكون هناك شرعية دون احترام الاتفاقات الدستورية التي توحد بين القادة وشعوبهم. وقد برهنت بعض البلدان مثل نيجيريا والسنغال على حكمتها. غير أنه لا يسعنا سوى إدانة الانقلابات مثل الذي وقع مؤخراً في بوركينا

لتنظيم "الدولة الإسلامية"، من جهة، أو الاستبداد والمذابح التي يقوم بها بشار الأسد، من جهة أخرى. إننا نعتقد أنه يجب علينا العمل بالتوازي، حيث نقوم بالقضاء على داعش وندفع قسراً في نفس الوقت باتجاه تنفيذ الانتقال السياسي من أجل إجراء انتخابات حرة وذات مصداقية. وتحتاج سورية إلى مؤسسات قوية وحكومة شرعية. وهذا هو الطريق الوحيد الممكن إلى السلم والاستقرار. وندعو إلى اتباع نهج إنساني وسياسي شامل، مع إمكانية النظر في خيار عسكري يجري مع احترام القانون الدولي. وندعم الالتزام الاستثنائي للسيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام، لإعادة بدء الحوار بين جميع الأطراف.

ولا بد أن أقول بصراحة إن الحالة في ليبيا هي نتيجة فشل المجتمع الدولي، وهي تبين بوضوح أن النهج الشامل هو وحده المنطقي. وفي الوقت الحاضر، تبث الجماعات المتطرفة الرعب على اختلاف أنواعها، كما تشهد بذلك الهجمات التي تحاول تقويض الانتقال الديمقراطي في تونس. وهنا، أيضاً، نؤيد تأييداً تاماً جهود الأمم المتحدة لتعزيز الحوار السياسي.

ونرى أن النزاع والحرب يدفعان السكان إلى التماس الأمان في مكان آخر بعيداً عن الوطن. واليوم، هناك ٦٠ مليون مشرد في جميع أنحاء العالم وهم غالباً ما يخاطرون بحياتهم للفرار من النزاع. وليست سورية، للأسف، إلا أحد الأمثلة المأساوية على مثل هذه الحالات. وينبغي لنا دعم البلدان التي عليها أن تتعامل بشكل مباشر مع عواقب تلك النزاعات - لبنان والأردن وتركيا - وأرحب بحقيقة أن الاتحاد الأوروبي قرر تعبئة ١ بليون يورو لدعم استضافة اللاجئين في هذه البلدان الثلاثة.

وعملية السلام متوقفة في الشرق الأوسط. وإننا نؤمن بأن الوضع الراهن ليس خياراً. وإن رفع العلم الفلسطيني هنا في الأمم المتحدة، هو بطبيعة الحال رمز ولكنه ليس

السكاني وتغير المناخ إلى مشاكل خطيرة، كما نعلم. ونريد أن نواصل دعم عمليات حفظ السلام في النيجر ومالي، فضلاً عن الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وإلى جانب المساعدة الإنمائية الرسمية، ينبغي لنا أن نشجع المبادرات الخاصة. يجب أن توجد التنمية الاقتصادية فرص العمل وتنتج المزيد من الإيرادات للدول. ويشجع تحسين مناخ الأعمال التجارية ومكافحة الفساد على الاستثمار. وينبغي أيضاً تشجيع التمويل المبتكر للتنمية، مثل فكرة الضريبة الدولية على المعاملات المالية.

ونحن جميعاً نتعامل بشكل متزايد مع ظهور الإرهاب، وبلدي لم يكن استثناء. يريد الإرهابيون تدمير قيمنا العالمية، وهم يفعلون ذلك من خلال ضرب الضحايا الأبرياء بشكل عشوائي. وفي حين ينبغي لنا تعبئة كل الوسائل الممكنة لمكافحة هذه التهديدات الجديدة، فإن من واجب الديمقراطيات مكافحة المتطرفين مع احترام سيادة القانون. وذلك لن يكون أمراً سهلاً، ولكن علينا الاستمرار في رصد التوازن بين الحق في الأمن واحترام الحريات الفردية. ويجب أن نحشد قوات الأمن والشرطة والسلطات القضائية التابعة لدينا، ولكن ربما ينبغي لنا أيضاً أن نعتمد أكثر على المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين والروحانيين والمجتمع المدني. ومنذ عام ٢٠٠٣ والمفاوضات حول اتفاقية دولية بشأن الإرهاب في حالة من الجمود. وأود أن أحثنا على أن نبذل جهداً متجدداً في جعل تلك الاتفاقية الدولية بشأن الإرهاب حقيقة واقعة في أقرب وقت ممكن، وبذلك نعزز الوسائل المتاحة لنا لاتخاذ الإجراءات.

لقد حث المتكلمون الذين سبقوني أيضاً على أن نعمل على حل النزاعات في ليبيا والعراق وسورية. وللتوضيح، ليست المسألة في سورية هي الاختيار بين الوحشية المتعصبة

ورجال لهم أحلام وآمال تخصّصهم وتخصّص من يحبّون. إن روح الحرية والابتكار والذكاء والإبداع والاحترام والتسامح هي أفضل الأسلحة التي نملكها للتغلب على تحديات هذا القرن معاً. وأود أن أختتم بكلمات للسيد بول - هنري سباك، أول رئيس للجمعية العامة، الذي قال خلال فترة رئاسته إنه اختار العالم الأفضل عندما خيّر بين عالم مثالي وعالم أفضل. فنحن نعلم أن العالم المثالي متعذّر التحقيق. ولكن تحقيق عالم أفضل يتوقف علينا وحسب.

ويتطلب الوصول إلى عالم أفضل توافر الشجاعة والمسؤولية والتضامن. واقتناعاً بذلك، أود أن أؤكد هنا على التزام بلدي بإيجاد عالم أفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة بلجيكا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد شارل ميشيل، رئيس وزراء مملكة بلجيكا، من المنصة.

خطاب السيد تمام سلام، رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية.

اصطُحِب السيد تمام سلام، رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد تمام سلام، رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد سلام (لبنان): يسرني، بداية، أن أهنئ الرئيس على ترؤس أعمال الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأغتئم هذه المناسبة لأشكر السيد سام كوتيسا، وزير

كافياً. ينبغي أن يتمثل الهدف أكثر من أي وقت مضى، في رأينا، بالاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، مع الاحترام الكامل لأمن إسرائيل. وعلينا أن نقول الحقيقة كما هي - لا الصواريخ ولا المستوطنات غير القانونية يمكنها أن تمهد الطريق إلى ذلك الهدف الحيوي. ويجب على أوروبا أن تعمل مجد مع جميع شركائها، وبتلك الروح تؤيد بلجيكا مبادرة فرنسا الهادفة إلى إنشاء فريق اتصال يجمع بين البلدان ذات النوايا الحسنة.

يرسّخ ميثاق الأمم المتحدة مبدأ المساواة في السيادة. ويجب ضمان سلامة أراضي كل بلد وسيادته بشكل مطلق. وفي هذا الصدد، نقف إلى جانب أوكرانيا في الحفاظ على المبادئ والالتزامات بموجب القانون الدولي. يجب أن تُنفذ اتفاقات مينسك بالكامل من قبل جميع الأطراف.

وأود أن أختتم بالإشارة إلى أنه في حين سيبقى السلام والأمن بطبيعة الحال هدفنا الدائم ويستمر وجود الفوارق بين البلدان، فإن من واجب البشرية والجمعية العامة تسوية النزاعات الناشئة من خلال الحوار والتفاهم المتبادل، بدلاً من الأسلحة والتعصب. إن اتفاق السلام في كولومبيا والاتفاق النووي الإيراني واستئناف العلاقات الدبلوماسية مع كوبا تُظهر أن الحوار والاحترام يمكن أن يحققا نتائج ملموسة. يجب أن يفترض النظام الدولي أن كل شخص، بصرف النظر عن الأصل أو الثقافة أو الدين، يؤيد تماماً قيمنا الأساسية العالمية. وكما أجاد الرئيس أوباما في التعبير عن ذلك قبل بضعة أيام في هذه القاعة بالذات، "يمكنكم سجن خصومكم، ولكن لا يمكنكم سجن الأفكار." (A/70/PV.13، الصفحة ١٥).

وبصفتي رئيس حكومة، فأنا أعلم بالمسؤولية التي تقع على عاتق الذين يمثلون شعوبهم. وعلى غرار جميع الموجودين هنا، أعلم أن هناك ثغرات وتناقضات ومآسي في كل مكان من العالم. ولكن العالم يتكوّن، قبل كل شيء، من نساء

إن لبنان يجدد الدعوة إلى الأسرة الدولية، وبخاصة جميع القوى المؤثرة في العالم، إلى الخروج من حالة الانتظار أو التردد، وإلى وقف القتال بالدم السوري وعلى الأرض السورية، والمساواة إلى وقف المذبحة الدائرة هناك عبر إرساء حل سياسي يضمن وحدة البلاد واستقلالها وسلامة أراضيها، ويلبي تطلعات الشعب السوري إلى حياة حرة كريمة.

ونطلق هذا النداء ليس فقط بسبب روابط الجوار والقرابة والتاريخ والمصالح المشتركة بيننا وبين الشعب السوري الشقيق، بل لأن في إنهاء الأزمة السورية أيضا مصلحة أكيدة للبنان الرازح تحت العبء الهائل للتزوح الذي وصفته الأمم المتحدة نفسها بأنه "كارثة وطنية".

وإذا كانت أوروبا بإمكاناتها الهائلة ورعايتها الإنسانية قد ارتبكت أمام آلاف النازحين الذين حلوا في مدنها على حين غرة، فإن لبنان الضيق المساحة والقليل القدرات يستضيف منذ أربع سنوات مليون ونصف مليون نازح سوري، أي ما يقارب ثلث عدد سكانه. لقد استُترفت البنى الحكومية والمجتمعات المضيفة في لبنان إلى أقصى حدود، في وقت تراجع المساعدات الدولية باطراد بسبب ما نسمعه عن تعب المانحين.

إن لبنان، المتمسك بالتزاماته الدولية، يكرر النداء إلى الدول المانحة للوفاء بتعهداتها، بل إلى مضاعفة مساهماتها المالية وتقديم المساعدات المباشرة للمؤسسات الحكومية والمجتمعات اللبنانية المضيفة، وذلك طبقا لخطة الاستجابة التي أطلقها لبنان بالتعاون مع الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وإننا نشدد على مبدأ المسؤولية المشتركة وتقاسم الأعباء بين الدول وعلى أهمية إقامة أماكن آمنة أو مناطق عازلة للاجئين في سورية، أو مراكز تجمع لهم على الحدود.

إن مشكلة النازحين ليست سوى وجه واحد من التداعيات السلبية العديدة التي تلقاها لبنان من جراء الحرب الدائرة في جواره. ولعل أخطر التداعيات كان الإرهاب الذي

خارجية أوغندا السابق، على الجهود التي بذلها خلال ترؤسه أعمال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة.

وأود، في الذكرى السبعين لتأسيس الأمم المتحدة، التي كان لبلدي شرف المساهمة في وضع ميثاقها، أنؤكد التزام لبنان بالقيام بدوره كاملا كعضو فاعل في الأسرة الدولية لتحقيق المقاصد النبيلة التي أجمعت عليها الأمم، وفي مقدمتها حفظ الأمن والسلام الدوليين وحق الشعوب في تقرير مصيرها واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع البشر.

نتحدث عن الحقوق الأساسية للبشر وفي بلادنا يضيق هذا المفهوم يوما بعد يوم تحت وطأة الحروب وينحسر أمام زحف الفكر الظلامي المستتر برداء ديني ويزول أمام همجية الاستيطان الذي تمارسه دولة إسرائيل، محاولة التغطي بثوب ديمقراطي عصري. وأمام أعين العالم أجمع، تتفتت الأوطان في منطقتنا، ويترك الملايين بيوتهم نحو المجهول.

هذا إيلا، الطفل ابن الأعوام الثلاثة، الذي شاهده العالم في مطلع هذا الشهر مستغرقا في نومه الأبدي بعدما لفظه البحر. إنه يختصر ما آلت إليه الحقوق الأساسية للبشر في منطقتنا. وصورته هي حكاية شعب معذب، هائم في البحار، مكدس على أرصفة المدن وفي محطات القطارات، في انتظار إذن أو تأشيرة أو وجبة طعام. إنها حكاية خرجت من أي إطار سياسي وعسكري وقانوني لتصبح سؤالا كبيرا يتعلق بمحاضر الإنسانية ومستقبلها.

وقد تابعنا الجهود التي بذلتها دول أوروبية لاستيعاب أعداد إضافية من اللاجئين على أراضيها. وهي جهود تستمد جذورها من إرث ثقافي وحضاري وتجارب مريرة في الحروب وويلاتها. لكننا نرى أن الحل الأفضل للمشكلة، والأقل تكلفة على سورية وعلى الدول المجاورة والعالم، هو الذهاب مباشرة نحو المأساة ومعالجتها من أصلها.

أن يفتح هذا التطور صفحة جديدة في العلاقات الدولية، ويشكل بداية لتحسين المناخات الإقليمية بما ينعكس إيجاباً على أوضاعنا السياسية في لبنان.

إننا نعتبر أن الشرط الأساس لقيام علاقات طبيعية ناجحة بين بلدان المنطقة ومفيدة لشعبها هو التزام سياسة حسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أو التلاعب بأمنها واستقرارها.

في الذكرى التاسعة لصدور قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يؤكد لبنان التزامه بهذا القرار بكافة مندرجاته، إيماناً منه بأن ذلك سوف يثبت قواعد الاستقرار والأمن في الجنوب اللبناني ويساهم في بسط سلطة الدولة على كامل أراضيها.

إن لبنان يكرّر مطالبته المجتمع الدولي بإلزام إسرائيل بوقف خروقاتها للسيادة اللبنانية، والتعاون مع قوات "اليونيفيل"، التي نشكر قائدها وعناصرها وكل الدول المشاركة فيها، لترسيم ما تبقى من الخط الأزرق والانسحاب الفوري من منطقة شمال الغجر ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا.

إن لبنان يدين استمرار إسرائيل باحتلال الأرض الفلسطينية وحصارها قطاع غزة، ونطالب الأسرة الدولية بحملها على رفع هذا الحصار الإنساني، وتأمين الظروف الملائمة لعيش كريم للفلسطينيين. إننا نستنكر الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المسجد الأقصى ونحذر من تبعاتها الخطيرة، كما نحمل إسرائيل مسؤولية فشل الجهود لإيجاد تسوية سلمية للصراع على أساس حلّ الدولتين، وندعو مجلس الأمن إلى إصدار قرار لمعاودة المفاوضات، بهدف إنهاء الاحتلال في إطار زماني محدد، على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومرجعيات مدريد للسلام ومبادرة السلام العربية. إن لبنان، إذ يرفض توطين اللاجئين على أرضيه، يشدد على حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وفق القرارات الدولية.

دفعنا أثماننا كبيرة في التصدي له. ولا يخفى عليكم أن عددا من أبنائنا العسكريين محتجزون لدى الجماعات الإرهابية منذ أكثر من عام، وما زلنا نبذل كل الجهود لتحريرهم.

لقد نجحنا، بقرار سياسي حاسم وعمل أممي فاعل، في التصدي لهذه الآفة. وأثبت شعبنا للعالم أن لبنان ليس بيئة حاضنة للإرهاب الذي يعيث بعدد من دول منطقتنا.

إن المسؤوليات المتزايدة الملقاة على عاتق جيشنا وقوانا الأمنية في المعركة مع الإرهاب زادتنا إصراراً على تعزيز هذه القوات، كونها الركيزة الأساسية للأمن والاستقرار والسلم الأهلي في البلاد.

إن لبنان يجدد التزامه بمحاربة الإرهاب بمختلف أشكاله، ويشدد على ضرورة معالجة جذوره، ويؤكد استعدادة لأي تعاون في إطار الجهود الدولية التي يقوم بها مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب واحتثات مصادر تمويله.

إن لبنان، وعلى رغم أزماته السياسية العديدة، وأولها أزمة الشغور في موقع رئاسة الجمهورية، يفخر بكونه نموذجاً للتنوع وواحة للتعايش بين أبناء الديانات والطوائف المختلفة، في وقت يموج فيه الشرق الأوسط بأحداث تهدد التنوع الاجتماعي والثقافي والديني.

إننا نعتبر أن حماية الكيان اللبناني هي حماية لأبرز ما تبقى من تجارب التعددية في الشرق، وأن تثبيت الاستقرار فيه، بما له من نتائج سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية، يستدعي من الأشقاء والأصدقاء إبعاد لبنان عن الاستقطاب الإقليمي، ومساعدة اللبنانيين على إنهاء حالة الفراغ والشلل الحالية، وإعادة الانتظام إلى عمل المؤسسات الدستورية، من خلال انتخاب رئيس جديد للجمهورية دون مزيد من التأخير.

ابعدنا باهتمام كبير الاتفاق الأخير بين إيران والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا. ونحن نأمل

شرقنا تعصف فيه الأزمات، وتستحكم فيه علل خطيرة، ولقد آن الأوان لكي يستنفر العالم قواه وينصرف إلى معالجتها بجدية بدلاً من التجاهل والهرب من المسؤولية. ليس فقط لأن شرقنا هو مهد الرسائل السماوية التي بها تؤمنون، ومنبع الحرف الأول الذي به تقرأون، بل لأن واجبكم الإنساني يحتم عليكم ذلك، ولأن مصلحتكم الأكيدة تقضي باحتواء الانفجار ومنع شظاياه من الوصول إلى بيوتكم.

إني أدعو دول العالم إلى العودة عن استقالتها من المسؤولية، والخوض في مسار إعادة الأمن والاستقرار إلى منطقتنا، بما يضمن للشعوب حقها في غد أفضل.

مدّوا أيديكم لوقف عداد الموت في سورية والعراق وليبيا واليمن، وفي أرض السلام فلسطين.

مدّوا أيديكم، لإعادة الألق إلى درّة مشرقية اسمها لبنان.

مدّوا أيديكم، ليكون لأطفالنا - كما لأطفالكم - حقّ الإبحار في أحلامهم المشروعة بدل الإبحار في زوارق الذل والموت على شواطئ غريبة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أودّ أن أشكر رئيس وزراء الجمهورية اللبنانية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد تمام سلام، رئيس وزراء الجمهورية اللبنانية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.